الفصل الرابع

نتائج الدّراسة

١، ٤ تمهيد

يستعرض الباحث في هذا الفصل مواقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في عمليّة تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ، وكذلك مراحل تطوّر تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وسيناقش الباحث تطوّرات الموقف الخليجيّ من العلاقة مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ومبادرات السلام الخليجيّة والتي تمّ طرحها في جامعة الدول العربيّة.

واعتمدت الدّراسة في هذا الفصل على المنهج الوصفيّ التحليليّ، من خلال دراسة تطوّرات الموقف الخليجيّ تجاه "الاحتلال الإسرائيليّ"، ومنهج تحليل النظم باعتبار دول مجلس التعاون الخليجيّ دولًا يجمعها إطار سياسي ناظم للعلاقات الخارجيّة لها، وسيتمّ الاعتماد كذلك على المنهج التاريخيّ لاستعراض التطوّر التاريخيّ للعلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وأخيرًا سيعتمد الباحث على منهج صنع القرار لتفسير آليّات صنع القرار في دول مجلس التعاون الخليجيّ ودوافعها في الشروع في عمليّة التطبيع، وتداعيات التطبيع على القضيّة الفلسطينيّة، وذلك بهدف تفسيرها علميًّا بما يتناسب مع أهداف الدارسة.

ويتناول الباحث هذا الفصل على شكل أربعة مباحث تناقش أهداف الدّراسة، الأوّل: دراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ، الثّاني: سيتمّ خلاله دراسة موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في عمليّة تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، بينما الثالث: سيبحث في المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدخول في عمليّة التطبيع، ومراحل تطوّر التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ ، أمّا الرابع فيبحث في تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة بنواحيها كافّة، وهو ما ينسجم مع أهداف الدارسة.

٢، ٤ الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" للتطبيع:

يتناول الباحث في هذا المبحث الهدف الأوّل للدارسة، والمتمثّل في: دراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ، والذي تمّ توزيعه على المحاور الآتية:

١، ٢، ٤ أهداف الإستراتيجيّة الإسرائيليّة (أبو عمشة، ٢٠١٦):

- تحييد موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من القضيّة الفلسطينيّة، حيث إنّها لا ترغب بأن تكون دول المجلس مركز الثقل السياسيّ والاقتصاديّ والإستراتيجيّ في المواجهة معها.
- استغلال السوق الخليجيّة التي تمتاز بقوّتها الشرائيّة العالية، وتنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات الأمن والسياحة والزراعة، وغيرها بشكل يساعد على الدمج بين النفط والمال الخليجيّ والتكنولوجيا الإسرائيليّة.
- التأثير في الموقف الشعبيّ وخاصّة أنّ هناك تناقضًا بين الموقفين الرسميّ والشعبيّ من التطبيع معها، فبرغم قرار بعض الحكومات الخليجيّة رفع بعض أوجه المقاطعة الاقتصاديّة لـ"إسرائيل" نجد أنّ الموقف الشعبيّ ما زال ملتزمًا بالمقاطعة.

توصلت الدراسة إلى أنّ الهدف الأساسيّ للإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" من عمليّة التطبيع هو هزيمة العقل العربيّ المناصر للقضيّة الفلسطينيّة والتحكّم في وجدانه، وصولًا إلى الاعتراف الشعبيّ بـ"إسرائيل" ككيان موجود وحتميّ على أرض فلسطين، لا فرار من التعايش معه ولا غنى عن الاستعانة به.

٢، ٢، ٤ أدوات الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" للتطبيع (العشماوي، ٢٠١٩):

١. التطبيع السياسيّ والأمنيّ: العمل على الحفاظ على مستوى العلاقات السياسيّة والأمنيّة مع الدول الخليجيّة والعربيّة، والتركيز على تحجيم القضيّة الفلسطينيّة، والحفاظ على عدم انتشار تأثيرها في المنطقة الخليجيّة والعربيّة والإسلاميّة.
٢. التطبيع الثقافيّ: تهدف عمليّة التطبيع الثقافيّ إلى تحسين صورة "الاحتلال الإسرائيليّ" الاستيطانيّة الإجراميّة لدى الجمهور الخليجيّ، وذلك عن طريق تطوير وسائل التواصل المختلفة.
٣. التطبيع الاقتصاديّ: عن طريق انتشار أفكار السلام الاقتصاديّ، وتقديم بعض التشجيعات الاقتصاديّة الحياتيّة للفلسطينيّين، مقابل التخلّي عن حقوقهم المشروعة.
٤. التطبيع الإعلاميّ: يتمّ عن طريق تصوير الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" على أنّه صراع فلسطينيّ – "إسرائيليّ".

٥. التطبيع التكنولوجيّ: بالتأكيد، مجهودات "إسرائيل" الرائدة في التعاون التقنيّ تجعلها تستحوذ على تصوّرات الأنظمة الحاكمة، والتركيز على البرمجيّات التي تساعدها على مراقبة المعارضين.

وقد، بات واضحًا أنّ التحرّك "الإسرائيليّ" بكلّ ما يحمله من خطط في نطاق اتّفاقيّات تطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجيّ يدخل في إطار مخطّط الهيمنة "الإسرائيليّة" الذي هو ركن أساسيّ في الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة"، فاتّفاقيّات السلام بحيثيّاتها وما تضمّنته من إلغاء المقاطعة وتطبيع العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وحرّيّة تنقّل الأفراد والتّجارة من دول الخليج وإليها، تشكّل أداة "إسرائيليّة" لتحقيق الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة اللتين تقودان للاختراق الأمنيّ بكلّ مستوياته (خطاب، ٢٠١٢).

وبدون شكّ، تمّ توقيع اتّفاقيّات التطبيع لدمج "إسرائيل" في المنطقة ضدّ الأعداء الإقليميّين لبعض دول الخليج، بما في ذلك "إيران وتركيا والإسلام السياسيّ". ومن الواضح أنّ "إسرائيل" لن تشارك في حروب نيابة عن الدول الخليجيّة، وبالتّالي ستشارك في تحقيق المكاسب فقط، بينما ستتحمّل الدول الخليجيّة الأخرى الخسائر، لا "إسرائيل" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

وعليه، فستظلّ "إسرائيل" تحاول التنكّر بأنّ القضيّة الفلسطينيّة هي مصدر الصراع مع الدول العربيّة وأساسه، وستحاول إيجاد نقاط توافق مع النظم الحاكمة في دول الخليج والوطن العربيّ دون أن تتمّ معالجة القضيّة الفلسطينيّة.

وتتوجّه الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" إلى زجّ الدول الخليجيّة والعربيّة في التسوية وتحميلها مسؤوليّة الحلّ، وهذا يعزّز قدرة الاحتلال على تفادي المسؤوليّة المتعلّقة أمام المجتمع الدوليّ (سعد و زايدي، ٢٠٢٠).. وتحييد القضيّة الفلسطينيّة كمحدّد للعلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة" وجعله غير مهمّ في العلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة"، وبالتّالي يتمّ دفع النظام العربيّ للتفكّك بصورة تزيد عن الحاليّة (الحمد، ٢٠٢٠). ونتيجة لذلك، فإنّ دول الثقل السياسيّ والإستراتيجيّ العربيّة سوف تخسر وزنها وتحتل دول أخرى مواقع متحالفة مع اليمين "الإسرائيليّ" والأمريكيّ (موسى ع.، ٢٠٢٠)، وإفقاد القضيّة الفلسطينيّة القدرة على التأثير في دول العالم؛ بسبب افتقارها للأدوات المؤثرة في المصالح التي يمكنها تقديمها، فيما كانت في السابق مكسبًا لأيّ دولة تتبنّاها (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

وبسبب ذلك، نجحت "إسرائيل" بمساعدة الولايات المتّحدة في كسر النمط الثابت للصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وفتحت جميع الأبواب أمام عمليّة التطبيع، وهو الأمر الذي تطلّب منها صياغة إستراتيجيّتها للتطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجيّ بشكل خاصّ والدول العربيّة بشكل عامّ، وتتمثّل إستراتيجيّتها في النقاط الآتية (العشماوي، ٢٠١٩):

١. إخراج القضيّة الفلسطينيّة من قائمة اهتمامات المجتمع العربيّ والإسلاميّ، وفصلها عن القضايا العربيّة والإسلاميّة الأخرى، وجعل التطبيع مع "إسرائيل" أولويّة.
٢. تجاوز المبادرة العربيّة للسلام، وجعل التفاوض على مستقبل ما تبقّى من فلسطين مع الدول العربيّة التي تريد التفاوض معها، وإجبار الفلسطينيّين على التخلّي عن الحقّ في العودة والقدس والتعويض واللاجئين، والاعتراف بـ"يهوديّة الدولة"، واعتبار التطبيع مع دول الخليج والعالم العربيّ المؤدّي إلى تحسين العلاقة مع الفلسطينيّين، والاعتراف بدولة مقطوعة الأوصال هو الحلّ الأمثل.
٣. إعادة إحياء نظريّات "السلام الاقتصاديّ" وتأكيد أهمّيّة الفوائد التي ستحقّقها الدول العربيّة من التعاون الاقتصاديّ والتكنولوجيّ مع "إسرائيل"، وتعليق أهمّيّة القضيّة الفلسطينيّة في ذلك.
٤. التعاون مع السلطة الفلسطينيّة كشريك مسؤول، ومسؤوليّته ترويج كلّ ما سبق للشعب الفلسطينيّ، من خلال استخدام الصراع السياسيّ والأيدلوجيّ مع حركة حماس والانقسام الفلسطينيّ، ومن ثمّ تقديم مصر والأردنّ ودول الخليج ضمانات للسلطة الفلسطينيّة للاستمرار، من أجل أداء دورها في تنفيذ خطّة ترامب للسلام "صفقة القرن".
٥. التفاهم على وحدة المصالح بين الأنظمة الخليجيّة و"إسرائيل"؛ لمواجهة الأخطار المحتملة التي تهدّدهما كـ"إيران، وتركيا، والإسلام السياسيّ".
٦. استغلال القوّة التي تتحرك بها دول مجلس التعاون الخليجيّ تجاه "إسرائيل"، بتعزيز التناقضات السياسيّة والثقافية العربيّة وتفعيلها، وتحويل هذه التناقضات إلى المسيطر على العلاقات العربيّة – العربيّة، وبالتّالي قد تكون بعض دول الخليج رفيقَ "إسرائيل" وصديقةً لها ضدّ بقيّة الدول العربيّة، ويتمّ إعطاء الأولويّة للصراعات الداخليّة العربيّة بدلًا من الصراع العربيّ – الإسرائيليّ".

ويقول الباحث في الشأن "الإسرائيليّ" "عدنان أبو عامر": إن "الاحتلال الإسرائيليّ" سعى منذ البداية للفصل بين مساري التطبيع مع الدول العربيّة والإسلاميّة وحلّ القضيّة الفلسطينيّة، واعتبار أنّ التّطبيع يحقّق مصالح آنيّة خاصّة بالدول العربيّة كلٌّ على حدة بعيدًا عن القضيّة الأساسيّة للأمّة العربيّة وهي القضيّة الفلسطينيّة، وقد رأت بعض الدول العربيّة أنّ التطبيع مع الاحتلال يحقّق مصالح ذاتية لها على الصعيد الأمنيّ والعسكريّ والاقتصاديّ (أبو عامر، ٢٠٢٣).

وتوصلت الدراسة إلى أنّ الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" شهدت تحوّلات جوهريّة في سياق القضيّة الفلسطينيّة، فكانت تتعامل مع القضيّة الفلسطينيّة على أنّها مدخل إلى التّطبيع مع الأنظمة العربيّة وشعوبها، ولكن في الآونة الأخيرة نرى العكس تمامًا، فأصبح التطبيع مع الدول العربيّة هو المدخل لإنهاء القضيّة الفلسطينيّة.

ليس هذا فقط، بل انتقلت إستراتيجيّة التطبيع إلى آفاق متعددة ومتطوّرة بدا فيها كلّ شيء سهل بمجرّد التوقيع على الاتّفاقيّات بهدف الوصول إلى تحالف بين دول مجلس التعاون و"إسرائيل" لردع التهديدات الخارجيّة ومواجهة المخاطر المشتركة من وجهة نظرهم، ووفق رؤيتها في تنفيذ إستراتيجيّتها.

٣، ٢، ٤ منطلقات "إسرائيل" في تنفيذ إستراتيجيّتها

أولت "إسرائيل" العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجيّ بشكل عامّ والإمارات على وجه التحديد، أهميّة كبيرة، وعملت خلال السنوات الأخيرة على تحويل تلك العلاقات لتصبح تحالفًا. وساهمت عدّة عوامل في تعزيز علاقات "الحكومة الإسرائيليّة" مع الإمارات، من بينها (المركز العربي، ٢٠٢٠):

١. تشكيل الإمارات محورًا عربيًّا جديدًا يتألّف من السعوديّة والبحرين ومصر والأردنّ، ولهذا الحلف تأثير في دول عربيّة أخرى. و"إسرائيل" تأمل في تعزيز السلام مع دول هذا الحلف، والتي قد تحثّ دولًا عربيّة أخرى على الحذو تجاه هذا المسار.
٢. تأمل "إسرائيل" أن تؤدّي عمليّة التطبيع إلى تدفّق الاستثمارات الخليجيّة إليها، هذا بجانب زيادة الصادرات إلى الإمارات ودول الخليج، وترويج خدماتها الأمنيّة مثل الأمن السيبرانيّ، والتجسّس، والتكنولوجيا المتقدّمة، والمعدّات العسكريّة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى "إسرائيل" جاهدة لتوسيع نشاط شركاتها وتأسيس فروع لها في المنطقة الخليجيّة.
٣. تلعب دولة الإمارات دورًا مهمًّا في الدول العربيّة تتفق فيه مع المصالح "الإسرائيليّة" في المنطقة.
٤. تعدّ "الإمارات" وفق النظرة "الإسرائيليّة" مركزًا متقدّمًا للتجسّس على إيران ومراقبة أنشطتها التي تتمّ في إطار التعاون الأمنيّ المشترك بين "أبوظبي" و"تل أبيب".

تبيّن من الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" لعمليّة التطبيع، أنّها تخطّت المكاسب السياسيّة في أهمّيّتها، وسعت لتحقيق مكاسب اقتصاديّة وأهداف عسكريّة وأمنيّة. وهو ما يمكّن "الإسرائيليّين" من تحقيق أكثر من هدف طويل الأجل، بما في ذلك ملاحقة عمليّات توريد الأسلحة للمقاومة الفلسطينيّة في البحر الأحمر.

٣، ٤ تحوّلات الموقف الخليجيّ تجاه العلاقة مع "إسرائيل"

يتناول الباحث في هذا المبحث الهدف الثاني للدارسة، والمتمثّل في: موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، والذي تمّ توزيعه على المحاور الآتية:

١، ٣، ٤ تطوّر موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من عمليّة التسوية مع "إسرائيل"

لعدّة سنوات، التزمت دول مجلس التعاون الخليجيّ (المملكة العربيّة السعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، وسلطنة عُمان، والكويت، وقطر، والبحرين) بتنفيذ الموقف العربيّ الذي يطالب بمقاطعة "إسرائيل" وجرّم التطبيع معها. والتزمت أيضًا بالقرار العربيّ الشهير المعروف باسم "الالتزام العربيّ للّاءات الثلاث" الذي صدر عن مؤتمر الخرطوم في عام ١٩٦٧م عقب هزيمة الدول العربيّة، والذي ينصّ على "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بـ"إسرائيل" (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

١، ١، ٣، ٤ موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من اتّفاقيّة كامب ديفيد

منذ انطلاق عمليّة السلام "الإسرائيليّة" – المصريّة أظهرت السعوديّة بصفتها الدولة المؤثّرة في السياسة الخارجيّة لدول مجلس التعاون رفضها لأيّ تسوية سياسيّة مع "إسرائيل" لا تنهي "الاحتلال الإسرائيليّ" للأراضي العربيّة المحتلّة، فالملك السعوديّ عبد الله بن عبد العزيز "أكّد أنّ موقف السعوديّة ملتزم بحقوق الشعب الفلسطينيّ واستعادة الأراضي المحتلّة، وأنّ مدينة القدس المحتلّة تشكّل إلهامًا روحيًّا" (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

وقد حدث تطوّر سياسيّ في المنطقة العربيّة حرّك دول مجلس التعاون الخليجيّ إلى تغيير سياستها تجاه "إسرائيل" بشكل تدريجيّ، وأوّله كان اتّفاق مصر على معاهدة السلام مع "إسرائيل"، ومن ثمّ حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠م (Cohen و Edward ، ١٩٨١).

كما لم تبدِ دول مجلس التعاون الخليجيّ منذ البداية معارضتها لجهود السلام الأمريكيّة، بل بادرت إلى الدفاع عن أيّ مبادرات تؤدّي إلى تحقيق تسوية شاملة للقضيّة الفلسطينيّة وضمان حقوق الشعب الفلسطينيّ (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة أدركت مرونة الموقف السعوديّ إلا أنّها فشلت في مساعيها لكسب الدعم السعوديّ (جريسون، ١٩٩١)، تبع ذلك تأكيد وزير الخارجيّة السعوديّ الأمير "سعود الفيصل" على أنّ تفاؤل المملكة بأيّ نتائج متوقّعة لا يمكن أن يكون كاملًا إلّا إذا توفّر التضامن العربيّ الذي تعدّه المملكة المنطلق الأساس مع انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربيّة المحتلّة كافّة بما فيها القدس واعترافها بحقوق الشعب الفلسطينيّ بما في ذلك حقّ تقرير المصير (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

لكنّ الإدارة الأمريكيّة عاودت مساعيها للحصول على دعم السعوديّة لعمليّة السلام "الإسرائيليّة" – المصرية في يونيو/ حزيران ١٩٧٨م، أيّ: قبل توقيع اتّفاق كامب ديفيد؛ لاعتقادها أنّ الدعم السعوديّ قد يكون عاملًا في إقناع الدول العربيّة الأخرى بدعم المساعي الأمريكيّة بهذا الشأن (جريسون، ١٩٩١)،

إلا إنّها فشلت في الحصول على ذلك، كما أعلنت السعوديّة على لسان وزير خارجيّتها "سعود الفيصل" التزامها بالمطالب العربيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، وأنّها تقف في صفّ واحد مع الدول العربيّة الأخرى في مطالبة "إسرائيل" بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م والاعتراف بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ، وإقامة دولة فلسطينيّة عربيّة مستقلّة، وعودة اللاجئين الفلسطينيّين الذين هجّروا عام ١٩٤٨م وتعويضهم (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

ويعتقد الباحث أنّ السعوديّة أدركت بأنّ الإدارة الأمريكيّة غير جادّة في الضغط على "إسرائيل" لتقديم تنازلات لتحقيق تسوية شاملة مع العرب، بل تريد تسوية جزئيّة منفردة مع مصر بغية عزلها عن دول المواجهة العربيّة، وهذا ما دفع السعوديّة لاعتبار اتّفاقيّة كامب ديفيد ناقصة ولا تفي بالمطالب العربيّة التقليديّة، وتؤكّد عدم التزام "إسرائيل" بقرارات الأمم المتّحدة.

في الواقع لم يكن العامل الفلسطينيّ العامل الوحيد الذي دفع المملكة العربيّة السعوديّة إلى معارضة اتّفاقيّة كامب ديفيد، بل هناك عوامل أخرى ساهمت في صياغة ذلك الموقف لا يمكن الفصل بينها، ويمكن حصرها بما يأتي (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢):

١. عدم دخول الولايات المتّحدة في مشاورات سياسيّة مسبقة معها حول عمليّة كامب ديفيد، وافتراضها أنّ المملكة ستقبل أيّ اتّفاق يتمخّض عن هذه العمليّة؛ ممّا حرّك الحساسيّات لدى السعوديّين والتي كانت قد بدأت تجد أسبابها في التطوّرات الأخرى التي جاءت ضمن هذا السياق العامّ.
٢. تخوّف المملكة العربيّة السعوديّة من موافقتها على الاتّفاقيّة في غياب إجماع عربيّ عليها قد يعرّض أمنها للتّهديد.
٣. تخوّف المسؤولين السعوديّين من بروز معارضة شعبيّة في الداخل ضدّ نظام الحكم في حال تأييدها للاتّفاقيّة.

كما أعلن وليّ العهد السعوديّ الأمير "فهد بن عبد العزيز" صراحةً رفض السعوديّة لاتّفاقيّة كامب ديفيد باعتبارها غير صالحة؛ لأنّها تجاهلت جوهر الصراع في الشرق الأوسط وصلب القضيّة الفلسطينيّة وهو حقّ الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير بالعودة والاستقلال"، وأشار إلى خطورة تجاهل الحكومة الأمريكيّة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ مع استمرار دعمها لـ"إسرائيل"، كما انتقد تجاهل الاتّفاقيّة لقرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

وقد تميّز الموقف السعوديّ في الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" بالعمل السياسيّ، وأنّ العرب يحتاجون إلى بذل جهودهم السياسيّة وفقًا للنظام الدوليّ للضغط على المجتمع الدوليّ للضغط على "إسرائيل" وفرض احترام القرارات الدوليّة لإنشاء دولة فلسطينيّة مستقلّة وعاصمتها القدس (سلامة، ١٩٨٠).

من جانبها، لم تتردّد دول مجلس التعاون الخليجيّ في إبراز موقفها تجاه جوهر الاتّفاق "الإسرائيليّ" – المصريّ، ونتائج اتّفاقيّة كامب ديفيد (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، إذ أيّدت دول المجلس موقف السعوديّة المعارض بقوّة لاتّفاقيّة كامب ديفيد، واشترطت إيجاد ضمانات ملائمة مع ممارسة الضغط على "إسرائيل" لتحقيق تسوية شاملة مع العرب وإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

وعليه رفضت الحكومة القطريّة الاتّفاق وعدّته تطابقًا في المصالح أملته مواطن الضعف المشتركة بين مصر و"إسرائيل"، وقد رأت قطر أنّ نتائج كامب ديفيد لا تشكّل أساسًا صالحًا للتمهيد السليم للتسوية السلميّة العادلة الشاملة، كما طالبت بتلاؤم الحرص على كلّ المصالح العربيّة العليا وفقًا إلى بعض الأسس التي استقرّ عليها الإجماع العربيّ وأيّده المجتمع الدوليّ للوصول إلى قيام تسوية عادلة وشاملة للصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وتمثل هذه الأسس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨):

١. تنفيذ القرار رقم (٢٤٢) على أن يتبع تطبيع المبادئ والأحكام المنصوص عليها في هذا القرار، أوّل ما يتبع ضرورة انسحاب "إسرائيل" من كلّ الأراضي العربيّة التي احتلتها عام ١٩٦٧م بما في ذلك القدس.
٢. الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ المشروعة، الأمر الذي يستوجب أن يستردّ هذا الشعب وطنه، وأن يكون له الحقّ في تقرير مصيره بنفسه فوق أرض هذا الوطن.

وقد برّرت قطر موقفها هذا بتأكيدها أنّ نتائج كامب ديفيد لم تتضمّن إقرارًا واضحًا من "إسرائيل" بتلك الأسس، وتعهّدًا صريحًا منها باحترامها (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

بينما أعلنت دولة البحرين هي الأخرى موقفها بأنّها لا ترى شمول النتائج التي تحقّقت على القرارات والضمانات اللازمة لتحقيق تسوية شاملة للقضيّة الفلسطينيّة، كما أكّدت الحكومة البحرينية على ما يأتي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨):

١. تتمثّل التزامات البحرين في اتّباع ما جاء في مقرّرات قمّتي (الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣، والرباط في أكتوبر ١٩٧٤)، وبالذّات القرارات التي تتعلّق بانسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربيّة المحتلّة، بما في ذلك مدينة القدس، بالإضافة إلى حقّ الشعب الفلسطينيّ في تحرير وطنه.
٢. يوافق البحرين على الجهود العربيّة والدوليّة المبذولة لتحقيق هذه الأهداف.

٣. تعدّ القضيّة الفلسطينيّة مشكلة مهمّة بالنسبة إلى جميع العرب، ولذلك الحلّ العادل لها يتطلّب التعاون والتضامن الصادق بين الدول العربيّة وتجاوز الخلافات التي لا تخدم سياسة العرب القوميّة، فقط بالعمل المشترك يمكن تحقيق الحل المناسب.

وقد رفضت دولة الإمارات أيضًا معاهدة "كامب ديفيد" لأنّها لم تقدّم حلولًا عادلة ونهائيّة للصراع العربيّ — "الإسرائيليّ"، ولم تتضمّن التزامًا واضحًا من "إسرائيل" بالانسحاب من جميع الأراضي العربيّة التي احتلّتها في عام ١٩٦٧م، واستعادة حقوق الشعب الفلسطينيّ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨).

بينما كانت دولة الكويت غير مقتنعة بمؤتمر كامب ديفيد ونتائجه، فقد شعرت بالقلق من نوايا "إسرائيل"، وقد أصدرت الحكومة الكويتيّة بيانًا أكّدت فيه "أنّ الاتّفاقيّة لم تكن في صالح الشعب الفلسطينيّ الذي يجب أن يستعيد حقوقه، وأن تنسحب "إسرائيل" من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧م" (محمد، المبارك، و حسين، ٢٠١٢).

لم تتميّز السياسة الخارجيّة الإماراتية تجاه القضيّة الفلسطينيّة فقط بالثبات، وإنّما كانت متميّزة في الدفاع والتعاطف مع القضيّة الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة والإقليميّة، نظرًا لأنّها تعدّ القضيّة الأمّ للأمّة العربيّة. واعتبرت الإمارات أنّه يجب إنهاء "الاحتلال الإسرائيليّ" لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ككلّ. وأكّد وزير الخارجيّة الإماراتيّ "عبد الله بن زايد" في جمعية الأمم المتّحدة أنّ تحقيق السلام وإنهاء النزاع بين "إسرائيل" والعرب مسألة أساسيّة للسلام والاستقرار في المنطقة برمّتها، وأنّ ذلك يتطلّب وضع نهاية "للاحتلال الإسرائيليّ" للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وتحقيق السلام الشامل والعادل وفقًا لقرارات الشرعية الدوليّة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربيّة (النجداوي، ٢٠٢١).

بالمقابل، كانت سلطنة عُمان هي الدولة الأكثر قبولًا لزيارة الرئيس المصريّ "أنور السادات" للقدس في عام ١٩٧٧م، حيث رفضت قطع العلاقة مع مصر بعد الزيارة على الرغم من موقف الدول العربيّة الرافضة، ولم تكتف بذلك، بل ساعدت في إقامة العلاقات بين مصر ودول عربيّة أخرى قطعت علاقاتها مع مصر بعد خطاب السادات في "الكنيست الإسرائيليّ" (عبد الحي، ٢٠١٨)، وكانت واحدة من ثلاث دول عربيّة لم تقطع علاقاتها مع مصر بعد اتّفاقيّة السلام مع "إسرائيل" في كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، بجانب السّودان والصّومال (عربي ٢١، ٢٠١٧).

يرى الباحث أنّ موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ في هذه المرحلة، وبالرغم من محاولات الولايات المتّحدة لجذبهم إلى عمليّة التسوية، يرتكز على إعطاء الشعب الفلسطينيّ حقوقه الكاملة واللازمة لتسوية القضيّة الفلسطينيّة وإنهاء الصراع العربيّ — "الإسرائيليّ"، وهذا الموقف يتّفق ويتوافق مع مطالب الفلسطينيّين قبل البدء في التسوية العربيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ".

٢، ١، ٣، ٤ موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من مؤتمر مدريد وأوسلو

حضر مؤتمر مدريد بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ، وكان الأمين العام للمجلس يمثّلها. كما شاركت بعض هذه الدول في مفاوضات متعدّدة الأطراف في المؤتمر. وقد تمّ الضغط على هذه الدول بشكل مباشر من قِبل الولايات المتّحدة للمشاركة في المؤتمر. وكان هدف الولايات المتّحدة من حضور هذه الدول للمؤتمر هو تحقيق هدفين معيّنين (حمودة، ١٩٩٨):

١. أنّها تشعر بامتنان الدول المشاركة تجاه الولايات المتّحدة؛ لمجهودها في حرب العراق، ولذلك تحاول الاستفادة من الوضع النفسيّ والشعبيّ للتطبيع مع "إسرائيل"، ورفع المقاطعة الاقتصاديّة دون الحاجة لحلّ قضيّة فلسطين التي تمثّل جوهر الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" في المنطقة.
٢. تحقيق الفائدة من حجم الميزانيّات المخصّصة من دول الخليج وإيراداتها من النفط لتمويل متطلّبات الاتّفاقيّات العربيّة – "الإسرائيليّة" المتوقّعة والتزاماتها، خاصّة في مشاريع التنمية المشتركة وتوطين اللاجئين، بالإضافة إلى المساهمة في صندوق التنمية المتوقّع إنشاؤه في منطقة الشرق الأوسط.

توصلت الدراسة إلى أنّ مؤتمر مدريد قد أحدث تحوّلًا في الموقف الخليجيّ حيال التسوية العربيّة – "الإسرائيليّة". شملت مشاركة دول مجلس التعاون في المؤتمر كمراقبين وتقدير جهود عمليّة السلام التي ترعاها أمريكا. وهذا الموقف يتعارض مع الموقف الخليجيّ السابق بعد معاهدة كامب ديفيد. ولم ينتهِ الموقف الخليجيّ إلى ذلك فقط، بل رحّبت دول المجلس بمفاوضات فلسطينيّة – "إسرائيليّة" وإعلان للمبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينيّة و"إسرائيل"، وهذا التحوّل ينعكس على موقف الدول الخليجيّة تجاه العلاقات مع "إسرائيل" وطبيعتها.

في أثناء، عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م كان أولى المناسبات التي جمعت ممثّلين عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل"، حيث تبنّت السعوديّة والإمارات والكويت والبحرين فيه رؤيتها الداعمة لعمليّة السلام بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين"، إلّا إنّها رفضت التطبيع مع "إسرائيل" ولا تزال بعضها متمسكة بعدم التوصّل إلى تسوية مع "إسرائيل" دول التوصّل إلى تسوية شاملة للقضيّة الفلسطينيّة (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

في هذا السياق، تمّ القيام بجهود دوليّة ذات هدف محدّد للضغط على دول مجلس التعاون الخليجيّ لإلغاء مقاطعتهم من الدرجتين الثانية والثالثة. وتنوعت مظاهر هذه الحملة في (حمودة، ١٩٩٨):

- تمّ استخدام الضغط السياسيّ بشكل دبلوماسيّ، من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة على دول مجلس التعاون الخليجيّ، بهدف وقف المقاطعة وجعلها أولويّة سياسيّة. ونتيجة لذلك، تمّ تحويل

القضيّة من أولويّة خاصّة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى أولويّة تؤيّدها الدول الغربيّة كافّة، ثمّ أصبحت أولويّة دوليّة بعد عرضها على القمّة الاقتصاديّة للدول الصناعيّة السبع في اليابان عام ١٩٩٣م، والتي حصلت على تأييد رفع المقاطعة.

– تضمّنت الضغوط السياسيّة في الولايات المتّحدة زيادة الضغوط القانونيّة، حيث ركّزت الجهود على تشديد القوانين الأمريكيّة المتعلّقة بمكافحة المقاطعة العربيّة، وخصوصًا القانون الذي أقرّ عام ١٩٧٧م، كما تمّ تشجيع دول كبرى مثل ألمانيا على إقرار تشريعات مماثلة وتطبيقها ابتداءً من عام ١٩٩٢م.

– عقوبات جزائيّة لإرهاب الشركات ومنعها من الامتثال لقوانين المقاطعة العربيّة.

المقاطعة من الدرجة الثانية هي المقاطعة التي تفرضها الجامعة العربيّة على الشركات الأجنبيّة التي تتعامل مع "إسرائيل". أمّا المقاطعة من الدرجة الثالثة فتشمل فروع هذه الشركات أو المؤسّسات التي تتعامل معها، وأصدرت دول مجلس التعاون الخليجيّ بيانًا يؤكّد أهمّيّة إجراء مراجعة لأحكام المقاطعة العربيّة لـ"إسرائيل"، نظرًا للتقدّم المحُرز في اتّفاقيّات تغطّي الجوانب الاقتصاديّة بين "إسرائيل" والدول العربيّة، والذي انطلق من مؤتمر مدريد لدعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ونظرًا للانفراجات التي تحقّقت خصوصًا في الأردنّ وفلسطين (الحبابي، ١٩٩٧).

وبالتّالي إنّ ما تسعى إليه "إسرائيل" هو الوصول إلى الاستفادة من مقدّرات دول الخليج وإنهاء المقاطعة الاقتصاديّة واختراقها، والوصول إلى مركز عمليّات الاستثمار فيها، بل وإنّها تسعى لأن تكون طرفًا متفوّقًا على دول المنطقة، وفعلًا نجحت "إسرائيل" بإنهاء المقاطعة الاقتصاديّة الخليجيّة من الدرجتين الثانية والثالثة من دون الإشارة إلى التجارة المباشرة مع الدول العربيّة، وترى دول الخليج أنّ هذا الإجراء يعكس التطوّر في مفاوضات السلام في منطقة الشرق الأوسط، لكنّها شدّدت على استمرار المقاطعة المباشرة حتّى تحقيق السلام الشامل.

وصدر بيان من حكومة المملكة العربيّة السعوديّة في ٢٢ إبريل/نيسان ١٩٩١م، يعلن دعمها لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وتعتبر الحكومة أنّ الوقت قد حان لإنهاء الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وتحقيق حلّ عادل وشامل للقضيّة الفلسطينيّة. لذا، تدعم المملكة الجهود التي تقوم بها الولايات المتّحدة لعقد مؤتمر السلام، وترحّب بمبادرتها المرتكزة على قرارات الشرعيّة الدوليّة والتي تسعى لحلّ شامل بناءً على قرارات مجلس الأمن الدوليّ (٢٤٢ و٣٣٨). وتعمل السعوديّة لتحقيق السلام العادل في المنطقة، وتتطلّع إلى الحلّ الشامل للقضيّة الفلسطينيّة من أجل إنهاء الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١).

وأعلنت المملكة العربيّة السعوديّة دعمها للشعب الفلسطينيّ للعودة إلى وطنه، وبالرغم من دعمها للعمليّة السلمية، إلّا أنّها تؤكّد ضرورة حلّ القضايا العالقة بين العرب و"إسرائيل"، ومنها قضيّة القدس (سلمان، ٢٠٠٩).

كما رحّبت البحرين بعمليّة السلام في الشرق الأوسط وأيّدت عمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة"، وأكّدت رسميًّا أنّ السلام يفيد الجميع، في حين أنّ الحرب تؤذي الجميع، وستكون فائدة السلام لشعب فلسطين أوّلًا وقبل الجميع. أمّا الأمير السابق الشيخ "عيسى بن سلمان آل خليفة"، (فأوضح أنّ السلام سيكون له تأثير إيجابيّ على العرب جميعًا إذا استطاعوا توظيفه لصالحهم؛ لأنّ عودة السلام إلى المنطقة سيساهم في تغيير إمكانيّات الدول العربيّة وطاقاتها للبناء والتعمير وتحقيق الخير والرفاه لشعوبها) (المياح و علي، ٢٠٠٢).

وقد ركّزت الكويت في موقفها على أنّ فلسطين تعتبر قضيّة مركزية وأساسيّة في السياسة الكويتيّة، ولا تعترف بوجود "إسرائيل" وتطلق عليها وصف "الكيان الصهيونيّ" أو "فلسطين المحتلّة". كذلك، تعتبر أيّ دعوة للتطبيع مع "إسرائيل" خيانة وجريمة وفقًا للقانون الكويتيّ وإعلان "قيام الحرب الدفاعيّة بين دولة الكويت والعصابات الصهيونيّة في فلسطين المحتلّة"، وفقًا للقانون التشريعيّ رقم ٣١ لسنة ١٩٧١م، فإنّ "إسرائيل" تعتبر "دولة معادية" (فرح، ٢٠٢٠).

على الرغم من ترحيب الكويت بالاتّفاقات التي أبرمت بين فلسطين و"إسرائيل" والأردنّ و"إسرائيل"، ودعمها للمفاوضات السلميّة، إلّا أنّها لا تروّج للسلام بدون إشراك سوريا ولبنان، وتؤكّد على ضرورة استعادة الأراضي العربيّة المحتلّة. كما ترفض الكويت أيّ مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع "إسرائيل" بسبب الضغوط الداخليّة الناجمة عن التيّارات الإسلاميّة والقوميّة المعادية لـ"إسرائيل" (سلمان، ٢٠٠٩).

ومن ناحية أخرى، كان لدى قطر موقف مختلف حول "إسرائيل" مقارنة ببقيّة دول الخليج العربيّ، حيث أعلنت نيّتها في إعادة النظر في المقاطعة العربيّة لـ"إسرائيل" شريطة تجميد البناء الاستيطاني. وفي عام ١٩٩٤م، التقى نائب وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" "يوسي بيلين" بسفير قطر في واشنطن "عبد الرحمن بن سعود آل ثاني"، أثناء مشاركة قطر في محادثات متعدّدة الأطراف بعد مؤتمر مدريد. وأعرب السفير القطريّ عن سعادته بالتعاون والمساندة في العمليّة السياسيّة (دبوق، ٢٠٢٠).

وقد حضر الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" حفل توقيع اتفاقيّة "أوسلو٢" في العام ١٩٩٥م بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة و"إسرائيل"، وأعرب عن دعمه لعمليّة السلام لبناء علاقات في المستقبل مع "إسرائيل". وفيما بعد، قام بتحويل هذا الدعم إلى الواقع من خلال إطلاق مشاريع تجاريّة بين قطر و"إسرائيل"، الأمر الذي ساعد الطرفين على تعزيز العلاقات (أبو هلال، ٢٠٢١).

وقد أعلن وزير الخارجيّة القطري "الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني" أنّ قطر مستعدّة للنّظر في توقيع معاهدة سلام مع "إسرائيل" إذا كانت في مصلحة دول الخليج. وقد ترأّس الوزير لجنة متابعة مبادرة السلام العربيّة التي زارت واشنطن حيث التقى بوزير الخارجيّة الأمريكيّ "جون كيري" في ٢٠١٣م، وأعلن استعداد الجامعة العربيّة لقبول مبدأ تبادل الأراضي في حالة التوصّل إلى تسوية بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين" (القدس العربي، ٢٠١٣).

وترى الدراسة أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ لم تتوقّف عند تعاملها مع العمليّة السلمية مع "إسرائيل"، وسواء كانت مؤيّدة أو معارضة لها، فقد تطوّر موقفها إلى إطلاق مبادرات سلميّة تهدف إلى تسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وذلك عن طريق تغيير موقفها السياسيّ من وجود "إسرائيل" والاعتراف بها.

٢، ٣، ٤ المبادرات الخليجيّة لتسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"

تراجع إدراك النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجيّ عن تمسّكها بالقضيّة الفلسطينيّة، بسبب تغيّر الإدراك لمصادر التهديد الرئيسة للأمن القومي العربيّ. ووجدت هذه الدول مصالح مشتركة بالنّظر إلى "إسرائيل" على أنّها لم تعد مصدر التهديد الرئيس، بقدر ما تشكّل أطراف عربيّة وإسلاميّة مصدرًا للتهديد بدلًا من "إسرائيل" (حجاج، ٢٠١٣). وبالتّالي، تآكلت مركزيّة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" بالنسبة للحكومات الخليجيّة، ممّا أدّى إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويّات السياسات الخارجيّة لتلك الدول التي تراجع موقفها في تبنّي قرارات أو مواقف حازمة داعمة للقضيّة الفلسطينيّة (الدليمي، ٢٠١٩).

ويمكن تحديد جملة من القضايا التي تشغل صنّاع القرار في أنظمة الحكم الخليجيّة حول ما يخصّ أمنها القوميّ والإقليميّ، وهي (الشهري، ٢٠٠٣):

١. التوصّل إلى حلّ للصراع العربيّ – "الإسرائيليّ".
٢. حلّ قضيّة جزر الإمارات مع إيران.
٣. بناء قوّة دفاعيّة رادعة لدول المجلس تساعد في الحدّ من احتمالات الصراع في المنطقة.
٤. حماية أمن الخليج ودول المجلس بما يضمن سلامتها وسيادتها.

مع ذلك، تقدّمت دول مجلس التعاون الخليجيّ بمبادرتين للسلام مع "إسرائيل"؛ بهدف تسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وهما كالآتي:

١، ٢، ٣، ٤ مشروع الأمير فهد للسلام

قام الأمير "فهد بن عبد العزيز"، وليّ العهد السعوديّ، بتقديم ثمانية مبادئ لوكالة الأنباء السعوديّة في ٧ أغسطس/ آب ١٩٨١م، وأشار إلى أنّه يمكن الاستفادة منها لتحقيق تسوية عادلة للصراع العربيّ – "الإسرائيليّ". تتمثّل هذه المبادئ في (الهور و الموسى، ١٩٨٣):

- انسحاب إسرائيل من الأراضي العربيّة التي تمّ احتلالها في عام ١٩٦٧م كافّة، بما في ذلك القدس.
- إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي العربيّة المحتلّة بعد عام ١٩٦٧م.
- ضمان حرّيّة العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة لجميع الأديان في الأماكن المقدّسة.
- تأكيد حقّ الفلسطينيّين في العودة إلى أراضيهم وتعويض الراغبين في العيش في مكان آخر.
- يخضع قطاع غزّة والضفّة الغربيّة لمرحلة انتقاليّة تشرف عليها الأمم المتّحدة لمدّة لا تزيد عن بضعة شهور.
- قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة وعاصمتها القدس.
- تأكيد حقّ دول المنطقة في العيش بسلام.
- تضمن هيئة الأمم المتّحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها تطبيق تلك المبادئ.

تمّ تعريف هذه المبادئ في وقت لاحق باسم "مشروع فهد للسلام" وهو ما أُعلن في مؤتمر القمّة العربيّة المنعقد في مدينة فاس بالمغرب عام ١٩٩٢م، ولكن لم يتمّ اعتمادها خلال القمّة (البكاء، ٢٠٠١).

ردود الأفعال على مشروع الأمير فهد للسلام:

تفاوتت ردود الفعل في الدول العربيّة بشأن مبادرة الأمير فهد للسلام، فهناك من يؤيّدها ومن يرفضها ومن يشكّك فيها وينتظر الإجابة. وكانت دول مجلس التعاون الخليجيّ من الدول الأولى التي أيّدتها وأكّدت موافقتها عليها خلال القمّة الخليجيّة الثانية التي عقدت في المملكة العربيّة السعوديّة في ١٠ – ١١ نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٨١م (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١).

تقليديًّا، لم تتبنَّ دول مجلس التعاون الخليجيّ سياسات منفصلة تجاه الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وفي معظم الحالات التزمت السير بخطّ الموقف العربيّ الدعم للقضيّة الفلسطينيّة، إلّا إنّ الجهد الدبلوماسي المتمثّل في عمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" أو ما يعرف باتّفاق أوسلو وما سبقه من المشاركة العربيّة والخليجيّة بمؤتمر مدريد في العام ١٩٩١م، كسر الجليد في العلاقات الخليجيّة – "الإسرائيليّة" وساهم في التّقارب الرسميّ مع "إسرائيل".

أمّا الموقف الفلسطينيّ فقد أعلن رئيس الدائرة السياسيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، "فاروق القدّومي"، الرفض الفلسطينيّ لأيّ مبادرة أو قرار يعترف بـ"إسرائيل"، سواء في مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب أو في مؤتمر القمّة العربيّة (الطائي ع.، ٢٠٠٩).

في المقابل، دعمت كلّ من مصر والأردنّ والمغرب هذا الاقتراح، ولكنّ السودان أكدّت أنّ قرار الفلسطينيّين هو الأساس وما يرضيهم هو ما يرضي السودان، وناشدت تونس لتعديل النصوص التي تعترض عليها بعض الدول العربيّة حتّى تحصل المبادرة على إجماع عربيّ (محمد و الكاظمي، ١٩٨٣).

بينما رفضت سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبيّ المبادرة، فيما صرّح وزير الخارجيّة العراقيّ "سعدون حمّادي" بعدم موافقة العراق على المبادرة بسبب الأسباب المبدئيّة ورفض العراق أيّ قرار يتضمّن الاعتراف بـ"إسرائيل" (محمد و الكاظمي، ١٩٨٣).

وفي الجانب المقابل، رفضت "إسرائيل" المشروع بشكلٍ عامٍ ونظرت إليه على أنّه يشكّل خطرًا عليها، بالمقابل، رأت المعارضة "الإسرائيليّة" أنّه يحمل مكوّنًا إيجابيًّا ونقطة تحوّل في السياسة الخارجيّة الخليجيّة وعمليّة السلام العربيّة (الهور و الموسى، ١٩٨٣).

بعد ذلك، أصبحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أكثر اهتمامًا بالمشروع وبدأت تتحدّث عن الجوانب الإيجابيّة له، وعبّرت عن الاستعداد للاعتراف بدولة "إسرائيل" والعيش مع جيرانها بسلام، على الرغم من عدم إبدائها اهتمامًا في البداية (محمد و الكاظمي، ١٩٨٣).

وكما يبدو، فإن مبادرة السلام التي أعلنها الأمير "فهد" في معظم بنودها قد أدّت إلى بلورة بعض الحقائق الجديدة عن الموقف السعوديّ تجاه اتّفاقيّة كامب ديفيد والقضيّة الفلسطينيّة، فبعض بنود الخطّة نصّت على وصاية أمميّة على الأراضي التي احتلّتها "إسرائيل" في حرب ١٩٦٧م، كذلك اعتراف الخطة بضمانات العيش بسلام لـ"إسرائيل"، ومعنى ذلك اعتراف ضمنيّ بوجودها الشرعيّ كدولة في الشرق الأوسط، بالرغم من رفض "إسرائيل" لها واعتبارها صيغة غير مقبولة وخطرًا عليها.

ويفهم أيضًا من المبادرة وجود رغبة من الجانب السعوديّ للتوصّل إلى اتّفاق سلام جماعيّ مع "إسرائيل" عن طريق انسحابها من الأراضي العربيّة المحتلّة، وموافقتها على شروط المشروع. بالإضافة إلى ذلك، تشمل البنود إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة عاصمتها القدس، وتحقيق حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة وعودة اللاجئين الفلسطينيّين.

٢، ٢، ٣، ٤ مبادرة السلام العربيّة

طرح الملك "عبد الله بن عبد العزيز"، مبادرة للسلام مع "إسرائيل"، على القمّة العربيّة التي عقدت بالعاصمة اللبنانيّة بيروت في ٢٧ و٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٢م، وبالرّغم من المعارضة الشديدة لفكرة التطبيع مع "إسرائيل" حصلت المبادرة على تأييد مجلس جامعة الدول العربيّة (الطائي ع.، ٢٠٠٩).

ونصّت المبادرة على انسحاب "إسرائيل" بالكامل من الأراضي العربيّة التي تمّ احتلالها منذ عام ١٩٦٧م، ممّا يتطلّب تنفيذ قراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمطالبة بتأسيس دولة فلسطينيّة مستقلّة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقيّة، وتعتبر هذه الخطوة مقابل قيام الدول العربيّة بإنشاء علاقات طبيعيّة في إطار سلام شامل مع "إسرائيل" (الجزيرة نت، ٢٠٠٤).

بناءً على اعتقاد الدول العربيّة بأنّ الحلّ العسكري لم يؤدِّ إلى تحقيق السلام والأمن لأيّ من الطرفين في الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، فقد طالبت بتحقيق النقاط الآتية لحلّ الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وهي:

١- تعيد "إسرائيل" النظر في سياساتها، وتسعى للسلم، معلنة أنّ السلام العادل خيارها الإستراتيجيّ.
٢- الانسحاب الكامل من الأراضي العربيّة المحتلّة بما في ذلك الجولان السوريّ وحتّى خطّ الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧م، والأراضي التي ما زالت محتلّة في جنوب لبنان.
٣- يتوافق الجميع على حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين، استنادًا إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم (١٩٤).
٤- قبول "إسرائيل" قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينيّة التي تمّ احتلالها منذ الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧م في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، وأن تصبح القدس الشرقيّة عاصمتها.
٥- عندئذٍ تقوم الدول العربيّة بما يأتي:
أ. اعتبار الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" منتهيًا، والدخول في اتّفاقيّة سلام بينها وبين "إسرائيل" مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
ب. إنشاء علاقات طبيعيّة مع "إسرائيل" في إطار هذا السلام الشامل.
٦- ضمان رفض جميع أشكال توطين الفلسطينيّين التي تتعارض مع الأوضاع الخاصّة في البلدان العربيّة المضيفة.

٧- يدعو المجلس حكومة "إسرائيل" و"الإسرائيليّين" كافّة إلى قبول المبادرة المشروحة أعلاه، وذلك لصالح فرص السلام وتجنّبٍ لسيل الدماء، بما يمكّن الدول العربيّة و"إسرائيل" من العيش جنبًا إلى جنب في السلام، وأيضًا لتوفير مستقبل آمن ومستقرّ يسوده الخير والازدهار للأجيال القادمة.

٨- يدعو المجلس جميع دول المجتمع الدوليّ ومنظّماته لمساندة هذه المبادرة ودعمها.

٩- يكلّف المجلس رئاسته بتشكيل لجنة خاصّة تضمّ عددًا من الدول الأعضاء المعنيّة، والأمين العامّ، للقيام بالاتّصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على الأصعدة كافّة، وبصفة خاصّة على مستوى الأمم المتّحدة ومجلس الأمن، والولايات المتّحدة، والاتّحاد الروسيّ، والدول الإسلاميّة والاتّحاد الأوروبيّ.

ردود الأفعال على المبادرة العربيّة للسلام:

حظيت المبادرة بترحيب واسع من الدول العربيّة والأوروبيّة، على الرغم من وجود بعض المخاوف والتحفّظات، إلا أنّها اختفت سريعًا، وتبنّت الدّول التي كانت تبدي تحفّظاتها قرارات القمّة العربيّة وأصبحت تعرف بالمبادرة العربيّة بعد أن تمّ تبنيها واعتبارها وثيقة رئيسة في مؤتمر القمة العربيّة في بيروت ٢٠٠٢م (الطائي ع.، ٢٠٠٩).

في البداية، أظهرت "إسرائيل" تجاهلًا واضحًا لمبادرة السلام العربيّة بسبب مخاوفها من أن توحّد العرب ضدّها، وهو أمر لا يمكن أن تقبله. ومع ذلك، نشرت وسائل الإعلام "الإسرائيليّة" تقارير عن لقاءات سرّيّة جمعت الجانب السعوديّ مع الجانب "الإسرائيليّ"، وقد حاول الجانب السعوديّ فيها تغيير وجهة نظر "إسرائيل" تجاه مبادرة السلام العربيّة (الطائي ع.، ٢٠٠٩).

وضمن سلسلة وثائقيّة بعنوان "أسرار الخليج" حول العلاقات السرّيّة الإسرائيليّة الخليجيّة للقناة الإسرائيليّة الـ١٣ في "عام ٢٠٠٣ استدعى رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "أريئيل شارون" رئيس جهاز الموساد "مائير داغان"، وطلب منه فحص إمكانيّة إجراء اتّصالات مع دول الخليج العربيّ". انسجامًا مع المبادرة العربيّة (رافيد، ٢٠١٩).

ومن هذا القبيل أشارت وزيرة الخارجيّة "الإسرائيليّة" "تسيبي ليفني" في تصريحات نشرتها صحيفة الأيّام الفلسطينيّة في مارس/ آذار ٢٠٠٧م (إنّ "إسرائيل" يمكن لها قبول المبادرة، ولكن ليس بصفتها الحاليّة، وإنّ فقرات جديدة دخلت على الخطّة السعوديّة تتعلّق بمصير اللاجئين الفلسطينيّين تجعل من المستحيل لـ"إسرائيل" أن تقبلها) ثمّ عادت الوزيرة لتقول: (إنّ فكرة إقامة علاقات دبلوماسيّة كاملة بين "إسرائيل" والدول العربيّة هي جزء من طموحنا، وأنا أعتقد أنّ لنا هدفًا مشتركًا، وإنّ الخلافات بيننا

تضمحل والمبادرة العربيّة كانت إيجابيّة أوّل الأمر، ولكن منذ أن أضاف المتشدّدون في مؤتمر قمّة بيروت شروطًا جديدة إليها تتنافى مع هدف الدولتين، فأصبحت غير مقبولة لنا بوضعها الحاليّ) (صحيفة الأيام، ٢٠٠٧).

من جهة أخرى دعت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة "كوندليزا رايس" الزعماء العرب إلى تعديل مبادرة السلام العربيّة، حتّى تتمّ الموافقة عليها من قبل "إسرائيل"، وأكّدت أنّ تعديل المبادرة ليس مطلبًا أمريكيًا، وإنّما ضرورة للعرب لتحقيق دولة فلسطينيّة مستقلّة جنبًا إلى جنب مع "إسرائيل"، وأن يكون ذلك بداية الطريق وفق ما تطرحه خريطة الطريق الأمريكيّة (الطائي ع.، ٢٠٠٩)..

وعلى الرغم من تأكيد الأمين العامّ لجامعة الدول العربيّة "عمرو موسى" على عدم تعديل المبادرة، فإنّ وزير الخارجيّة السعوديّ "سعود الفيصل" دعا العرب لأن يكونوا منفتحين لفرصة إجراء أيّ تعديلات عليها، وأضاف (نتوقّع أن نتفهّم المستجدّات الجديدة التي تتطلّب إضافات وتطوّرات على كلّ ما يطرح أمامنا من قضايا ومشكلات، وأن تتماشى قراراتنا مع كلّ ما هو جديد) (الطائي ع.، ٢٠٠٩).

وقد واجهت المبادرة العربيّة صعوبة رئيسة في التعامل مع "إسرائيل" التي لم تتعامل بصورة ثابتة وواضحة مع المبادرة، وحاولت التهرّب من مسؤوليّاتها وتجنّب دفع الثمن المطلوب لتحقيق التطبيع مع العرب، وتبنّت سياسة المماطلة والتأجيل والعرض الشكليّ لقبول المبادرة، دون التزام بمضمونها وشروطها، وحاولت تحقيق التطبيع دون إجراء أيّ خطوات حقيقيّة للانسحاب من الأراضي العربيّة والفلسطينيّة المحتلّة المشار إليها في المبادرة (الطائي ع.، ٢٠٠٩).

وتوصلت الدراسة إلى أنّ المبادرة العربيّة للسلام هي امتداد لمبادرات سابقة كانت على رأسها المملكة العربيّة السعوديّة، ومن واقع موقعها في دول مجلس التعاون الخليجيّ كدولة كبرى ومركزيّة، وأنّ المبادرة التي أعلنها الملك "عبد الله بن عبد العزيز" تحتوي على العديد من المحاور والمفاهيم المنبثقة من مبادرة الأمير "فهد" للسلام، لدرجة التطابق في بعض المعاني والنّقاط بين المبادرتين.

ليس هذا فقط، بل افتقرت المبادرات العربيّة إلى أدوات قوّة أو بدائل يمكن اللجوء إليها في حال عدم استجابة "إسرائيل" للمطالب العربيّة، ممّا جعلها محدودة التأثير في مسار الصرع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وأنّها تأتي ضمن وضعيّة ضعف عربيّ مزمن، فهي مبادرة تكتيكيّة، ولا تعبّر عن إستراتيجيّة متكاملة ولا حتّى مجرّد رؤية متماسكة في إدارة الصراع مع "الاحتلال الإسرائيليّ". كما أنّها تخلو تمامًا من أيّ أدوات تنفيذيّة لفرضها على الاحتلال (ما عدا الأداة التفاوضيّة التي لا تؤثّر بنفسها، بل تعكس قوة الأدوات الضاغطة، إضافة إلى أنّها تعرض ورقة التطبيع العربيّ بالكامل"، في مقابل انسحاب "إسرائيل"، ويعلم الجميع أنّه لن يحدث بدون أوراق ضغط متنوّعة، وأنّه لم يسبقها تشاور عربيّ مع أطراف إقليميّة، ولذلك

فتحت المبادرة شهيّة "إسرائيل" لمطالبة العرب بمزيد من التنازلات وتشجعيهم على الفصل بين التطبيع وبين قضيّة فلسطين.

٣، ٣، ٤ موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"

منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين وحتّى الآن، ظهرت إشارات من بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ تجاه التحرّك "الإسرائيليّ" بصورة رسميّة وشعبيّة. وفي هذا الصّدد، اتّخذت بعض الدول موقفًا متنوّعًا، حيث سعت إلى إيجاد تواصل بين مسؤوليها والمسؤولين "الإسرائيليّين" بهدف فتح قنوات اتّصال بينهما، ولتسهيل التواجد الإسرائيليّ في دول المجلس، فيما رفضت بعض الدول فكرة التواصل والتّعامل مع "إسرائيل". ويمكن التعرّف على الموقف الخليجيّ من خلال (الموقف الرسميّ، والموقف الشعبيّ).

١، ٣، ٣، ٤ الموقف الخليجيّ الرسميّ

أعربت دول الخليج عن إشادتها بجهود الولايات المتّحدة لتسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وأعلنت جاهزيّتها للمشاركة في مفاوضات جادّة ومثمرة مع "إسرائيل" بهدف الوصول إلى حلّ شامل وعادل وفقًا للقرارات الدوليّة الشرعيّة (٢٤٢ و٣٣٨)، وتنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام، والعمل على انسحاب "إسرائيل" من المناطق العربيّة التي احتلتها عام ١٩٦٧م كافّة.

بذلك، تغيّرت مواقف الدول العربيّة الرسميّة من الحديث عن القضاء على "إسرائيل"، إلى الدخول في اتّفاقيّات سلام معها وتطبيع العلاقات معها. وأشارت بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ إلى عدّة مبرّرات لتبرير إقامة علاقات مع "إسرائيل"، من بينها (الحريري، ٢٠١٤):

١. تعتبر دول المجلس أنّ المعايير السياسيّة الخاصّة بالصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" لا يمكن أن تؤثّر سلبًا على العلاقات الاقتصاديّة مع "إسرائيل"، ولا ترى أنّ هذا الصراع يمكن أن يتسبّب في عدم استقرارها.
٢. يوجد اعتقاد آخر يروي أنّ بعض الدول الأعضاء في المجلس التي طبّعت علاقاتها، كانت تتحرّك بمخاوفها الشخصيّة أو مصالحها الخاصّة، وهذا ما جعل قطر وسلطنة عُمان تقومان بالتوقيع على اتّفاقيّات تجاريّة مع "إسرائيل" بعد اتّفاق أوسلو الذي تمّ توقيعه من قبل منظّمة التحرير الفلسطينيّة. وترى هذه الدول أنّ هذه الاتّفاقيّات ستحقّق لهم فوائد اقتصاديّة وتجاريّة مباشرة ومجزية.

يوجد رأي رسميّ آخر في دول الخليج يتخوّف من الارتباط أو الصّلة المحتملة مع "إسرائيل"، وهو مبنيّ على عدّة مبرّرات (حسين غ.، ١٩٩٨):

١. تخشى دول المجلس من أن تصبح المموّل الكبير لمشاريع "إسرائيل" السياسيّة والاقتصاديّة بالمنطقة.

٢. تردّد بعض دول المجلس في التطبيع مع "إسرائيل"، قبل الانسحاب من القدس والجولان.

٣. تخشى بعض الدول أن تؤثّر مشاريع "إسرائيل" على المشاريع الخليجيّة مع أطراف أخرى تسعى لتحقيق نفس الأهداف في المستقبل.

وقد انقسمت دول مجلس التعاون الخليجيّ حول بعض المشاريع المقترحة للنظام الشرق الأوسطي، والتي تتعلّق بمشروع "إسرائيليّ" كبنك التنمية، فارتفعت أصوات المؤيّدين والمعارضين والصامتين، وأعلنت قطر انضمامها للبنك، فيما ألمح "الإسرائيليّون" إلى موافقة عُمانيّة على المشاركة فيه، لكنّ السعوديّة عارضت بقوّة إنشاء هذا البنك. بينما صرّح وزير التجّارة "أسامة الفقيه" في مايو/ أيار ١٩٩٥ (أنّه يتعذّر على بلاده المشاركة في هذا المشروع) (الحريري، ٢٠١٤).

باختصار، يمكن تفسير رؤية الأطراف المعارضة للتطبيع مع "إسرائيل" في الخليج بأنّ إنشاء مؤسّسات السلام قبل استمرار العمليّة بأكملها كما وصفها الأمين العامّ المساعد لمجلس التعاون الخليجيّ للشّؤون الاقتصاديّة "عبد الله القوين" في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٥م، بأنّها (وضع العربة قبل الحصان) (الحريري، ٢٠١٤).

بكلمات أخرى يرى السياسيّ والأكاديميّ الكويتيّ "عبد الله النفيسي"، أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ تعاني من الانكشاف الإستراتيجيّ، بعدم قدرتها على صناعة القرار الإستراتيجيّ، وهي تتحاور مع "إسرائيل"، إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر "عبر وسيط أوروبيّ"، وثمّة قبول خليجيّ للعلاقات مع "إسرائيل" (النفيسي، ٢٠٠١).

وتوالت الردود الرسميّة المؤيّدة للتقارب مع "إسرائيل" في دول مجلس التعاون الخليجيّ استعدادًا لبداية الإعلان عن التطبيع بشكل رسميّ بين الطرفين، خاصّة بعد قرار مجلس التعاون في عام ١٩٩٤م إنهاء المقاطعة العربيّة من الدرجة الثانية والثالثة لـ"إسرائيل" (الحريري، ٢٠١٤).

فأعلن السفير السعوديّ في الولايات المتّحدة الأمير "بندر بن سلطان"، في شهر مايو/ أيّار ١٩٩١م، عن نيّة السعوديّة إحياء مشروع الأمير فهد للسّلام وتعزيز التعاون مع الولايات المتّحدة فيما يتعلّق بالسياسة الأمنيّة في المنطقة. وفي مقابلة السفير "بندر" مع قناة سي إن إن (CNN) (أشار إلى تعهّد المملكة العربيّة السعوديّة ببذل كلّ ما تستطيع لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط) (الحريري، ٢٠١٤).

وقد أكّد وكيل وزارة الخارجيّة المساعد للشؤون السياسيّة السعوديّة "تركي بن محمّد بن سعود" أنّ "إسرائيل" تركّز على الاستفادة من عمليّة السلام الجارية حاليًّا لتحقيق فتح أسواقها وتحسين علاقاتها مع

الدول العربيّة، وذلك بغرض الخروج من حالة العزلة الإقليميّة التي تعانيها، ما سيؤدّي إلى مكاسب اقتصاديّة وسياسيّة كبيرة. ومع عدم التزامها بحلّ القضيّة الفلسطينيّة وفقًا لقرارات الشرعيّة الدوليّة، فإنّ السعوديّة ترى ضرورة الاستمرار في العمل ضمن إطار عربيّ والتركيز على ملفّي إعطاء الشعب الفلسطينيّ حقوقه وإعادة المواقع الإسلاميّة المقدّسة الواقعة تحت الاحتلال، بما في ذلك القدس الشريف، وكذلك تحقيق تقدّم ملموس في عمليّة السلام "الإسرائيليّة" – العربيّة (الحريري، ٢٠١٤).

وأشار وزير الخارجيّة السعوديّ، "عادل الجبير"، إلى إمكانيّة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" من قبل بعض الدول العربيّة، لكنّه أكّد أنّ موقف المملكة من القضيّة الفلسطينيّة لم يتغيّر، وأبدى السعوديّون رغبتهم في تحقيق حلّ الدولتين على أساس مبادرة السلام العربيّة وقرارات الأمم المتّحدة ذات الصّلة، بحيث يتمّ قيام دولة فلسطينيّة تعيش في سلام وأمن. وأضاف الوزير أنّ التطبيع لا يمكن أن يتمّ إلّا بعد تحقيق اتّفاقيّة سلام (سبوتنك، ٢٠٢١).

بدورها، دأبت قطر على مؤازرتها للحقّ الفلسطينيّ والمتمثّل في إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات سيادة وقابلة للحياة، وأيضًا حقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة إلى أرضهم ووفقًا لقرارات الشرعيّة الدوليّة، الأمر الذي سيتطلّب دعمًا ماليًّا وفنيًّا ومعنويًّا غير محدود وغير مسبوق عند إعلان قيام دولة فلسطينيّة، وقطر لن تتأخّر أبدًا عن دعم الفلسطينيّين كما ستعزّز دعمها المتواصل للفلسطينيّين (أبو عامر، ٢٠١٥).

كما كشف وزير الخارجيّة القطريّ "حمد بن جاسم" عن أنّهم كانوا يحرصون على عمليّة السلام من البداية، وقد شاركوا في جلسات مؤتمر مدريد، وأنّهم مبتهجون بأنّ إخوانهم الفلسطينيّين حقّقوا حلًّا لقضيّتهم أو بداية له، وأنّ الاتّفاق مع "رئيس الوزراء الإسرائيليّ" "شمعون بيريز" دفعهم لدعم العمليّة وضرورة إحداث تغيير فكريّ في نمط تفكير الشباب والأحفاد لتقبّل التعامل مع "إسرائيل" بطريقة إيجابيّة، وأنّ هذا يعدّ تهيئة للرأي العامّ لقبول وجود "إسرائيل" وفكرة التطبيع معها، وأنّ ذلك يتطلّب إعداد الأجيال القادمة للمواجهة الحياتيّة في الاقتصاد والثقافة والتعليم والإعلام (الحريري، ٢٠١٤).

إضافة إلى ذلك، أعلن وزير الخارجيّة العمانيّ "يوسف بن علوي" أنّ الوقت حان للتفكير بجدّيّة في حلّ المشكلات التي تحول دون تطوّر بلدان المنطقة بالمستوى الذي تستحقّه، وأنّ بلاده تساعد على تقريب وجهات نظر الجانبين "الإسرائيليّ" والفلسطينيّ) (الجزيرة مباشر، ٢٠٢٠).

أمّا الموقف الإماراتيّ، فقد اتّسم بالوضوح والاستقرار حول الصراع الفلسطينيّ العربيّ – "الإسرائيليّ"، فقد أعلن الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة عدّة مرّات التمسّكَ بالحقوق العادلة للشعب الفلسطينيّ في مواجهة" الاحتلال الإسرائيليّ"، وأعلنت دولة الإمارات ذلك الموقف في العديد من المناسبات (جمعة ، ٢٠١٨).

٢، ٣، ٣، ٤ الموقف الخليجيّ الشعبيّ

كما انقسم الموقف الرسميّ تجاه عمليّة التطبيع مع "إسرائيل"؛ شهد الموقف الشعبيّ في دول الخليج تنويعًا في النظرة نحو عمليّة التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"؛ حيث انقسم إلى فريقين، وهما: المؤيّدون الذين يتكوّنون من رجال الأعمال والمثقّفين وأصحاب الرّأي، واعتمد هذا الفريق عدّة أسس حول تأييد التطبيع مع "إسرائيل"، وهي (العيسى، ١٩٩٥):.

١. إذا كنّا نريد السلام كما يريد الفلسطينيّون الذين هم أصحاب القضيّة، فلماذا نختلف عنهم وندّعي أنّنا أكثر إخلاصًا للقضيّة الفلسطينيّة منهم؟
٢. الأوضاع العربيّة الداخليّة، والانقسام تجاه برنامج عربيّ قوميّ واحد.
٣. من غير المناسب معارضة موقف الولايات المتّحدة الذي يدعو إلى عمليّة التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربيّة، وهي دولة حامية لأمن الخليج.
٤. يهدف مجلس التعاون الخليجيّ إلى وجود نظام إقليميّ جديد يختلف عن النظام السابق مع ظهور أقطاب جديدة مثل (تركيا، و"إسرائيل")، والتي قد تلعب دورًا إيجابيًّا في المنطقة.

كان السعي نحو خدمة القضيّة الوطنيّة وتحقيق الأهداف الثوريّة التي تؤثّر في الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة هو ما يجمع بين جميع المعارضين، بغضّ النظر عن خلفيّاتهم القوميّة أو الإسلاميّة (الحسيني، ١٩٩٣). ويشكل المعارضون الشعبيّون والجماعات العربيّة غير الرسميّة موقفًا قويًّا ضدّ التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل"، حيث أكّد المشاركون في المؤتمر العربيّ الشعبيّ الأوّل لمقاومة التطبيع والذي عقد خلال الفترة ٩ – ١٢ ديسمبر/ كانون أوّل ١٩٩٦ وشارك فيه نحو (٦٥٠) شخصيّة من (١٤) دولة عربيّة، على رفض التوجّه لمسار التطبيع وخطره على وحدة الصفّ العربيّ وإستراتيجيّات الأجيال القادمة الوطنيّة والقوميّة (الحريري، ٢٠٠٤)..

وعلى الرّغم من رفض الشعوب العربيّة المتواصل للمسار الذي يؤدّي إلى التطبيع مع "إسرائيل"، إلّا أنّ موقفها أصبح في أضعف حالاته، وهذا هو الأساس الذي تعتمد عليه الأنظمة التي تسعى للتطبيع، فالشعوب العربيّة على مستوى الأفراد والمجتمعات تواجه تحدّيات عديدة على الرّغم من تشديد الأجهزة الأمنية، وعمليّات الاعتقال والتعذيب والاضطهاد. بالإضّافة إلى ذلك، تشغّل الأنظمة السياسيّة كلّ مقدّراتها للحفاظ على النظام القائم دون النظر إلى الحرّيّات وحقوق المواطنين.

٤، ٤ مراحل تطوّر العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة

يتناول الباحث في هذا المبحث الهدف الثالث للدّارسة، والمتمثّل في: التعرّف على المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدّخول في عمليّة التطبيع، ومراحل تطوّر عمليّة التطبيع، والتي تمّ تقسيمها

إلى أربع مراحل تاريخيّة تنسجم مع التغيّرات السياسيّة والإستراتيجيّة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة والدول العربيّة، وتحديدًا مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربيّ.

١، ٤، ٤ دوافع دول مجلس التعاون الخليجيّ للتطبيع مع "إسرائيل"

ظهرت جهود إعادة هيكلة النظام الإقليميّ العربيّ ضمن المشاريع الإقليميّة الجديدة التي ركّزت على مصالح وروابط اقتصادية أكثر جاذبيّة وتأثيرًا لتعزيز الأمن في الشرق الأوسط، يتمّ من خلال هذه المشاريع تأطير مفهوم التهديد المشترك بناءً على إنشاء هياكل ومؤسّسات جديدة تستمدّ قوّتها من إزالة الهويّات القوميّة والإقليميّة الأصليّة واستبدالها بالانتماءات والارتباطات المختلفة. تنتهج هذه المشاريع هدفًا واحدًا، وهو دمج قوى لم تنتمِ تاريخيًّا إلى الإقليم في نسيجه الاجتماعيّ والسياسيّ، ويمكننا رؤية ذلك بوضوحٍ في محاولات دمج "إسرائيل" في مشاريع الشراكة المتوسّطيّة والشرق أوسطيّة والتّعاون والحوار وتعزيز السلام (حجاج، ٢٠١٣).

وقد تمكّنت "إسرائيل" من تحقيق اختراق في الصفّ العربيّ عن طريق استغلال المتغيّرات الإقليميّة والعالميّة المحيطة بها، وأصبحت الدول الخليجيّة ترى خطر إيران أكبر من الخطر الذي تشكّله "إسرائيل" نفسها، حتّى ولو تنامت جرائم "الاحتلال الإسرائيليّ" ضدّ الشعب الفلسطينيّ (أبو جابر، ٢٠١٩).

فتحوّلت نظرة دول مجلس التعاون الخليجيّ تجاه "الاحتلال الإسرائيليّ" بسبب نظرتهم إلى إيران كعدوّ لهم ولـ"إسرائيل" في نفس الوقت، وبالرّغم من ذلك فإنّ استمرار الاحتلال وعدم حصول الشعب الفلسطينيّ على حلّ عادل لقضيّته، كان عائقًا أمام إنشاء علاقات طبيعيّة بين دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل" (Parker، ١٩٩٨).

من خلال ذلك، يبدو أنّ هناك رغبة قوية من جانب دول الخليج لتحسين علاقاتها مع "إسرائيل" دون الوصول إلى اتّفاق سلميّ للقضيّة الفلسطينيّة. ويحاولون تحقيق هذا الهدف عن طريق التركيز على وتر "محاربة الإرهاب" ومواجهة النفوذ الإيرانيّ. بنفس الوقت تعمل "إسرائيل" على طرح شراكة طبيعيّة مع هذه الدول، فيما يعملون على تقليل نفوذ حركة حماس وقوى المقاومة، ويقطعون الطريق أمام إيران.

وبمرور الوقت يتأكّد أنّ "إسرائيل" تستغلّ التخوّف الخليجيّ من إيران، بشكل كبير، وما يشير إلى ذلك حضور وزير خارجيّة الإمارات "عبد الله بن زايد آل نهيان"، وممثّل عن دولة البحرين بصحبة وزيرة الخارجيّة "الإسرائيليّة" "تسيبي ليفني"، مؤتمرًا دوليًّا بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، في ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧م، نظّمته جماعة "متّحدون ضدّ إيران نووية "، المعروفة اختصارًا باسم "UANI". ومن بين ما صرّحت به "ليفني": (إنّه آن الأوان للتحالف، وبقوّة، مع الدول العربيّة المعتدلة ضدّ إيران) (موسى، ٢٠١٦). وهو المؤتمر الذي يموّله الملياردير الصهيونيّ "شيلدون أديلسون"، حيث تأسّست منظّمته الدوليّة،

في العام ٢٠٠٨م، في دعوة دوليّة عامّة لفرض عقوبات دوليّة على إيران، وضدّ التوقيع على أيّ اتّفاق يؤهّل طهران نوويًّا! (السعيد، ٢٠١٧).

توصلت الدراسة إلى أنّ "إسرائيل" استفادت كثيرًا من الصراع الإقليميّ بين السعوديّة وإيران، ومنحها دورًا مفيدًا للغاية لها، من منطلق أنّ السعوديّة تتّبع سياسة التصدي لإيران بكلّ ثمن وبدعم من الغرب، وفي هذا الوضع تجد "إسرائيل" نفسها قادرة على المناورة في شرق أوسط متغيّر ومتقلّب، والاستمرار بتصوير المشروع النوويّ الإيرانيّ كأكبر خطر على "إسرائيل".

وانطلاقًا من التهديد الإيرانيّ، عزّزت "إسرائيل" علاقاتها مع بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ. وفي آب/ أغسطس ٢٠١٩م، أعلن وزير الخارجيّة الإسرائيليّ "يسرائيل كاتس" أنّ "إسرائيل" هي جزء من التحالف الدوليّ لأمن الملاحة البحرية وحمايتها وضمان سلامة الممرّات البحريّة (Time of Israel, ٢٠١٩)، وقد تمّ إنشاء هذا التحالف برعاية الولايات المتّحدة، ويضمّ السعوديّة والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا، ويهدف هذا التحالف إلى تأمين السفن التجاريّة التي تمرّ عبر الممرّات البحريّة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، وهذا الإعلان يتماشى مع تصريح وليّ العهد السعوديّ "محمّد بن سلمان" الذي صرّح في نيسان/ أبريل ٢٠١٨م، لمجلّة "تايم" الأمريكيّة بأنّ "إسرائيل" والسعوديّة لديهما عدوّ مشترك، وهناك الكثير من المجالات المحتملة للتعاون (Vick, ٢٠١٨) .

لقد حرصت الإدارة الأمريكيّة برئاسة "دونالد ترامب" على تعزيز العلاقات بين "إسرائيل" ودول الخليج، تحسّبًا لمواجهة التهديد الإيرانيّ، لذلك تمّ تنظيم مؤتمر وارسو للشرق الأوسط في فبراير/ شباط ٢٠١٩م، والذي لوحظ فيه التوافق بين "إسرائيل" ودول الخليج على التّعامل مع إيران. وتمكّن رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" من المشاركة في المؤتمر بشكل علنيّ إلى جانب الوزراء أو المسؤولين السعوديّين والإماراتيّين والبحرينيّين، وفتح النقاش حول التهديد المشترك لـ"إسرائيل" ودول الخليج من النظام الإيرانيّ (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

في البداية، تمّ اقتراح فكرة المؤتمر من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة لعقد اجتماع دوليّ لممارسة الضغط على إيران، ولكن لم يظهر عدد من حلفاء الولايات المتّحدة الأوروبّيّين الحماس للفكرة، لذلك تمّ توسيع أجندته ليصبح اجتماعًا وزاريًّا يهدف إلى تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط (الخليج أون لاين، ٢٠٢٠).

وفي سياق التهديد الإيرانيّ، بدأت "إسرائيل" بالإعلان عن نيّة إنشاء تحالف أمنيّ على غرار حلف الناتو، للتعامل مع التهديد الإيرانيّ المتزايد في المنطقة، إذ صرّح وزير "الجيش الإسرائيليّ"، "بيني غانتس"،

(بسعي "إسرائيل" إلى إقامة ترتيب أمنيّ مع عدد من دول الخليج لمواجهة مساعي إيران في المنطقة، دون تسمية هذه الدول (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢١).

بالتّالي، ترى الدراسة، أنّ هذا الحلف، إذا حدث، سيكون انقلابًا على تاريخ الأمّة العربيّة ومعاناة شعوبها، وسيفتح صفحة جديدة مع "الاحتلال الإسرائيليّ" باعتباره جزءًا من المنظومة الإقليميّة، وهو ما يسعى قادة الاحتلال منذ اليوم الأوّل لتأسيسه، ويعرفون تمامًا أهمّيّته الإستراتيجيّة والوجوديّة.

من جانب آخر، يشير أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة قطر "محمّد المسفر"، إلى أنّه لا يجوز أن نفاضل بين إيران و"إسرائيل"، بما أنّه لدينا العديد من العناصر المشتركة مع إيران، مثل: الدين، والتّاريخ، والثقافة، والجوار الطويل. على العكس من ذلك، "إسرائيل" تمثّل عدوًّا توسعيًّا مؤقّتًا، وتشكّل امتدادًا لثقافة غربيّة وعادات وتقاليد، وينظرون إلينا نحن العرب كعدوّ يجب أن يُدمّر (المسفر، ٢٠١٨).

ويستند التقارب الحاليّ بين دول الخليج و"إسرائيل" على ثلاثة أسس رئيسة غير مرتبطة بمسألة فلسطين، والتي بالتأكيد تؤثّر عليها، وتتمثّل فيما يأتي (Rahman، ٢٠١٩):

الركيزة الأولى: هي إيران وسياساتها في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١م؛ فلا شكّ في أنّ "إسرائيل" والتحالف الإماراتيّ السعوديّ يتّفقان في مواجهة عدوّهما المشترك في المنطقة، ممّا يوفّر فرصة لتعزيز الرّوابط الأمنيّة بينهم. وقد أقرّ التحالف الخليجيّ الذي تقوده السعوديّة والإمارات بـ"إسرائيل" كحليف قويّ في مواجهة التهديد الإيرانيّ. ومن وجهة نظر "إسرائيل"، فإنّ إيران تشكّل تهديدًا إقليميًّا، ممّا يعطي "إسرائيل" شرعيّة أكبر في اتّخاذ إجراءات الردّ.

والركيزة الثانية: هي تزايد حاجة دول الخليج إلى منصّتي أمن ومراقبة متطوّرتين للضرورة القصوى لفرض الأمن على سكانها عقب الثورات العربيّة، وتعتبر "إسرائيل" في هذا المجال جاهزة بخبرتها التي اكتسبتها على مدار ٧٥ عامًا من الاحتلال للأراضي الفلسطينيّة. وعلى الرغم من احتمال وجود أبواب خلفيّة في جميع أنظمتها، وأنّه يمكن الحصول على أنظمة مماثلة من البائعين الآخرين، إلّا إنّ بعض دول الخليج باتت على استعداد لشراء التكنولوجيا "الإسرائيليّة" للحصول على الروابط الحديثة معها.

الركيزة الأخيرة: وربّما الأهمّ هو محافظة دول مجلس التعاون الخليجيّ على الارتباط الوثيق مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة طوال العقود السابقة، هذا الارتباط جاء بناءً على المصالح المتبادلة بين الطرفين ويتمثّل أساسه في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربيّ، والحفاظ على التدفّق الحرّ للنفط إلى الأسواق العالميّة. ومع ذلك، فإنّ الطبيعة التعامليّة الأساسيّة لهذا الارتباط، جعلت من الضروريّ إقامة علاقات شخصيّة مع أشخاص نافذين في أمريكا بدلًا من الدعم من الشعب الأمريكيّ. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ

مساعي دول الخليج ودول عربيّة أخرى تعرقلت بسبب الدعم الشديد الذي يقدّمه داعمو "إسرائيل" في الولايات المتّحدة الذين يتمتّعون بقوّة كبيرة في سياسات الولايات المتّحدة تجاه الشرق الأوسط.

كذلك، تتعلّق الدوافع الخليجيّة لتعزيز علاقاتها مع "إسرائيل"، بالعديد من الدّوافع، بعضها قائم على توفير الحماية لها وردع الدول الإقليميّة ويغلب عليها الجانب الأمنيّ، والمصالح السياسيّة والاقتصاديّة، وإن كان أغلبها يشترك في الجانب الأمنيّ، وفيما يأتي أبرز الدّوافع: (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢٠):

- الحماية الأمنيّة، حيث تدرك بعض الدّول المطبّعة حجم إمكاناتهم وخطورة البيئة المحيطة بهم. ويتوقّعون أنّ "إسرائيل"، بفضل علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتّحدة، ستكون قادرة على تأمين الحماية لهم وردع العدوّ المشترك لهما.
- تعزيز شرعيّة أنظمة الحكم في الدول المطبّعة يعدّ أمرًا مهمًّا للترويج لمستقبل التطبيع، وذلك بربطه بوجودها في الحكم.
- تهدف الدول المطبّعة إلى تعزيز دورها الإقليميّ باستخدام الدعم الأمريكيّ والغربيّ لها على حساب دول الثقل العربيّ التقليديّة، مثل (مصر والسعوديّة)، حيث تعرف نفسها على أنّها الأكثر تعاونًا والتزامًا، مستندة إلى جرأتها في تحقيق التطبيع.
- الاعتقاد بأنّ التطبيع يمثّل لها حصانة من تداعيات انتهاكاتها لحقوق الإنسان.
- التغيير في خارطة القوى التي برزت في المرحلة الارتداديّة للربيع العربيّ (منصور، أبو يحيى، و الطناني، ٢٠١٩).
- العلاقات العدائيّة بين دول الخليج العربيّ، وقوّة الضغوط الأمريكيّة على بعضها جعلها تنقاد للإدارة الأمريكيّة لضمان استقراراها، حيث انخرطت بعضها في الخطّة الأمريكيّة، التي كان التطبيع مع "إسرائيل" أحد أركانها.
- جرأة مواقف إدارة الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" تجاه الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وخططه تجاه القضيّة الفلسطينيّة.
- غياب التيّارات القوميّة والإسلاميّة عن المشهد السياسيّ العربيّ، نتيجة الثورات المضادّة وعمليّات استئصال متعدّدة، والتي تعدّ من أكثر التيّارات عداءً للتطبيع.
- تؤمن بعض دول الخليج بأنّ إيران تشكّل الخطر الحقيقيّ على أمنها، وتؤمن بوجود وحدة مصالح بينها وبين "إسرائيل". كما ترى هذه الدول "إسرائيل" حليفًا إستراتيجيًّا قويًّا يملك قدرات أمنيّة وعسكريّة متطوّرة.

خلص الباحث إلى أنّ المخاوف المشتركة من المشروع النوويّ الإيرانيّ، دفعت باتّجاه تطوير العلاقات الخليجيّة "الإسرائيليّة" على قاعدة المصالح المشتركة، فتمّ بناء شبكة علاقات سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة واسعة، تكلّلت بالتوقيع على اتّفاقيّات سلام؛ الأمر الذي يوضّح دلالة خطوة دول الخليج التي تحاول الربط بين أمنها وأمن "إسرائيل".

٢، ٤، ٤ مراحل تطبيع العلاقات الإسرائيليّة – الخليجيّة

لدراسة العلاقات "الإسرائيليّة" مع دول مجلس التعاون الخليجيّ سيتمّ دراستها من خلال تقسيمها إلى أربع مراحل، حيث ارتأى الباحث تقسيمها حسب أهمّيّتها التاريخيّة وأثرها على شكل الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وسيتمّ دراسة علاقة "إسرائيل" بكلّ دولة من دول مجلس التعاون الخليجيّ بشكل خاصّ، وهي على النحو الآتي:

١، ٢، ٤، ٤ المرحلة الأولى: ما بعد اتّفاق أوسلو

يمكن اعتبار عام ١٩٩٣م نقطة تحوّل في مساعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ في مسألة التقارب مع "إسرائيل" (STAFF، ٢٠١٧)، خلاف ذلك، كانت دول الخليج تتّبع سياسة المقاطعة للشركات الأمريكيّة والأوروبيّة المتعاونة مع دولة "إسرائيل" في العقود التجاريّة والاستثماريّة. وبناءً على اتّفاق أوسلو الموقّع في ذلك العام، تمّ إلغاء هذه السياسة وتحطيم حاجز المقاطعة لكلّ ما يرتبط بـ"إسرائيل"، بما في ذلك الشركات المتعاقدة والمشاركة في الشراكات معها (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

ولعدّة سنوات، تطوّرت العلاقات السرّيّة بين "إسرائيل" ودول في مجلس التعاون الخليجيّ بعيدًا عن الأضواء، وعلى الرغم من أنّ دول المجلس لم تبدِ خجلها من هذه العلاقات، إلّا إنّها أرادت الاحتفاظ بها تحت السرّيّة بسبب الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ". ومع زيادة الحراك السياسيّ العلنيّ، كُشفت تلك العلاقات، وأشارت إلى احتماليّة إقامة علاقات رسميّة للمرة الأولى.

ومع ذلك، فإنّ اتّفاقيّة أوسلو ساعدت الدول الخليجيّة على فتح الباب أمام تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بشكل علنيّ. وقد افتتحت سلطنة عُمان وقطر مكاتب تجاريّة في "إسرائيل"، في خطوة خرجت حتّى عن الإجماع الخليجيّ نفسه، ومهّدت الطريق أمام الدول الخليجيّة الأخرى للتطبيع الكامل للعلاقات السياسيّة والاقتصاديّة مع "إسرائيل" دون وجود اتّفاق. ومع أنّ دوافع هذا الانفتاح مختلفة، فإنّها تستحقّ الملاحظة.

أ. العلاقات "الإسرائيليّة" – القطريّة

حين تمّ التوقيع على اتّفاقيّة "أوسلو٢" في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥م في واشنطن، كان أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" حاضرًا في حفل التوقيع، وأعرب آنذاك عن دعمه لعمليّة السلام (مؤسسة فانك كروثيكال، ٢٠١٣).

واتّخذت دولة قطر خطوات متعدّدة ومتسارعة من أجل تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وقد صرّح وزير الخارجيّة القطريّ "حمد بن جاسم"، (أنّه اجتمع أكثر من مرّة مع رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "شمعون بيريز" عام ١٩٩٥م)، وقد أنتجت هذه اللقاءات توقيع اتّفاقيّة تنظيم رحلات جوّيّة ما بين قطر و"إسرائيل"، والاتّفاق على تصدير الغاز القطريّ إلى "إسرائيل" والأردنّ بواسطة شركة أنرون الأمريكيّة (إسكندر، ١٩٩٧). ثمّ إنشاء بورصة الغاز القطريّة في "تل أبيب" (عودة، ٢٠١٦).

على الرّغم من تبنّي قطر لموقف استباقيّ بالنسبة لدول الخليج تجاه "إسرائيل"، إلّا أنّها لم تتبنَّ سياسة منفصلة في الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" واعتمدت بشكل رئيس على الموقف العربيّ الأساسيّ. ومع ذلك، اتّبعت قطر نهجًا علنيًّا في الاتّصالات مع "إسرائيل"، وهذا يتناقض مع نهج الدول العربيّة التي تعمل في الغالب على إجراء اتّصالات سرّيّة. كما يتّضح من سلسلة اللقاءات والزيارات التي قام بها السياسيّون القطريّون و"الإسرائيليّون" بين الدوحة و"تل أبيب" وعواصم غربيّة، فإنّه يمكن الحديث عن أهمّ محطّات تقارب العلاقات "الإسرائيليّة" – القطريّة (أبو عامر، ٢٠١٥):

ففي عام ١٩٩٤م قام نائب وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" "يوسي بيلين" بزيارة قطر بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين إلّا إنّ العلاقات بينهما أصابها الجمود والتراجع بعد تولّي الشيخ "حمد بن خليفة" الحكم في قطر، لكنّ تطبيع العلاقات تطوّر بعد مشاركة قطر في جنازة رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "إسحاق رابين" في عام ١٩٩٤م، كما قام رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "شمعون بيريز" بزيارة قطر في إبريل/ نيسان ١٩٩٦ وهي أوّل زيارة يقوم بها مسؤول إسرائيليّ بهذا المستوى لدولة قطر، وتعدّ هذه الزيارة نقطة تحوّل لتعزيز العلاقات بين الجانبين، وقد لقي "بيريز" باستقبال رسميّ وأكّد القطريّون أنّ المباحثات مع الجانب "الإسرائيليّ" كانت أثمرت عن افتتاح قسم تجاريّ في الدوحة على أساس متبادل (سلمان، ٢٠٠٩)، حينها أعلنت قطر بالفعل عن علاقتها بـ"إسرائيل" ضمن معاهدة التجارة الحرّة (الجات) اعتمادًا على شروط هذه الاتّفاقيّة ومنها: عدم وجود مقاطعة لـ"إسرائيل" (عودة، ٢٠١٦).

وفي ٢ أبريل/ نيسان ١٩٩٦ وقّعت قطر و"إسرائيل" اتّفاقًا لفتح مكتب للتمثيل التجاريّ بينهما، خلال زيارة "بيريز" إلى الدّوحة (الكعلي و الفرشيشي، ٢٠١٢)، ويشمل الاتّفاق مجالات: الزراعة، والصناعة، والسياحة، والرعاية الصّحّيّة التي سيتمّ رعايتها بواسطة "إسرائيل" (أبو عامر، ٢٠١٥)، وأعلن

وزير خارجيّة قطر "حمد بن جاسم" أنّ هذا الاتّفاق حافز لـ "الإسرائيليّين"، لأنّ السلام مع العرب لن يكون باردًا، وتطبيع العلاقات جزء ممّا تمّ الاتّفاق عليه في مؤتمر مدريد. وباعتراف قطر، فإنّه لا يوجد مشكلة في زيارة سياح "إسرائيليّين" للبلاد (الكعلي و الفرشيشي، ٢٠١٢)..

ونتيجة لذلك، كان هناك تبادل تجاري بين قطر و"إسرائيل"، وتمّ فتح مكتب تمثيل تجاري "إسرائيليّ" في الدوحة، ممّا جعل الدوحة أوّل عاصمة خليجيّة تسمح بدخول مسؤول "إسرائيليّ" دائم إلى أراضيها ويتمّ عمل البعثة كسفارة، مع أنّه ليس مسموحًا لها برفع العلم "الإسرائيليّ" أو وضع لافتة عند مدخل المبنى. وعلى الرّغم من وجود ممثّلية تجاريّة، رفضت قطر محاولات تطوير العلاقات، وروّجت لخطوط مستقلّة مع "إسرائيل"، مع اتّخاذ خطوات محسوبة جدًّا لتجنّب تحدّي الخطّ العربيّ التقليديّ للنّظرة نحو "إسرائيل" في ذلك الوقت (دبوق، ٢٠٢٠).

وبعد يومين من تدشين المكتب التجاريّ في الدوحة، أعلن مدير المكتب التجاريّ "الإسرائيليّ" في الدوحة "سامي رافيل" عن رغبة شركات "إيزنبرج ودانتكو" المعنيّة بالطّاقة في الاستثمار في مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطريّة. كما وأكّد "رافيل" أنّ هناك قائمة طويلة من الشركات "الإسرائيليّة" الراغبة في إقامة مشروعات مشتركة في قطر، وتتألّف من (٢٧) شركة، والتي تمّ نقل هذه الرغبة إلى المسؤولين ورجال الأعمال في قطر. وفي سياق آخر، أصبحت قطر أوّل دولة خليجيّة تربط شبكة الهاتف لديها بـ"إسرائيل" وتمّ فتح العلاقات الجوّيّة بين البلدين (سلمان، ٢٠٠٩).

وكذلك توافقت الأطراف على تبادل الزيارات بين الشخصيّات الرسميّة ورجال الأعمال، والعمل على التوصّل لاتّفاق حول حماية الاستثمارات وتجنّب الازدواج الضريبيّ. واتّفقت الأطراف أيضًا على مجال البحث في تحلية المياه، وأشارت إلى اتّجاه لتنفيذ مشاريع مشتركة للحدّ من التصحّر، واستخدام المياه المالحة في الزراعة ومجالات أخرى (حمودة، ١٩٩٨)..

وتبرّر قطر علاقاتها الاقتصاديّة مع "إسرائيل"، بأنّ تطوّرها التكنولوجيّ بمجال الزارعة الصحراويّة يساعد جهودها كثيرًا لتنمية منتجاتها الزراعيّة المحلّيّة، في ضوء الجهود الكبيرة التي تبذلها للحدّ من الواردات الغذائيّة من الدول الأخرى، بجانب تقنيات "إسرائيليّة" في مجال الطاقة البديلة ذات صلة بالسّوق القطري (شامية، ٢٠٢٠)

وعلى الرغم من ذلك، دخلت العلاقات "الإسرائيليّة" – القطرية فترة من الجمود التدريجيّ، بسبب السياسة "الإسرائيليّة" التي لم تمنح الدوحة أيّ ورقة تناور بها لاستمرار علاقاتها مع "تل أبيب"، وصعود اليمين "الإسرائيليّ" في انتخابات العام ١٩٩٦م، ومجيء "بنيامين نتنياهو" الذي أراد طيّ صفحة اتّفاق أوسلو، ووصلت ذروة التوتّر لدى فشل مفاوضات "كامب ديفيد" بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين"، تمهيدًا

لاندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠م. وفي ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦م، قام "دوري غولد" المستشار السياسي لـ"بنيامين نتنياهو" بزيارة الدوحة، وأبلغه وزير خارجيتها أنّها قلّلت مستوى الاتّصالات مع "تل أبيب" بعد تنصّلها من الاتّفاقيّات الموقّعة على المسارات العربيّة في إطار عمليّة التسوية (أبو عامر، ٢٠١٥).

ب. العلاقات "الإسرائيليّة" – العُمانيّة

تعود روابط العلاقات الإسرائيليّة مع سلطنة عُمان إلى بداية سبعينيّات القرن الماضي، حيث قدّمت "إسرائيل" مشورة عسكريّة سرّيّة للسلطنة لمحاربة تمرّد في ظفار، وكانت هذه بداية العلاقات "الإسرائيليّة" مع عُمان. وأكّد "أمنون أبراموفيتش"، المحلّل السياسيّ للقناة "الإسرائيليّة ١٣"، أنّ علاقات "إسرائيل" مع سلطنة عُمان في الماضي كانت مقلّصة وغير مباشرة، خاصّة في مجال الاستخبارات (أبراموفيتش ، ٢٠١٨). وعلى الرّغم من قرار جامعة الدول العربيّة بقطع العلاقات مع مصر بعد زيارة الرئيس المصريّ أنور السادات للقدس وإلقائه خطابًا في "الكنيست الإسرائيليّ" وتوقيع اتّفاقيّة كامب ديفيد للسلام في عام ١٩٧٩م، إلّا أن سلطنة عُمان تجاوزت هذا الإجماع العربيّ ولم تقطع علاقاتها مع مصر (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

وتعدّ سلطنة عُمان أوّل دولة خليجيّة تستضيف وفدًا "إسرائيليًّا" رسميًّا في إطار المباحثات متعدّدة الأطراف بشأن قضيّة المياه في أبريل/ نيسان ١٩٩٤م (سلمان، ٢٠٠٩)، إذ وصل نائب وزير الخارجيّة "يوسي بيلين" إلى مسقط للمشاركة في هذه المباحثات، حيث أكّد خلالها (إنّ بلدان الخليج العربيّ أصبحت أكثر ميلًا لإنّهاء الصراع مع "إسرائيل"، وإنّ التطبيع سيكون أكثر سهولة مقارنة مع البلدان العربيّة الأخرى) (حسين غ.، ١٩٩٨). وذكر موقع ويلا "الإسرائيليّ" أنّ "هذه الزيارة هي الأولى، على الرّغم من عدم وجود علاقات دبلوماسيّة رسميّة بين مسقط و"تل أبيب"، وقد تمّت الزيارة بعد سلسلة مشاورات واتّصالات مستمرّة بينهما للبحث في الطرق المناسبة لدفع عمليّة السلام في الشرق الأوسط" (شاليف، ٢٠١٨).

وفي إطار تعزيز التعاون والعلاقات بين الطرفين، زار "يوسي بيلين" عُمان للمرّة الثانية، فيما قام رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "إسحاق رابين" بأوّل زيارة من نوعها للسلطنة في ٢٦ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٤م وقابل خلالها السلطان "قابوس" وبحثا عدّة مشروعات من بينها قطاع المياه (عبد الحي، ٢٠١٨)، وتجدر الإشارة إلى حدوث زيارات أخرى في فبراير/ شباط ١٩٩٥م، إذ التقى وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" "شمعون بيريز" في مدينة العقبة بوزير الخارجيّة العمانيّ "يوسف بن علوي" (سلمان، ٢٠٠٩).

وأكّد وزير الخارجيّة "بن علوي" ضرورة تأسيس علاقات رسميّة مع "إسرائيل" في أقرب وقت، مشيرًا إلى أنّ وزارة الخارجيّة أعلنت في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦م عن اتّفاق بين السلطنة و"إسرائيل" لإنشاء مكاتب للتمثيل التجاريّ، وتمّ الاتّفاق عليه في اجتماعات أجريت في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٥م في مقر الأمم المتّحدة في نيويورك، كما تمّ الاتّفاق على اتّخاذ سلسلة من الإجراءات والخطوات الأخرى لتعزيز التعاون بين الطرفين، وزار "بيريز" سلطنة عُمان في أبريل/ نيسان ١٩٩٦م مع وفد من رجال الأعمال والتّجارة، وأكّدت "إسرائيل" إزالة القيود المفروضة على التعامل التجاريّ مع سلطنة عُمان خلال محادثات سابقة، وقال السلطان "قابوس" لـ"بيريز": إنّه سوف يفتح الأبواب أمام جميع "الإسرائيليّين" وتسعى السلطنة إلى توسيع التعاون معها في مجالات الاقتصاد والزّراعة والتّجارة (سلمان، ٢٠٠٩).

كما تم إنشاء مركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط (MEDRC)؛ لحلّ مشكلة نقص المياه في مسقط في عام ١٩٩٦م، فمثّل "إسرائيل" رئيس قسم الشّرق الأوسط وعمليّة السلام بوزارة الخارجيّة، بينما يقوم الخبراء والمختصّون "الإسرائيليّون" بزيارة المركز بشكل منتظم ولكنّهم لا يستقرّون فيه (Black، ٢٠١٩)، يعتمد المركز على التكنولوجيا "الإسرائيليّة"، وتمّ الاتّفاق على إقامة علاقات ثنائية في العديد من المجالات بما في ذلك: المياه، والزّراعة، والتكنولوجيا، والطبّ، والسياحة، والاتّصالات ، وتمّ الاتفّاق على التعاون بين الطرفين في مجالات الخصخصة (سلمان، ٢٠٠٩).

إلا إنّ عمليّة عناقيد الغضب في إبريل/ نيسان ١٩٩٦م داخل لبنان، وهبّة النفق في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦م بعد إقدام سلطات الاحتلال "الإسرائيليّ" على فتح نفق أسفل المسجد الأقصى المبارك؛ دفعا السلطنة في مارس/ آذار ١٩٩٧م إلى تجميد عمليّة التطبيع التي انطلقت في مدريد (خيرو، ٢٠٢٠).

وعندما تمّ اختيار "بنيامين نتنياهو" ليصبح رئيسًا للوزراء في العام ١٩٩٦م، صرّح "سعد هيثم" الأمين العامّ لوزارة الشؤون الخارجيّة العمانية (إنّنا دعمنا جهود السلام بقدر ما أمكننا، ولكن مع انتخاب "نتنياهو"، فإنّ اتّفاقات أوسلو لن يتم تنفيذها) (الحريري، ٢٠١٤).

ج. العلاقات "الإسرائيليّة" – البحرينية

لعبت البحرين دورًا محدودًا ولكن علنيًّا في الفترة التي تلت اتّفاق أوسلو، حيث دعت وزيرة البيئة "الإسرائيليّة" "يوسي ساريد" لزيارتها في العام ١٩٩٤م (Black، ٢٠١٩)، واستقبلت البحرين وفدًا إسرائيليًّا برئاسة الوزير "ساريد" والذي التقى بنظيره البحريني "محمّد بن مبارك آل خليفة" على هامش الاجتماعات الخاصّة بلجنة البيئة في المفاوضات المتعدّدة الأطراف التي جرت في مؤتمر مدريد، وصرّحت "ساريد" حينها (بأنّه لا يوجد عداء مباشر بين "إسرائيل" ودول مجلس التعاون الخليجيّ) (عوض، ٢٠١٧).

إضافة إلى ذلك، أقامت "إسرائيل" علاقات اقتصاديّة مع البحرين من خلال المشاورات الثنائيّة عام ١٩٩٦م لإقامة علاقات سياحيّة والسماح لحاملي جوازات السفر "الإسرائيليّة" بالدخول إلى البحرين، كما أكّد مدير عام هيئة البترول "الإسرائيليّة" "أموس رون" أنّه استقبل رجال أعمال من البحرين من أجل مشروع شبكة التجميع لنقل النفط العربيّ عبر "إسرائيل" (سلمان، ٢٠٠٩).

تشكّل الزيارات "الإسرائيليّة" لدول مجلس التعاون الخليجيّ مكسبًا إسرائيليًّا، وذلك لإرسال رسالة من القيادة "الإسرائيليّة" إلى "الإسرائيليّين" بأنّهم غير معزولين، كما تعدّ مثل هذه الزيارات تجربة، وأين يمكن أن تصل "إسرائيل". وبالإضافة إلى ذلك، يتمّ التعرّف على أمور كثيرة تحدث في الكواليس غير المعلنة. وربّما تأتي هذه التطوّرات في سياق متطلّبات سياسيّة ليس لها علاقة بالشأن الفلسطينيّ، ولكن مع ذلك يجب علينا بلورة تصوّر عربيّ وفلسطينيّ واضح لقطع الطريق أمام تحقيق مكاسب "إسرائيليّة" مجّانيّة.

وعليه فإنّ العلاقات بين "إسرائيل" ودول مجلس التعاون في هذه المرحلة شهدت تحوّلًا جديدًا في طريقة التّعاون بشكل لم يحدث من قبل، حيث أُقيمت لقاءات علنيّة بين قادة خليجيّين و"إسرائيليّين"، وتمّت زيارات لشخصيات سياسيّة "إسرائيليّة" لدول مجلس التعاون لأوّل مرّة منذ بدأ الاحتلال، وبسبب ذلك تمّ توقيع اتّفاقيّات اقتصاديّة وتجاريّة.

٢، ٢، ٤، ٤ المرحلة الثانية: ما بعد انتفاضة الأقصى

تجسّدت في بداية هذه المرحلة حالة فتور في العلاقات "الإسرائيليّة" – العربيّة إبّان اقتحام المسجد الأقصى من قبل "أرييل شارون"، واندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠م، حيث انعقدت قمّة جامعة الدول العربيّة العاجلة في القاهرة نهاية العام ٢٠٠٠م، وقرّرت "وقف أنشطة التّعاون الاقتصاديّ الإقليميّ مع "إسرائيل" وخطواته كافّة مع عدم المشاركة بأيّ من تلك الأنشطة، وأنّ استئنافها يتعلّق بتحقيق إنجاز واقعيّ في تحقيق السلام الشامل والعادل على المسارات كافّة.

وكنتيجة التصعيد الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة، قدّمت السعوديّة المبادرة العربيّة خلال قمّة بيروت عام ٢٠٠٢م، وكانت السعوديّة أوّل دولة عربيّة تطرح التطبيع مع "إسرائيل" على جدول أعمال القمّة العربيّة، وبعدها جاءت مساعٍ من الجانب "الإسرائيليّ" لإقامة علاقات جديدة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ وبناء تحالفات أخرى.

وقد أعلنت وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" يوم ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥م عن إعادة فتح مكاتبها التمثيليّة في كلّ من الدوحة ومسقط، ودبيّ، إلّا أنّ الإمارات نفت ذلك رسميًّا، لكنّ سلطنة عُمان افتتحت مكتبًا ممثلًا لها في تل أبيب لتتنامى العلاقات التجاريّة المتبادلة بينهما، أمّا مملكة البحرين فقد أعلنت رسميًّا يوم ١٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥م عزمها إلغاء مقاطعتها الاقتصاديّة لـ"إسرائيل" (العيسوى، ٢٠٠٦).

ونتيجة للحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة خلال الفترة ديسمبر/ كانون أوّل ٢٠٠٨م وحتّى يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩م اتّجهت عدد من الدّول الخليجيّة التي تتمتّع بعلاقات جيّدة مع "إسرائيل" لقطع تلك العلاقات –حتّى وإن كان القرار إعلاميًّا فقط– أو تعليقها (خيرو، ٢٠٢٠).

أ. العلاقات "الإسرائيليّة" – القطريّة

كانت العلاقات التجاريّة بين "إسرائيل" وقطر قائمة منذ عام ١٩٩٦م، ولكن بعد اشتداد انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠م، قرّرت قطر بشكل رسميّ إغلاق المكتب التجاريّ "الإسرائيليّ" في العاصمة القطريّة الدوحة.

وفور اندلاع انتفاضة الأقصى، رفضت قطر زيارة رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "إيهود باراك" إليها، لكنّ رئيس الوزراء القطريّ "حمد بن جاسم" اجتمع به على هامش مؤتمر قمّة الألفيّة في مقرّ الأمم المتّحدة، وفي ديسمبر/ كانون أوّل ٢٠٠٠م التقى بالشهر نفسه مع وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" "شلومو بن عامي" في باريس (أبو عامر، ٢٠١٥).

وفي آب/ أغسطس ٢٠٠١م، قام وزير الخارجيّة القطريّ بزيارة سرّيّة لـ"إسرائيل"، التقى خلالها رئيس الوزراء "أريئيل شارون"، ثمّ تقابل مع وزير خارجيّته "شمعون بيريز" بباريس في نوفمبر/ تشرين الثّاني ٢٠٠٢م (جريدة الملف، ٢٠٠٩).

وبقيت الأمور على حالها من التوتّر والجفاء بين الدوحة وتل أبيب مع تواصل انتفاضة الأقصى، واتّساع رقعة القمع "الإسرائيليّ"، حتّى جاءت خطوة الانسحاب "الإسرائيليّ" من قطاع غزّة بصورة أحاديّة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م، التي لاقت ترحيبًا قطريًّا واضحًا (أبو عامر، ٢٠١٥).

وتبع ذلك، إعلان قطر استئناف الخطوات نحو التطبيع مع "إسرائيل" ورفع الحظر عن بضائعها، وتبنّت الخطوات السياسيّة التي اتّخذتها "إسرائيل"، خصوصًا بعد رحيل "آريئيل شارون" وتولّي "إيهود أولمرت" لرئاسة الحكومة، حيث أعلن تطلّعه إلى تحسين العلاقات "الإسرائيليّة" مع دول الخليج ولا سيّما قطر (أبو عامر، ٢٠١٥)، وفي وقت لاحق، التقى وزير الخارجيّة القطريّ وزير التطوير الإقليميّ "الإسرائيليّ" "سيلفان شالوم" في باريس في عام ٢٠٠٣م، بغرض التوسّط في عمليّة السلام بين "إسرائيل" والدول العربيّة، بسبب الانتكاسة التي حصلت بفعل سياسات رئيس الوزراء "أريئيل شارون"، وفي سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥م، التقيا مجدّدًا في مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك، وأثنى المسؤول القطريّ على الانسحاب "الإسرائيليّ" من غزّة، ولكنّه استبعد إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع "إسرائيل" حتّى يتمّ إعلان دولة فلسطين (الصانع، ٢٠٠٥).

في غضون ذلك، التقى وزير خارجيّة قطر نظيرته "الإسرائيليّة" "تسيبي ليفني" عام ٢٠٠٦م، واصفًا علاقات الجانبين بـ "الطبيعيّة"، وأنّه كلّما تطوّرت عمليّة السلام طوّرنا هذه العلاقات، لكنّنا لن ننهيها بمزاجيّة (أبو عامر، ٢٠١٥).

كما استقبلت الدوحة العديد من الوفود "الإسرائيليّة" للمشاركة في ندوات دوليّة، ومن ضمنها استضافة وفد "إسرائيليّ" برئاسة وزيرة الخارجيّة "تسيفي ليفني" للمشاركة في مؤتمر الديمقراطيّات الجديد في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٦م، كذلك تمّ دعوة "شمعون بيريز" لزيارة قطر في يناير/كانون الثّاني ٢٠٠٧م لإلقاء محاضرة في جامعة قطر (عوض، ٢٠١٧)، وتعدّ الأولى لمسؤول "إسرائيليّ" على هذا المستوى الرفيع منذ عقد من الزمن، واعتبر معدّو البرنامج أنّ زيارة " بيريز" للدوحة تمثّل فرصة نادرة للطلّاب في الشرق الأوسط لمساءلة مسؤول "إسرائيليّ" رفيع المستوى، ثمّ ألقى محاضرة في فرع جامعة "جورج تاون" بالدوحة (البيان الإماراتية، ٢٠٠٧).

وقال رئيس البعثة التجاريّة "الإسرائيليّة" في الدوحة "روي روزانفيلت": إنّ "بيريز" ليس في زيارة رسميّة، وليس لديه خطط لعقد اجتماعات ثنائيّة مع المسؤولين القطريّين؛ لأنّ الدعوة مقتصرة على المشاركة في برنامج "مناقشات الدوحة" تبثّه شبكة "BBC"، عن مسار السلام مع الفلسطينيّين، والحرب "الإسرائيليّة" على لبنان، والمسألة النوويّة الإقليميّة، حيث أجاب على أسئلة صعبة ومثيرة للجدل طرحها عليه (٣٠٠) طالب عربيّ (أبو عامر، ٢٠١٥).

بعد ذلك، التقت "تسيبي ليفني" وزيرة الخارجيّة "الإسرائيليّة" بأمير قطر عام ٢٠٠٨م خلال مؤتمر للأمم المتّحدة، وزارت الدوحة في نفس العام والتقت مع عدد من المسؤولين القطريّين (BEN SOLOMON, ٢٠١٣).

وفي العام نفسه شاركت "ليفني"، في "منتدى الدوحة الثامن للديمقراطيّة والتنمية والتجارة الحرّة"، وألقت خطابًا أمام (٦٠٠) شخصيّة حكوميّة وبرلمانيّة وأكاديميّة وصحفيّة ورجال أعمال ومندوبي منظّمات من دول العالم كافّة، دعت فيه الدول العربيّة للوقوف في وجه إيران والتنظيمات المسلّحة، كـ(حماس وحزب الله)، -لأنّهما تسعيان لتخريب جهود السلام في المنطقة-، وأنّ "إسرائيل" والعرب يخوضان ذات الصراع في مواجهتهما، راجية من الدول العربيّة أن تحذو حذو قطر لتطوير السلام في المنطقة (أبو عامر، ٢٠١٥).

وعلى هامش المنتدى، أعلن الناطق باسم الخارجيّة "الإسرائيليّة" "آرييه ميكيل" أنّ "ليفني" أجرت لقاءات مع عدد من المسؤولين القطريين، وزارت عدّة أماكن في الدوحة، وألقت محاضرات أمام طلّاب من مؤسّسات أكاديميّة دوليّة، معتبرًا قطر من دول الاعتدال، وتدعم عمليّة السلام، لذلك من المهمّ تلبية دعوتهم لنا (أبو عامر، ٢٠١٥).

ومع ذلك، ساهم موقف قطر في حرب تمّوز/ يوليو ٢٠٠٦م في لبنان في زيادة التوتّر بين الدوحة و"تل أبيب"، حيث اعتبرت "إسرائيل" دعم قطر الماليّ السخيّ للبنان لإعادة الإعمار والدعم السياسيّ والدبلوماسيّ والإعلاميّ لحزب الله أثناء الحرب عملًا موجّهًا ضدّها، وجدير بالذّكر أنّ بعض الدول العربيّة آنذاك اتّخذت موقفًا حياديًّا أو مؤيّدًا ضمنيًّا للعدوان "الإسرائيليّ" على لبنان (أبو عامر، ٢٠١٥).

لكن نقطة التحوّل الفاصلة في العلاقة بين الدوحة وتل أبيب كانت في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٨م – يناير/ كانون ثانٍ ٢٠٠٩م، حين شنّت "إسرائيل" عدوانًا على قطاع غزّة، وصفه رئيس الوزراء القطري "حمد بن جاسم" بأنّه من أكثر الهجمات وحشيّة ضدّ الشعب الفلسطينيّ، حيث قطعت قطر علاقتها مع "إسرائيل"، وأقفلت المكتب التجاريّ نهائيًا، وطردت جميع الأفراد الذين يمثّلونها (أبو عامر، ٢٠١٥).

وفي محاولة لتجاوز العقبات الثنائيّة بين قطر و"إسرائيل"، قدّمت الدوحة في بداية عام ٢٠١٠م عرضًا لاستئناف العلاقات الدبلوماسيّة مقابل السماح لقطر بتنفيذ مشروعات بنية تحتيّة في غزّة. ومع ذلك، قابلت "إسرائيل" هذا العرض بالمعارضة الحادّة، وهو ما لم يكن متوقّعًا، وكانت هناك العديد من الأسباب وراء هذه المعارضة (غيث، ٢٠١٣):

١. الضغط المصريّ الذي يعتبر قطر خصمًا لدودًا في المنطقة.
٢. المطالب التي قدّمتها قطر، لتقديم مساعدات ماديّة لسكّان غزّة.
٣. المزاعم "الإسرائيليّة" حول علاقات قطر مع جهات راديكاليّة، على رأسها إيران وحماس.
٤. التصريحات الشديدة المعادية لـ"إسرائيل" في قناة الجزيرة الفضائيّة.

ب. العلاقات "الإسرائيليّة" – العُمانية

قامت سلطنة عُمان بنفس الإجراء الذي اتّخذته قطر، وهو قطع العلاقات التجاريّة مع "إسرائيل" بعد بدء انتفاضة الأقصى والتصاعد الدائم لأعمال القتل والتنكيل ضدّ الفلسطينيّين. وأدّت هذه الأحداث إلى اتّساع المشاعر المعادية لـ"إسرائيل" في دول مجلس التعاون الخليجيّ، ممّا دفع سلطنة عُمان إلى إصدار بيانات قويّة ضدّ سياسة "إسرائيل" تجاه الفلسطينيّين لتهدئة شعبها وتؤكّد وقوفها إلى جانب القضيّة الفلسطينيّة (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩). وفي أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٠م، أغلقت عُمان مكتبها في "تل أبيب"، بينما استمرّت بعثة "إسرائيل" في مسقط بشكل هادئ ولم تتأثر الاتّصالات على الرغم من حالة التوتّر (Black، ٢٠١٩).

في هذا الوقت أعلن "سعد هيثم"، الأمين العامّ لوزارة الشؤون الخارجيّة العُمانيّة، في عام ٢٠٠١م، أنّ السلطنة تتطلّع إلى تحقيق تقدّم على المسار السوريّ قبل إعادة ملحقها التجاريّ إلى "إسرائيل" (الحريري، ٢٠١٤)، ولكنّ المحادثات بقيت سرّيّة وخلف الكواليس، وفي عام ٢٠٠٨م، التقت وزيرة الخارجيّة

"الإسرائيليّة" "تسيفي ليفني" بنظيرها العُماني، ومنذ ذلك الحين، لم تقم العلاقات بصورة علنيّة بين كبار المسؤولين في البلدين (أبراموفيتش ، ٢٠١٨)..

ج. العلاقات "الإسرائيليّة" – البحرينية

تمّ تطوير العلاقات "الإسرائيليّة" – البحرينيّة بشكل كبير خلال هذه المرحلة، حيث أكّدت مصادر "إسرائيليّة" أنّ وليّ عهد البحرين، "سلمان بن حمد آل خليفة"، التقى بوزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" في الأردنّ في يونيو/ حزيران ٢٠٠٣م على هامش المنتدى الاقتصاديّ العالميّ. وأفادت المصادر أنّ مسؤولًا كبير المستوى زار البحرين وناقش إمكانيّة إقامة علاقات سياحيّة والسماح لحاملي جوازات السفر "الإسرائيليّة" بدخول البحرين دون قيود (عوض، ٢٠١٧).

وتطوّرت العلاقات مع "إسرائيل" في وقت لاحق، ففي عام ٢٠٠٥م، أعرب ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" عن فخره أمام السفير الأمريكيّ بالاتّصالات الأمنيّة والاستخباراتيّة مع "إسرائيل"، وأمر بتوقّف الإشارة إلى "إسرائيل" باعتبارها "الكيان الصهيونيّ" ضمن التصريحات الرسميّة. كما أكّد وزير الخارجيّة البحرينيّ وجود (اتّصالات هادئة وعمليّة" مع "إسرائيل" لبعض الوقت)، ومع ذلك تعرّض وزير الخارجيّة للانتقاد من قبل البرلمان البحرينيّ لمقابلته وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" في الأمم المتّحدة في عام ٢٠٠٧م، وفي عام ٢٠٠٩م زار وفد من وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" البحرين للمشاركة في مؤتمر مجموعة العمل حول الأمن البحريّ والطيران، وهو تحالف أنشأته الولايات المتّحدة لحماية التجارة في الخليج العربيّ (Black، ٢٠١٩).

وقد تجاوزت العلاقات بين البحرين و"إسرائيل" مجال العلاقات السياسيّة والسياحيّة إلى مجال الرياضة، حيث استضاف اتّحاد كرة القدم البحرينيّ اجتماع الجمعيّة العموميّة لاتّحاد الكرة الدوليّ في العام ٢٠٠٣م بمشاركة ممثّلين عن اتّحاد الكرة "الإسرائيليّ" بصفته عضوًا في الاتّحاد الدوليّ لكرة القدم "فيفا" (أبو هلال، ٢٠٢١).

وفي تطوّر لافت للنظر في العلاقات مع "إسرائيل"، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني، "محمّد بن مبارك آل خليفة" عام ٢٠٠٥م قرار البحرين برفع الحظر عن البضائع "الإسرائيليّة"، تطبيقًا لشرط من شروط اتّفاقيّة التجارة الحرّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كما أغلقت البحرين مكتب المقاطعة "الإسرائيليّة" في العام ٢٠٠٦م (أبو هلال، ٢٠٢١).

د. العلاقات "الإسرائيليّة" – السعوديّة

على الرغم من رفض "إسرائيل" لمبادرة السلام العربيّة التي أطلقتها المملكة العربيّة السعوديّة، إلّا أنّها تسعى لتعزيز العلاقات غير المباشرة مع المملكة دون تقديم أي تنازلات، وذلك بغرض استغلال التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما كشفت عنه صحيفة "جيروزاليم بوست الإسرائيليّة"، حول قوّة العلاقات السرّيّة بين المملكة و"إسرائيل" حيث بدأت المراسلات بين "شارون" وملك السعوديّة "عبد الله بن عبد العزيز" في العام ٢٠٠٥م (عكا للشؤون الإسرائيلية، ٢٠١٦)، وأرسل "شارون" رسالة شكر للدور السعوديّ في تسوية القضيّة الفلسطينيّة. فيما اختتمت الصحيفة تقريرها بأنّ علاقات "إسرائيل" والسعوديّة تتطوّر بعيدًا عن الأضواء الإعلاميّة، وقد يأتي اليوم الذي تصبح فيه العلاقة رسميّة على مستوى التمثيل الدبلوماسيّ (السعيد، ٢٠١٧).

في نفس السياق، تعهّدت المملكة العربيّة السعوديّة في اتّفاق تجاريّ ثنائيّ مع الولايات المتّحدة بالالتزام بقواعد التجارة الدوليّة لمنظمة التجارة العالميّة في تجارتها مع جميع الدول الأعضاء في المنظّمة، بما في ذلك "إسرائيل" كجزء من المفاوضات لدخول المملكة إلى المنظّمة العالميّة للتجارة. ودعا الكاتب السعوديّ "يوسف ناصر السويدان" في صحيفة السياسة الكويتيّة دول الخليج إلى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بعد انتهاء انسحابها من قطاع غزة (العيسوى، ٢٠٠٦).

فيما بدأت العلاقات الثنائيّة في التّقارب الجدّيّ منذ الحرب (الإسرائيليّة على لبنان، في يوليو/ تموز ٢٠٠٦)، حينما أدانت الرياض حزب الله اللبنانيّ، ووصفها دخول الحرب بـ"مغامرة غير محسوبة"، حيث اعتبرت "تل أبيب"، آنذاك، أنّ ثمّة محورًا عربيًّا قويًّا يساند "إسرائيل" في حربها ضدّ حزب الله (السعيد، ٢٠١٧).

وكشف الإعلام "الإسرائيليّ" عن عقد لقاء في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦م بين رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "إيهود أولمرت" ومستشار الأمن القوميّ السعوديّ "بندر بن سلطان"، والذي تم نفيه في الرياض، وأثار غضب السعوديين، بالرغم من أنّ "أولمرت" لم يتحدّث صراحة عن هذا اللقاء عندما نشر مذكراته (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩)، إلا أنّه تمّ عقد اجتماع آخر في الشهر نفسه بمدينة العقبة بين "بندر بن سلطان" ورئيس المخابرات الأردنيّة ورئيس جهاز الموساد، وتمّ الاتّفاق على تسريع تبادل المعلومات الاستخباراتيّة لمواجهة التهديدات الإيرانيّة (Black، ٢٠١٩).

إضافة إلى ذلك، وفي أثناء محاولة الرئيس الأمريكيّ "باراك أوباما" عام ٢٠٠٩م خلق أجواء إيجابيّة لانطلاق عمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" بهدف إدخال الدول العربيّة في عمليّة السلام، تمّ التركيز على السعوديّة باعتبار التطبيع مع العالم العربيّ في تلك المرحلة سيكون مدخله السعوديّة، إلّا أنّ ملك

السعوديّة الملك "عبد الله" رفض خلال لقائه الرئيس "أوباما" في يونيو/ حزيران ٢٠٠٩م البدء بأيّ خطوات تطبيع مع "إسرائيل" قبل حدوث تقدّم ملحوظ في المفاوضات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" (معهد أبحاث الأمن القومي "الإسرائيلي"، ٢٠١٠).

هـ. العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتيّة

في هذه المرحلة، كانت العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتيّة هي الأكثر بروزًا والأكثر شمولًا. فقال دبلوماسيّ "إسرائيليّ": إنّ الإمارات تؤمن بدور "إسرائيل" في حماية مصالحها بسبب معرفتها بالعلاقة الوثيقة بين "إسرائيل" والولايات المتّحدة، ولأنّها تشعر بالثقة في الاعتماد على "إسرائيل" في مواجهة إيران) (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تطوّر العلاقات، أنشأت "إسرائيل" في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥م، مكتبًا دبلوماسيًّا وتجاريًّا في دبي دون إعلان رسميّ. وتعتبر الإمارات واحدة من الأماكن المفضّلة للأعمال التجاريّة "الإسرائيليّة" وأعلنت صحيفة "هآرتس الإسرائيليّة" نقلًا عن مصادر "إسرائيليّة" أنّ بعثة دبلوماسيّة "إسرائيليّة" سرّيّة تتمركز في دبي للتنسيق بين الجانبين بشأن الأمن والتّجارة، حيث يتصرّف أعضاؤها كرجال أعمال، وتروي هذه المصادر أنّه يتعيّن عليهم إخفاء تطبيع العلاقات بين الجانبين لتجنّب هجوم المعارضة الإسلاميّة والقوميّة في الإمارات، التي تعارض بشدّة إقامة أيّ علاقات مع "إسرائيل" (السعيد، ٢٠١٧).

ويعتقد "غاي باخور" المستشرق "الإسرائيليّ" أنّ موافقة الإمارات على فتح مكتب تمثيليّ لدى "إسرائيل" يُعدّ نجاحًا كبيرًا لها، ويؤكّد أنّ التطبيع مع الدول العربيّة ليس مرتبطًا بحلّ الصراع الفلسطينيّ، ويدحض فكرة أنّ تقدّم العلاقات "الإسرائيليّة" مع الدول العربيّة مرتبط بالتقدّم في مفاوضات السلام مع الفلسطينيّين (فيضي، ٢٠١٥).

وعلى وجه الخصوص، نشرت مذكّرة دبلوماسية أمريكيّة ضمن الوثائق التي سرّبها موقع ويكيليكس تعود للعام ٢٠٠٩م، وصف فيها السفير الأمريكيّ السابق في الإمارات "ريتشارد أولسون" ولي عهد أبو ظبي "محمّد بن زايد" بأنّه الرجل الذي يحكم الإمارات، وأصبح "محمّد بن زايد" الآمر الناهي، فأصبح القرار السياسيّ والسياديّ يصنع ويتّخذ وفق رؤيته (يورونيوز ، ٢٠٢٠).

وتظهر وثيقة أخرى لموقع ويكيليكس يعود تأريخها إلى مطلع عام ٢٠٠٧م حوارًا بين" محمّد بن زايد"، ومستشار وزارة الخارجيّة الأمريكيّة "نيكولاس بيرنز"، وخلال المقابلة أكّد "بن زايد لبيرنز" أنّ (الإمارات لا ترى "إسرائيل" عدوًّا)!! (الحريري، ٢٠١٩).

وكانت أوّل زيارة رسميّة لمسؤول "إسرائيليّ" إلى الإمارات، في يناير/كانون ثانٍ ٢٠١٠م، حينما زار وزير البنية التحتيّة "الإسرائيليّ" "عوزي لنداو" أبو ظبي لحضور مؤتمر إيرينا، وهذه كانت المرة الأولى التي يقوم فيها مسؤول "إسرائيليّ" بزيارة دولة الإمارات (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩). كما قام المنتخب "الإسرائيليّ" للجودو بزيارة تاريخيّة إلى الإمارات عام ٢٠١٠م (BBC عربي، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون بعض الدول العربيّة مع "إسرائيل" في مجال الأمن والاستخبارات، حيث تتلقّى بعض الدول خدمات وتقنيات من بينها شركة (آية جي تي إنترناشونال AGT International) السويسرية التي يمتلكها رجل أعمال إسرائيليّ، ففي عام ٢٠٠٨م وقعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبوظبي عقدًا مع الشركة والتي قامت بتزويد هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبوظبي بمعدّات مراقبة للبنية التحتيّة الحيويّة (Hoath، ٢٠٠٨)، وطائرات مسيّرة ونظام مركزي للمراقبة الأمنيّة باسم (عين الصقرFalcon Eye) (Blau & Scharf, ٢٠١٩) ، والذي بدأ العمل به رسميًّا في يوليو/ تموز ٢٠١٦م، وذلك بهدف تعزيز قدرات هذه الدول الأمنيّة والاستخباراتيّة (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

خلص الباحث إلى أنّ العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة في هذه المرحلة غلب عليها الفتور في بدايتها، ولم تبنَ العلاقات على مفاوضات وتسوية وتسويق لمبادرة السلام العربيّة فحسب، بل هي قامت على نسج علاقات معها بمستويات متفاوتة، قبل التوصّل إلى أيّ تسوية للقضيّة الفلسطينيّة، ولو نسبيًّا. وتمثّل ذلك بسلوك دول الخليج بشكل منفرد، حيث استمرّت البحرين في تطوير مسار تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وهو ما يتنافى مع الموقف الخليجيّ العامّ تجاه العلاقة مع "إسرائيل" بسبب تصعيد جرائمها في الأراضي الفلسطينيّة، كما توصّل الباحث إلى دخول السعوديّة على مسار تطوير العلاقة مع "إسرائيل" ولكن بشكل غير رسميّ، وتمثل ذلك بعقد لقاءات غير رسميّة لشخصيّات سياسيّة سعوديّة، وهذا الشكل من العلاقة مختلف عمّا سارت عليه دول الخليج في المرحلة السابقة، إلّا إنّ هذه اللقاءات تتنافى مع مبادرة السلام التي أطلقتها السعوديّة. كما ظهرت العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتيّة بشكل واضح، عبر تنفيذ شخصيّات سياسيّة "إسرائيليّة" لزيارات رسميّة إلى الإمارات للمشاركة في مؤتمرات دوليّة أو أنشطة رياضيّة ترعاها الإمارات.

٣، ٢، ٤، ٤ المرحلة الثالثة: ما بعد ثورات الربيع العربيّ

بدأت نواة التحالف العربيّ – "الإسرائيليّ" بالتكوّن منذ عدّة سنوات، وتسارع هذا الأمر نتيجة حدوث ثورات الربيع العربيّ، وقد عقدت العديد من اللقاءات في العواصم العربيّة والمدن "الإسرائيليّة" وحتّى الأجنبيّة، لتبادل الأفكار حول القضايا الإقليميّة الحيويّة التي تهدّد دولهم. وبات من الممكن أن يتمّ الإفصاح

عن اللقاءات السرّيّة مع الشخصيات "الإسرائيليّة"، إلّا إنّ بعض العرب لم يعد يهتمّ بما يتمّ نشره في وسائل الإعلام؛ لأنّ هذه العلاقات تخدم التحالف الإقليميّ الذي يتمّ إعداده من خلال بعض الدول الخليجيّة والعربيّة المجاورة لفلسطين. وهذا التحالف يمهّد الطريق لمرحلة إستراتيجيّة جديدة في المنطقة، وقد حصل على المباركة والمصادقة الأمريكيّة (أبو جابر، ٢٠١٩).

وعليه تمّ تجاوز مبادرة السلام العربيّة بإحياء نظريّات السلام الاقتصاديّ والاستفادة من التبادل الاقتصاديّ والتكنولوجيّ مع "إسرائيل"، واستغلّت بعض الحكومات العربيّة الهرولة نحو التطبيع لإقامة علاقات رسميّة مع "إسرائيل"، تاركة المصالح القوميّة خلف المصالح القُطريّة، وأصبحت "إسرائيل" حليفًا وصديقًا لبعض الدول العربيّة والإسلاميّة ضدّ دول عربيّة وإسلاميّة أخرى، ممّا جعل هذه الدول تتفاهم مع "إسرائيل" في مختلف الخلافات بدلًا من الدول العربيّة والإسلاميّة (الحاج، ٢٠٢٠).

ويمكن القول أن تغيّرات بعد ثورات الربيع العربيّ كانت الدافع الأساسيّ لدول الخليج لبناء علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة وأمنيّة مع "إسرائيل"، لمواجهة التدخل الإيرانيّ في البحرين، التي تعدّ مصدرًا للاستقرار في المملكة العربيّة السعوديّة، ومواجهة نفوذ إيران في المنطقة العربيّة، خاصّة مع توسع إيران في العراق واليمن، ممّا دفع السعوديّة والإمارات إلى التدخّل عسكريًّا في اليمن لمواجهة جماعة أنصار، والتي استهدفت المنشآت الحيويّة السعوديّة مرارًا، الأمر الذي دعم رؤية دول الخليج باعتبار إيران عدوًّا يجب محاربته، و"إسرائيل" دولةً يمكن التحالف معها لمواجهة إيران (Salisbury، ٢٠١٥).

أمّا رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" فقال خلال لقائه مع دبلوماسيّين "إسرائيليّين"، (إنّه يعتقد بتحقيق السلام عن طريق القوّة والتحالفات التي تشكّل نتيجة قيّمة لـ"إسرائيل" كمركز ثقل تكنولوجيّ وماليّ ودفاعيّ واستخباراتيّ، لا سيّما في ضوء التوافق بين "إسرائيل" والسعوديّة والإمارات حول عدوّهما المشترك في المنطقة، والذي يوفّر أساسًا مشتركًا لتطوير روابط أمنيّة قويّة) (عبد الرحمن، ٢٠١٩).

ونتيجة للثورات المضادّة التي ضربت "الربيع العربيّ" اعتبارًا من عام ٢٠١٣م، أصبحت الدول العربيّة مصابة بالحروب والصراعات الداخليّة وزادت التوترات بين الطوائف والأعراق. وأخذت الأنظمة الحاكمة في البحث عن طرق للبقاء في السلطة وتجنب التغيير الديمقراطيّ أو الذي يعبّر عن إرادة الشعب. وبدلًا من التواصل والتعاون مع شعوبها، اختارت الأنظمة التعاون مع "إسرائيل" كشريك مرغوب به في مواجهة أيّ تحدّيات قد تواجهها، سواء كان ذلك في مواجهة القوى الديمقراطية أو في مواجهة إيران (صالح م.، ٢٠١٨)، وبسبب ذلك، قامت الإدارة الأمريكيّة بتطبيق خطط لإعادة تشكيل المنطقة العربيّة من خلال التعاون مع "إسرائيل" وحلفائها (حجاج، ٢٠١٣).

وهنا قامت وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" بإنشاء سفارة افتراضيّة للدول الخليجيّة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ، مثل (الفيسبوك والتويتر)، وبدءًا من عام ٢٠١٣م عملت السفارة "الإسرائيليّة" الافتراضيّة، والتي يشرف عليها السفير "الإسرائيليّ" "بيغال بالمور"، بالتواصل مع المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجيّ، تحت اسم السفارة الافتراضيّة في الدول المستهدفة (Doha News، ٢٠١٣).

أ. العلاقات "الإسرائيليّة" – السعوديّة

تصدّر إيلاء الاهتمام بالمملكة العربيّة السعوديّة صدر الأجندة السياسيّة "الإسرائيليّة" خلال هذه المرحلة، لأسباب لا تخفى على أحد؛ فلا يخلو أسبوع واحد، وربّما أقل من ذكر اسم المملكة في وسائل الإعلام "الإسرائيليّة" المنشورة باللغة العبريّة، وضرورة الإسراع في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية معها (السعيد، ٢٠١٧).

ونظرًا لعدم الإعلان الرسميّ السعوديّ عن وجود علاقات طبيعيّة مع "إسرائيل"، فإنّه من البديهيّ قراءة أخبار تتعلّق بمباحثات غير مباشرة بينهما، ومصالح مشتركة، ومن بين هذه المصالح تنازل مصر عن جزيرتي، تيران وصنافير، وتقارب الطرفين، السعوديّ و"الإسرائيليّ"، على إثرها، حيث كتبت صحيفة "إسرائيل اليوم الإسرائيليّة" أنّ (إشكاليّة جزيرتي تيران وصنافير المصريّتين لم تتعلّق بالعلاقات مع مصر بقدر ما تتعلّق بالعلاقات السرّيّة مع السعوديّة)، وهو ما يشير إلى علاقة سعوديّة سرّيّة مع "إسرائيل" (إسرائيل اليوم، ٢٠١٦).

ولا يمكن تجاهل تطوّر العلاقات بشكل متزايد بين "إسرائيل"، ومصر والأردنّ والسعوديّة ودول خليجيّة أخرى، وهو ما يسمّى "التحالف السنّي/ المحور السنّي" (وكالة معا، ٢٠١٦)، وكشفت وثائق نشرتها مواقع مختلفة منها موقع "أميركان هيرالد تريبيون"، تضمّنت أسماء قادة في الجيش السعوديّ يشاركون في تدريبات مشتركة مع "إسرائيل" لإدارة القوات المشتركة في البحر الأحمر والتعاون العسكريّ الذي يدار بين "إسرائيل" والدول العربيّة الأخرى في المناطق الحسّاسة في الشرق الأوسط (نون بوست، ٢٠١٧)، فهذا التطوّر في العلاقات أدّى إلى إقامة "الحلف السنّي" لمواجهة "الهلال الشيعيّ/ الحلف الشيعيّ" الذي يتطوّر في الشرق الأوسط (أبو جابر، ٢٠١٩).

وممّا يعزّز هذا التحالف، حالة القناعة الخليجيّة السائدة، خاصّة من السعوديّة والإمارات بأنّ "إسرائيل" هي القدرة العسكريّة الأقوى في المنطقة، والجهة الوحيدة المالكة لقوّة نوويّة، وبالتّالي يمكن عدّها حليفًا قويًّا لهما في مواجهتهما للتوسّع الإيرانيّ، ممّا يعطي "إسرائيل" شرعيّة أكبر.

من جهته صرّح الخبير في شؤون الدول العربيّة في الشرق الأوسط، "عيران سيجل"، لوكالة "روورداو الإعلاميّة"، بأنّ القيادة السعوديّة ترغب في تحقيق اتّفاق وحدة في الموقف العربيّ والدوليّ ضدّ إيران، التي

تعتبرها خطرًا حقيقيًّا على دول مجلس التعاون الخليجيّ المحيطة بها. هذا لأنّها تعتبر "إسرائيل" حليفًا مشتركًا أو صديقًا، وتحاول بذلك تشكيل جبهة واسعة في هذا الصدد (رووداو، ٢٠١٦).

وينسجم الموقف السعوديّ مع الموقف "الإسرائيليّ" في رفض الاتّفاق النوويّ الذي عقدته إيران مع الدول الكبرى بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، نتيجة لذلك بدأت التقارير تظهر حول التعاون السرّيّ بين السعوديّة و"إسرائيل" لإحباط البرنامج النوويّ الإيرانيّ، ووفقًا لهذه التقارير، زار رئيس الموساد "مئير داغان" المملكة العربيّة السعوديّة في مايو/ أيار ٢٠١١م، لكن لا تزال طبيعة التعاون الاستخباراتيّ "الإسرائيليّ" – السعوديّ ومداه تحت غطاء من السرّيّة (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

وفي حادثة تعتبر بداية للتعاون في المجال الاستخباراتيّ والأمنيّ بين "إسرائيل" والسعوديّة، استعانت الرياض بعدد من الشركات العالميّة في مجال الأمن السيبرانيّ، بما في ذلك شركة "إسرائيليّة" لحماية أمن المعلومات، لوقف الهجوم الذي تعرّضت له شركة "أرامكو السعوديّة" في أغسطس/ آب ٢٠١٢م. وذلك بعد اختراق متسلّلين لأجهزة الحاسوب التابعة للشركة باستخدام فيروس يدعى "شمعون"، ممّا أدّى إلى تعطيل إنتاج النفط في السعوديّة (Ferziger & Waldman, ٢٠١٧) .

وانطلاقًا من ذلك، أخذ التعاون الأمنيّ بين "إسرائيل" والسعوديّة مناحي مختلفة، بهدف تعزيز العلاقات السياسيّة والاقتصادية، ومواجهة تحدّيات البيئة الإقليميّة المضطربة، بعد إجماع السعوديّة و"إسرائيل" على رفض الاتّفاق النوويّ الإيرانيّ مع أمريكا عام ٢٠١٥م، كما ظهرت تقارير حول التعاون السرّيّ بين الجانبين لإحباط البرنامج النوويّ الإيرانيّ، وزار رئيس جهاز الموساد "مائير داغان" السعوديّة عام ٢٠١٦م (Shragai, ٢٠١٩) .

وتشير التقارير إلى زيادة التواصل السرّيّ بين السعوديّة و"إسرائيل" في الفترة الأخيرة بعد تولّي "محمّد بن سلمان" منصب وليّ العهد، الذي يُعدّ الحاكم الفعليّ للمملكة، وذلك لتعزيز الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التهديدات الإيرانيّة في المنطقة.

من جهة أخرى، سجّل مراقبون نحو خمسة عشر لقاءً تطبيعيًّا بين مسؤولين سعوديّين أو محسوبين على المؤسّسة الرسمية السعوديّة مع الجانب "الإسرائيليّ"، وذلك بعد تراجع ثورات الربيع العربيّ، ومن المشاركين رئيس جهاز الاستخبارات السعوديّ السابق "تركي الفيصل" واللواء السابق في القوات المسلّحة السعوديّة ومستشار اللجنة الخاصّة لمجلس الوزراء "أنور عشقي"، وتحدّثت وسائل الإعلام "الإسرائيليّة" عن زيارة شخصيّات سعوديّة رفيعة المستوى إلى "تل أبيب" وعقدهم لقاءات مع شخصيّات سياسيّة "إسرائيليّة" (صالح م.، ٢٠١٨).

وهنا بدأت اللقاءات التي يعقدها الأمير "تركي الفيصل" مع مسؤولين "إسرائيليّين" في الظهور. وفي مايو/ أيار ٢٠١٤م، عُقِدَت مناظرة في العاصمة البلجيكيّة نظّمتها منظّمة مارشال الألمانيّة لمناقشة القضيّة الفلسطينيّة ومكافحة الإرهاب. وكان ممثّلًا عن "إسرائيل" في المناظرة الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات بالجيش "الإسرائيليّ" "عاموس يادلين" (السعيد، ٢٠١٧)، كما اجتمع بوزيرة الخارجيّة "تسيبي ليفني" في ميونيخ في فبراير/ شباط ٢٠١٤م (أبو عامر، ٢٠١٨).

كما تمّ عقد اجتماع بين اللواء "أنور عشقي" والمسؤول في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة "دوري غولد" في فندق الملك داوود في القدس المحتلّة في شهر يوليو/ تمّوز من عام ٢٠١٦م، وهو ما فاجأ الكثيرين (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من رسميّة اللقاء بين "عشقي وغولد" في القدس، فإنّه يوجد بالسعوديّة معارضة قويّة للتطبيع مع "إسرائيل"، فقد خرجت إلى النور مبادرة "سعوديّون ضدّ التطبيع"، في أغسطس/ آب ٢٠١٦م، بعيد الزيارة مباشرة، تبنّاها عدد من المثقّفين الوطنيّين المستقلّين السعوديّين، ومختلف دول الخليج العربيّ، باستثناء الإمارات.

وقد سبق لعشقي الاجتماع كممثّل عن السعوديّة بعدد من المسؤولين "الإسرائيليّين" في محافل دوليّة عدة، منها ما جرى بالعاصمة الأمريكيّة، واشنطن، في أحد المؤتمرات الدوليّة، في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، وفي تصريحات وصفت بالغريبة عن السياسة الخارجيّة السعوديّة تجاه الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" أعلن "عشقي" عن أمله بإقامة سفارة "إسرائيليّة" في الرياض، حتى أنّ صحيفة "معاريف الإسرائيليّة" كتبت في أحد عناوينها الجانبيّة على لسانه (إن شاء الله سنلتقي العام القادم ٢٠١٧ في الرياض) (مكور ريشون، ٢٠١٦)

كما نشرت صحيفة "يديعوت أحرنوت الإسرائيليّة" تصريحات أخرى لـ"عشقي" على هامش مشاركته في المنتدى الاقتصادي الذي انعقد في العاصمة القطريّة الدوحة خلال الفترة ١٢ – ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٥م، قائلًا: (على "الإسرائيليّين" استيعاب أنّنا نريد تعايشًا بين الدول العربيّة و"إسرائيل"، وأنّ السعوديّة نفّذت دائمًا التزاماتها، وأنتم سترون عندما يحين موعد التطبيع، كيف ستقيم "إسرائيل" علاقات دبلوماسية مع (٢٢) دولة عربيّة وكذلك تعاونًا تجاريًّا وعلاقات ثقافيّة) (القدس العربي، ٢٠١٥).

وفي دراسة أجراها مركز أبحاث الأمن القوميّ، التابع لجامعة "تل أبيب"، لمّحت أوساط سياسيّة "إسرائيليّة" إلى وصول رسائل من الرياض تفيد بأنّ العلاقات الدبلوماسيّة العلنيّة بين الطرفين ستكون أكثر سلبيّة من الإيجابيّة، بسبب العلاقات السرّيّة بينهما، التي تجنّب "إسرائيل" دفع الفاتورة للرأي العامّ العربيّ الرافض للتطبيع معها (أندراوس، ٢٠١٧).

ب. العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتية

تدرّجت العلاقات بين الإمارات و"إسرائيل" من خلال التواصل عبر قنوات سرّيّة وعلنيّة، وكانت المرحلة الأولى في تطبيع العلاقات بين الطرفين تتمّ من خلال السفير الإماراتيّ لدى واشنطن "يوسف العتيبة"، وذلك حسب ما كشفت رسائله الإلكترونيّة التي تمّ تسريبها بعد أن تمّ اختراق حسابه. وقد تبيّن وجود تنسيق عالي المستوى بين أبو ظبي و"تل أبيب"، كما عمل "العتيبة" على تحقيق انسجام في مسائل السياسة بين الإمارات و"إسرائيل" ممّا أدّى إلى زيادة التفاعلات المتبادلة بينهما (سعيد، ٢٠١٧).

وذكرت برقيّة دبلوماسيّة سرّبت من وثائق ويكيليكس في يناير/كانون الثاني ٢٠١١م أنّ وزير الخارجيّة الإماراتي "عبد الله بن زايد آل نهيان"، يتمتّع بعلاقات شخصيّة جيّدة مع نظيرته "الإسرائيليّة" "تسيفي ليفني"، وأنّ هذه العلاقات ساعدت على تطبيع العلاقات بين الطرفين (مجلة الوعي، ٢٠١٦)..

في الواقع، كان إجراء التطبيع التدريجيّ نتاج تصوّر إماراتيّ لموقعها ودورها في منطقة الخليج العربيّ والشرق الأوسط، وعلاقتها بالولايات المتّحدة. وكذلك لأهمّيّة التحالف مع "إسرائيل"، التي تشاركها نفس التصوّرات؛ وهي (المركز العربي، ٢٠٢٠):

١. اعتبار التغييرات الديمقراطيّة التي حدثت في ثورات الربيع العربيّ تشكّل خطرًا على الطرفين.
٢. اعتبار إيران العدوّ الأوّل.
٣. ضرورة محاصرة التأثير التركيّ.
٤. الخوف من الانتشار المتزايد للتيّارات الإسلاميّة، حتّى المتوسّطة، والقلق منها.
٥. يتمّ العمل داخل واشنطن للتأثير على سياسات الإدارة الأمريكيّة لتفادي تكرار ما حدث مع الرئيس المصري الأسبق "حسني مبارك" خلال ثورة ٢٥ يناير/كانون ثانٍ ٢٠١١م، أو اتّفاق إيران النوويّ، أمّا الموضوع الفلسطينيّ، فليس على الأجندة إطلاقًا، حيث يشترك التحالف بين الإمارات و"إسرائيل" في تصنيف المقاومة الفلسطينيّة باعتبارها "إرهابية".

وقد أفصحت "القناة الإسرائيليّة الثانية" على موقعها الإلكترونيّ عن عقد لقاءات سرّيّة بين مسؤولين سعوديّين وإماراتيّين و"إسرائيليّين"، أهمّها اللقاء المعقد في باريس الذي حضره وزير الخارجيّة الإماراتيّ "عبد الله بن زايد آل نهيان" ونظيره "الإسرائيليّ" "أفيغدور ليبرمان" في يونيو/ حزيران ٢٠١٤م، حيث تمّ مناقشة خطط القضاء على حركة حماس في قطاع غزّة وإنهاء سيطرتها على القطاع (الخليج الجديد، ٢٠١٤)، وأشارت تقارير إعلاميّة "إسرائيليّة" أخرى إلى أنّ الإمارات قد تلقّت إخبارًا مسبقًا عن العمليّة العسكرية "الإسرائيليّة" ضدّ قطاع غزّة يوليو/ تموز ٢٠١٤م، ووافقت عليها بأمل القضاء على حركة حماس، لارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين (نون بوست، ٢٠١٥).

وفي سياق الخطوات العلنيّة لتعزيز العلاقات بينهما، تمّ عقد أوّل لقاء رسميّ بين الإمارات و"إسرائيل" في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢م، بين وزير خارجيّة الإمارات "عبد الله بن زايد آل نهيان" ورئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" على هامش اجتماع الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. كان برفقتهم سفير الإمارات في واشنطن "يوسف العتيبة". كما التقى الوزير بوزيرة خارجيّة "إسرائيل" "تسيبي ليفني" في نيويورك في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦م. وأوضح الوزير "بن زايد" أنّ دولًا خليجيّة أخرى مهتمّة بتطوير علاقاتها مع "إسرائيل" (المسفر، ٢٠١٧)..

أمّا على المستوى السياسي والدبلوماسيّ، فقد شهد التطبيع بين "إسرائيل" والإمارات تناميًا ملحوظًا، بدأ بمخاطبة الرئيس "الإسرائيليّ" "شمعون بيريز"، عبر الأقمار الصناعية ممثّلين عن عدّة دول عربيّة وإسلاميّة في اجتماع بالإمارات، في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٣م، بالإضافة لحضوره ندوة سرّيّة، في الإمارات. وفي يناير/ كانون ثانٍ ٢٠١٤م، زارها وزير الطاقة "الإسرائيليّ" السابق "سيلفان شالوم"، وتردّد أنّ خطًّا جويًّا سرّيًّا بين الإمارات و"إسرائيل" تمّ افتتاحه (السعيد، ٢٠١٧).

وقد تطوّرت العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات بعد مشاركة وزير البنى التحتّية "الإسرائيليّ" في مؤتمر الطاقة الدوليّة المتجدّدة الذي عقد في "أبو ظبي" عام ٢٠١٥م (BBC عربي، ٢٠١٥)، وافتتحت "إسرائيل" ممثّليّة رسميّة في الإمارات، حيث تتمتّع بالحصانة الدبلوماسيّة الكاملة في "أبو ظبي" كممثّليّة معتمدة لدى الوكالة الدوليّة للطاقة المتجدّدة (IRENA)، التي تتّخذ من "أبو ظبي" مقرًا لها (موسى، ٢٠١٦)، وقد عملت "إسرائيل" بقوّة لدعم الإمارات لتصبح ممرًّا لإقامة علاقات مع "أبو ظبي" في المستقبل، وذلك من خلال دعمها لاستضافة الهيئة الجديدة من خلال الاقتراع لصالح الإمارات بدلًا من ألمانيا. وتمّ الاتّفاق على فتح الممثّليّة بعد زيارة سرّيّة للمدير العامّ لوزارة الخارجيّة "دوري غولد" (موسى، ٢٠١٦).

وفي حديث أدلى به المستشرق الإسرائيليّ "غاي باخور"، للقناة العبريّة الثانية، أنّ السلطات الإماراتيّة هي من طلبت افتتاح الممثّليّة تحت غطاء المنظّمة الدوليّة، لكي يتمّ تقبّل الأمر عربيًّا، فافتتاح الممثّليّة ينسف القاعدة العربيّة بأنّ التطبيع مع "إسرائيل" مرهون بحدوث تقدّم في المفاوضات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" (خلف الله، ٢٠٢١).

وفي سياق تعزيز العلاقات الأمنيّة والعسكريّة، تمّ إجراء مناورات عسكريّة مشتركة والمعروفة باسم "تمرين العلم الأحمر" في أغسطس/ آب ٢٠١٦م في اليونان، تحت قيادة الإدارة الأمريكيّة، شاركت فيها القوّات الجوّيّة الإماراتيّة، إلى جانب القوّات الجوّيّة "الإسرائيليّة" والقوّات الجوّيّة لأمريكا وإيطاليا واليونان (سعيد، ٢٠١٧).

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى تركيز دولة الإمارات على الحصول على تكنولوجيا الأمن السيبرانيّ وتقنيات الريّ والإمدادات الطبّيّة وصناعة الماس. وبالتالي، ساهمت شركة (AGT International)، المملوكة لرجل الأعمال "الإسرائيليّ" "ماتي كوتشافي"، في تزويد الإمارات بطائرات بدون طيّار وأسوار إلكترونية ومعدّات مراقبة بقيمة تصل إلى (٨٠٠ مليون دولار)، كما اشترت الإمارات تكنولوجيا عسكريّة من "إسرائيل" بقيمة (٣٠٠ مليون دولار) في عام ٢٠١١م (Black، ٢٠١٩).

ومع مرور الوقت، أصبحت "أبو ظبي" مركزًا مهمًّا للأمن "الإسرائيليّ"، وتمّ توقيع اتّفاق بين شركات أمنيّة من الإمارات و"إسرائيل" بهدف توفير الحماية للمنشآت النفطيّة والغازيّة مقابل عوائد ماليّة، كما يشتمل هذا الاتّفاق على إنشاء شبكة للتحويل الماليّ المشروط في "أبو ظبي، فضلًا عن الدور الذي تقوم به إمارة "دبي" (سعيد، ٢٠١٧).

ج. العلاقات "الإسرائيليّة" – البحرينيّة

يبدو أنّ اندلاع الاحتجاجات عام ٢٠١١م في العاصمة البحرينيّة المنامة إثر ثورات الربيع العربيّ وشعور النظام السياسيّ فيها بالخطر، زاد من سرعة اندفاعه باتّجاه تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، وهو ما دفع ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" قولها صراحةً عام ٢٠١٦م بأنّ (السبيل الوحيد لتأمين صوت عربيّ قويّ ومعتدل في منطقة الخليج هو الاعتماد على قوّة "إسرائيل")، بل إنّ وزير خارجيّته "خالد بن أحمد آل خليفة" وبعد وفاة الرئيس "الإسرائيليّ" "شمعون بيريز" وصفه بأنّه (رجل سلام يحتاج الشرق الأوسط إلى أشخاص مثله) وأرسل مندوبًا عن البحرين للمشاركة في جنازته (خيرو، ٢٠٢٠). مما أثار انتقادات عربيّة شديدة على مواقع التواصل الاجتماعي (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

د. العلاقات "الإسرائيليّة" – القطريّة

تعرّضت العلاقات "الإسرائيليّة" – القطريّة لتوتّر كبير في بداية عام ٢٠١٢، وذلك بسبب تأثير ثورات الربيع العربيّ والعدوان "الإسرائيليّ" على قطاع غزة في نهاية نفس العام. قامت الدوحة بالدعوة إلى تحقيق دوليّ في الانتهاكات "الإسرائيليّة" في القدس المحتلّة التي تهدف لإزالة الهويّة العربيّة والإسلاميّة، ممّا أدّى إلى تضرّر كبير لـ "إسرائيل". واتّخذت قرارًا بقطع علاقاتها مع الدوحة، وإغلاق المكاتب الدبلوماسيّة ومنع حاملي جوازات السفر القطريّة من دخول الضفة الغربيّة (أبو عامر، ٢٠١٥)، وتصاعد التوتّر بين الطرفين بعد إعلان وزير الحرب "الإسرائيليّ" "موشيه يعلون" أنّ "تل أبيب" لن تتعاون في المستقبل مع قطر بسبب وجود أعداء مشتركين بينها وبين المحور السنّي فيها (مثل الإخوان المسلمين والتنظيمات الجهادية وما سمّاه المحور الشيعي) (القدس العربي، ٢٠١٥).

وقد أبدت "إسرائيل" امتعاضها من الجهود القطريّة التي بذلتها لإقناع الدول الكبرى والأوروبّيّة برفع اسم حماس عن "قائمة الإرهاب"؛ لأنّه يعني أنّ قطر تتبنّى سياسيّة رسميّة لدعم الحركة، وسمحت بأن يكون لها مكاتب رسميّة بالدوحة، وبزيادة جمع الأموال لها من خلال الأنشطة الخيريّة، وتربط مسؤوليها علاقات شخصيّة بالمسؤولين القطريّين في الصفوف الأولى لقيادة الدولة، حيث أسفرت زيارة أمير قطر "الشيخ حمد بن خليفة" لقطاع غزة في أكتوبر/ تشرين الأوّل ٢٠١٢م، عن خيبة أمل في "إسرائيل"، نظرًا لكونه الزعيم الأوّل الذي يخترق الحصار المفروض على قطاع غزة، ويتمّ اعتبار زيارته خطوة مهمّة في منح الشرعيّة التي ترغب فيها حماس، وبلغ الغضب من الزيارة بوصف دبلوماسيّ "إسرائيليّ" للدوحة بأنّها: (العدوّ اللدود، نظام انتهازيّ، وواحد من الأنظمة المريبة، التي تثير غضب "إسرائيل" بسياستها الداعمة للفلسطينيّين) (أبو عامر، ٢٠١٥).

واتّهم السفير "الإسرائيليّ" لدى مجلس الأمن "رون بروسر" قطر، بدعم "الإرهاب"، واستخدام الرشوة والتهديد لنشر نفوذها، وأنّ حماس أفلتت من الملاحقة القانونيّة بسبب الدعم الذي تحظى به من قطر، وهي في طريقها لتصبح ثاني أكبر داعم "للإرهاب" في العالم بعد إيران؛ لأنّها قدّمت مئات ملايين الدولارات لحماس التي استخدمتها لبناء الأنفاق وشراء الصواريخ، وزعم أنّ مساعدة قطر لقطاع غزّة لا تستهدف بناء البنى التحتيّة وأجهزة التعليم، بل تمويل الاحتياجات العسكريّة الصرفة، وباتت المصدر الأساس للرواتب ولميزانية مشتريات الذراع العسكريّ لحماس، ولذلك تزايدت اتّهامات "إسرائيل" لقطر بأنّها تقدّم مساعدات ماليّة لحماس عن طريق جمعيّات خيريّة (أبو عامر، ٢٠١٥).

وقد عمل وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" "أفيغدور ليبرمان" على التحريض ضدّ قطر بسبب دعمها لحركة حماس. وفي اجتماعه مع رئيس لجنة الخارجيّة في الكونغرس الأمريكيّ، طلب منهم أن يتّخذوا إجراءات ضدّ قطر بمساعدة المنظّمات اليهوديّة في أمريكا (رافيد، ٢٠١٤).

ولم يتوقّف التوتّر في العلاقات بين قطر و"إسرائيل"، إذ حدثت حادثة في بطولة العالم للسباحة في الدوحة عام ٢٠١٣م، إذ قاموا بإزالة العلم "الإسرائيليّ" وحجبه عن شاشات التلفزيون المباشرة، رغم مشاركتهم في الفعاليّات. وهذه الحادثة أدّت إلى زيادة التوتّر بين الطرفين وإصدار بيانات الاستنكار من قبل "الإسرائيليّين"، ممّا أوحى بأنّ تحوّلًا تشهده علاقات الدوحة و"تل أبيب"، وأنّ قنوات الاتّصال بين قادة العالم العربيّ و"تل أبيب" بدأت بالانحسار (العربية نت، ٢٠١٣).

وعلى الرغم من توتّر العلاقات الإسرائيليّة – القطريّة إلّا أن رئيسا الحكومتين "الإسرائيليّة" والقطرية التقيا في باريس في مايو/ أيار ٢٠١١م، لكنّهما لم يحقّقا أيّ اختراق في علاقات الدولتين، ومع ذلك تحدّث أمير قطر "حمد بن خليفة" بأنّ الدوحة ستواصل تقاربها مع "تل أبيب" ما دامت الأخيرة ملتزمة

بجدّيّة بعمليّة السلام، هذا وأعلن الأمير "تميم بن حمد"، خلال كلمته أمام مؤتمر القمة العربيّة في مارس/ آذار ٢٠١٥م، أنّ "إسرائيل" مستمرة في عدوانها ومحاولتها المستمرّة لتهويد القدس، وأنّ مفاوضات السلام معها وصلت نهايتها مع استمرار تعنّتها في حلّ القضيّة الفلسطينيّة (أبو عامر، ٢٠١٥).

هـ. العلاقات "الإسرائيليّة" – العُمانية

استمرّت سلطنة عُمان بقطع علاقاتها مع "إسرائيل" منذ اندلاع الانتفاضة الثانية أواخر العام ٢٠٠٠م، إلّا أنّ وفدًا عمانيًا رفيع المستوى قد شارك في جنازة الرئيس الإسرائيليّ "شمعون بيريز" عام ٢٠١٦م (أبراموفيتش، ٢٠١٨).

و. العلاقات "الإسرائيليّة" – الكويتية

سارت دولة الكويت وفق مسار رسمته سياساتها الخارجيّة تجاه الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" حيث رفضت حضور الفعاليّات الإقليميّة التي تشارك فيها "إسرائيل"، مثل مؤتمر الطاقة الدوليّة المتجدّدة والذي عقد في الإمارات. وأعلنت وزارة الطاقة الكويتيّة (أنّ هذا القرار يتماشى مع التزام الكويت بمقاطعة أيّ تفاعل مع النظام الصهيونيّ) (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

يأتي ذلك في ظلّ إعلان وزارة التّجارة الكويتيّة وقف التعامل مع (٥٠) شركة أوروبّيّة بسبب ارتباطها بالمستوطنات "الإسرائيليّة"، وكذلك تمّ فتح تحقيق قانونيّ من قبل وزارة التجارة والصناعة في عام ٢٠١٤م لتحديد الشركات التي تتعامل مع "إسرائيل" بطلب من وزارة الخارجيّة الكويتيّة. وتمّ أيضًا اتّخاذ خطوة مهمّة من قبل بلديّة الكويت بإقصاء شركة فيولا الفرنسيّة من عقد بقيمة (٧٥٠ مليون دولار) بسبب تورّطها في مشاريع "إسرائيليّة" تنتهك القانون الدوليّ (اسلام تايمز، ٢٠١٩).

في واقع الأمر، تسعى وسائل الإعلام في "إسرائيل" إلى إبراز زيارات المسؤولين "الإسرائيليّين" لدول مجلس التعاون الخليجيّ وتسليط الضوء عليها من الناحية الإعلاميّة على الصعيدين العربيّ والدوليّ، لإظهار أنّ هناك علاقات وصداقة قويّة تربط "إسرائيل" ودول الخليج العربيّ، وأنّ المشكلة مع الفلسطينيّين وليست مع العرب.

ويعدّ هذا جزءًا من الحملة الدعائيّة "الإسرائيليّة" الداخليّة والتي تروّج لنجاحها في اختراق دول مجلس التعاون الخليجيّ دون الحاجة لاتّفاقات سلام مع فلسطين، وهو ما يتوافق مع الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" للتّطبيع والتي أحد أهدافها تصفية القضيّة الفلسطينيّة، وكسر عزلتها الدوليّة والإقليميّة وتحسين صورتها. مع أنّ تطبيع العلاقات كان مشروطًا سابقًا بإيجاد حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة.

٤، ٢، ٤، ٤ المرحلة الرّابعة: فترة رئاسة دونالد ترامب، وما بعدها

نتيجة ضعف التماسك إبّان مرحلة ثورات الربيع العربيّ، إضافة لوصول "دونالد ترامب" لرئاسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بداية العام ٢٠١٧م، حيث أعلن أنّ لديه خطّة لحلّ الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، أو ما أسماه "بصفقة القرن" والعلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة (أبو هلال، ٢٠٢١).

وقد أعلن السفير الأمريكيّ السابق في "إسرائيل" "مارتين إنديك" أنّه (حسب وجهة نظر الولايات المتّحدة، لا يوجد فرق كبير بين سياسات الرئيسين "باراك أوباما ودونالد ترامب" فيما يخصّ العلاقات بين "إسرائيل" ودول الخليج العربيّ، بل يوجد تشابه كبير في السياسة الأمريكيّة تجاه الشرق الأوسط بين الإدارتين، مع بعض الاختلافات والتباينات) (معهد أبحاث الأمن القومي ، ٢٠١٩).

كما كشفت تصريحات الرئيس "دونالد ترامب" ومواقفه أنّه أحد أكثر الرؤساء الأمريكيّين تحيّزًا لـ"إسرائيل"، فضلًا عن سعيه الدائم نحو تقوية التحالف معها، واعتباره أنّ أمن "إسرائيل" من أهمّ الأهداف الحاكمة لتوجّهات سياسته الخارجيّة إزاء منطقة الشرق الأوسط، ودمجها في محيطها العربيّ، واعتباره ذلك من أولويّات السياسة الخارجيّة لإدارته، ومنذ الأيّام الأولى لرئاسته عمل على تحقيق هذه الأهداف، لا سيما في مجال التطبيع مع دول الخليج، ومن الطبيعيّ أن تحقيق مثل هذا الهدف سيضع "إسرائيل" في وضع آمن. وهو ما ترتّب عليه إعلان خطّة ترامب للسلام "صفقة القرن".

ومن اللافت تسارع عمليّات التطبيع عبر الزيارات والدعوات والاجتماعات والبيانات، وبروز طبقة من المثقّفين الداعين للتّطبيع، بل وتعزيز العلاقات الدبلوماسيّة مع "إسرائيل" والتشكيك في الحقّ الفلسطينيّ.

وبالفعل، خلال لقاء مع دبلوماسيّين "إسرائيليّين"، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيليّ "بنيامين نتنياهو" أنّه لم يعد هناك حاجة لتحقيق السلام مع الفلسطينيّين لتطوير الروابط الدبلوماسيّة مع العالم العربيّ (Rahman، ٢٠١٩). وفي مقابلة مع قناة (CNN)، أكّد "نتنياهو" رغبته في الحصول على سلام شامل مع دول عربيّة، مؤكّدًا أنّ هناك دولًا عربيّة لم تعد تنظر إلى "إسرائيل" على أنّها عدوّ، بل تراها صديقًا لها في مواجهة إيران (عطوان، ٢٠١٧). وشدّد على أنّه يؤمن بأنّ القوّة هي المفتاح لتحقيق السلام والتحالفات الناجحة التي تنبع من قيم "إسرائيل" كمركز ثقل استخباراتيّ وتكنولوجيّ ودفاعيّ ومالي (Rahman، ٢٠١٩).

وظهرت هنا إستراتيجيّة إعلاميّة مكثّفة تمّ اعتمادها من قبل بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ، وذلك لإعادة صياغة الوعي العربيّ تجاه "إسرائيل"، في ضوء تصريحات "نتنياهو" التي تمّ الإشارة إليها مسبقًا، والتي تتناسب تمامًا مع هذه الإستراتيجيّة، سواء من خلال تسويق أشخاص يدعون إلى التطبيع العلنيّ، أو التقليل من حقوق الشعب الفلسطينيّ ومحو عدالة قضيّتهم، أو بزيادة حملات الإعلام الموجّهة

ضدّ القضيّة الفلسطينيّة، بما في ذلك توظيف الشبكة الإلكترونيّة المعروفة باسم "الذّباب الإلكترونيّ" لترسيخ هذه الرؤية (عرابي، ٢٠١٩).

إضافة إلى ذلك، يرى الباحث بمعهد دراسات الأمن القوميّ بجامعة "تل أبيب" "يوئيل غوزانسكي"، أنّ من أهداف دول الخليج الرامية بتقاربها مع "إسرائيل" إرضاء أمريكا، وتعزيز العلاقات معها، ويعتقد أنّ إدارة "ترامب" طلبت من دول الخليج اتّخاذ خطوات تجاه "إسرائيل"، وتعزيز الثقة بينها"، بينما اعتبرت المؤرّخة "فريدريك شيلو" أنّ دول الخليج التي أضعفها الربيع العربيّ، والمهووسة بالتهديد الإيرانيّ، باتت أكثر تبعيّة لواشنطن، وترغب بأن تطبّع هذه الدول علاقاتها مع "إسرائيل" (البنداري، ٢٠١٨).

وهو ما ساعد "ترامب" في إطلاق خطّته للسلام، والبدء بتنفيذ مشاريع تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة والعربيّة.

أ. خطّة ترامب للسلام

انحازت إدارة ترامب للجانب "الإسرائيليّ"، وذلك عبر الخطوات غير المسبوقة التي اتخذها تجاه الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وعمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة"، والتي يمكن تلخيصها بالآتي (عزيز و سعد، ٢٠١٩):

١. اعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧.
٢. افتتاح سفارة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالقدس في ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٨م.
٣. قطع التمويل الأمريكيّ على الفلسطينيّين، وإيقاف التحرّكات الدبلوماسيّة الخاصّة بعمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة".

وتدعو خطّة "ترامب" للسلام المعروفة باسم "صفقة القرن" الدول العربيّة التي لم تحقّق بعد السلام مع "إسرائيل"، إلى بدء التطبيع مع "إسرائيل" والتفاوض معها على اتّفاقات سلام دائمة، وتتمثّل في (مركز الدراسات السياسية والتنموية، ٢٠٢٠):

- إيجاد غطاء إقليميّ وعربيّ لتنفيذ الخطّة، حيث يقوم الجانب "الإسرائيليّ" بتنفيذها بمفرده، وتتمّ الموافقة عليها من قبل الولايات المتّحدة، دون مراعاة رأي الجانب الفلسطينيّ، من خلال فرضها عليه كواقع حتميّ.
- تفرض الخطّة ضرورة تنفيذ ما تمّ الإعلان عنه، على الدول العربيّة (التوقّف عن الاقتراحات التنقيحيّة التي تشكّك في جذور الشعب اليهوديّ في "إسرائيل"). ما يعني أنّه لا يتوجّب على العرب فقط إنشاء سلام مع "إسرائيل"، بل تبنّي التقليد الصهيونيّ والتراث المزيّف المشتمل عليه.

- تهدف الخطّة إلى دعوة الدول العربيّة بما في ذلك مجلس دول التعاون الخليجيّ إلى إنشاء "منظّمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط" التي تشمل "إسرائيل". وبموجب ذلك، سوف يتعرّض العرب، وليس الفلسطينيّون فحسب، للتسليم والخضوع للسيطرة "الإسرائيليّة" على المنطقة العربيّة.

وقد تفاوتت ردود أفعال دول مجلس التعاون من خطّة ترامب للسلام "صفقة القرن" والتطبيع مع "إسرائيل"، حيث توزّعت المواقف إلى ثلاثة محاور: أوّلها محور الرفض لهذه الصفقة، وثانيها محور التساوق والانخراط فيها، أمّا المحور الثالث فقد تلبّس موقفه الغموض والتردّد بين القبول والرّفض (صالح م.، ٢٠٢٢). حيث غرّد وزير خارجيّة البحرين "خالد بن أحمد آل خيفة"، عبر حسابه على تويتر (إنّه ليس من المفيد افتعال معركة مع الولايات المتّحدة حول قضايا جانبيّة)، "في إشارة إلى القضيّة الفلسطينيّة والقدس" (بن أحمد، ٢٠١٧).

في هذه الأجواء ظهرت أفكار إنشاء "تحالف الشرق الأوسط" (صالح م.، ٢٠١٨). والذي يعدّ المشروع الأمريكيّ لإنشاء "تحالف الشّرق الأوسط الإستراتيجيّ" من مخرجات القمّة العربيّة الإسلاميّة – الأمريكيّة التي انعقدت بالرياض في مارس/ آذار ٢٠١٧م، وهو ما أكّده نائب مساعد وزير الخارجيّة الأمريكيّ لشؤون الخليج "تيم ليندركينغ Tim Lenderking" بأنّ هذا التحالف سيقام على أساس اتّفاقيّات أمنيّة واقتصاديّة وسياسيّة تربط دول مجلس التعاون الخليجيّ، وأمريكا، ومصر والأردنّ، بهدف بناء قوّة ردع ضدّ التهديدات في منطقة الخليج (هاشم، ٢٠١٩).

وعلى هذا الأساس رحّب وزير الخارجيّة السعوديّ "عادل الجبير" باستحداث "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجيّ" ونظرًا لذلك، أعرب وزير الخارجيّة البحرينيّ "خالد بن أحمد آل خليفة" عن تأييده واعتبر أنّ الحلف سيكون مفتوحًا للانضمام لمن يتّفق مع أهدافه، وسيبدأ النشاط في عام ٢٠١٩، – في إشارة منه بقبول عضويّة "إسرائيل" بهذا الحلف–، إلّا أنّ وزير الخارجيّة البحريني ركّز على أهمّيّة الشراكات والتّحالفات بين الدول الداعمة للاستقرار في المنطقة وحلفائها في الخارج لتعزيز الاستقرار الإقليميّ. وفيما يتعلّق بالحلف، تمّ الاتّفاق على إنشاء محطّات رادار "إسرائيليّة" في السعوديّة والإمارات لمنع إيران من الحصول على أيّ ميزة إستراتيجيّة في المنطقة بهدف احتوائها بدلًا من مواجهتها (هاشم، ٢٠١٩).

وترى بعض دول مجلس التّعاون أنّه يمكن لـ"إسرائيل" أن تؤدّي دورًا في صياغة تحالف جديد ضدّ إيران، ومن روّج بالكامل لهذه الفكرة كان الأمير "محمّد بن سلمان" عندما كان وليًّا لوليّ العهد ووزيرًا للدفاع السعوديّ، وهو يركّز على العداء مع إيران التي تشغله كثيرًا، ومن المؤكّد أنّ التحالفات بين "إسرائيل" وبعض دول الخليج كانت تنمو شيئًا فشيئًا منذ وقت طويل، واللافت أنّ كبار قادة الخليج يتحدّثون سرًّا

عن الحاجة إلى بناء تكتّل يشمل "إسرائيل" من أجل احتواء التهديدات التي تفرضها إيران والتخوّفات الخليجيّة تجاهها، وبحسب ما سرّبته رسائل "ويكيليس"، فقد تحدّث ملك البحرين الملك "حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة" عن ضرورة التوصّل إلى سلام فعليّ مع "إسرائيل" من أجل مواجهة إيران. ويمهّد هذا المنطلق إلى ما بات يعرف باتّفاقات "أبراهام" لواقع جيوسياسيّ جديد في المنطقة (البراري، ٢٠٢٠).

ونظرًا لمخاوف دول مجلس التعاون الخليجيّ من الاتّساع الإيرانيّ في المنطقة، قرّر بعضها إعلان ضرورة التطبيع مع "إسرائيل"؛ لوجود تهديدات إستراتيجيّة مشتركة، مثل خطر الاتّساع الإيرانيّ في الشرق الأوسط، والصراعات التاريخيّة بين دول الخليج وإيران. والهدف هو تقريب وجهات النّظر بين الدول العربيّة و"إسرائيل"، بحيث يمكن العمل بمصالح مشتركة. وعلى الجانب الآخر، تسعى "إسرائيل" إلى استغلال الظروف الإقليميّة الحاليّة، واختيار أفضل موقع تتوفّر فيه المصالح المناسبة لها، في ظلّ وضع سياسيّ مشتعل وغير مستقرّ، يؤدّي إلى اضطرابات داخل الدول المجاورة، بالإضافة إلى التباين الجيوسياسيّ الناتج عن المنافسة بين السعوديّة وإيران.

ليس هذا فقط، بل شارك السفير الإماراتي "يوسف العتيبة"، وسفير البحرين في واشنطن "عبد الله بن راشد آل خليفة"، وسفيرة سلطنة عُمان "حنينة بنت سلطان المغيرية"، في المؤتمر الذي عقده الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠م، للإعلان عن تفاصيل الجانب السياسيّ لخطته للسلام، المعروفة باسم "صفقة القرن" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

وعليه أصبح واضحًا أنّ الإدارة الأمريكيّة قرّرت الانتقال إلى المرحلة الثانية مباشرة، وهي اتّفاقيّات التطبيع مع "إسرائيل"، خاصّة الخليجيّة، بالاستفادة من تفكّك البنية العربيّة بشكل عامّ والخلافات الداخليّة لدول مجلس التعاون بشكل خاصّ، وغيرها من التغيّرات الجيوإستراتيجيّة التي جاءت لصالح "إسرائيل" (أمين، أبو هلال، عايش، و حواش، ٢٠١٩).

تعدّ رئاسة الرئيس "ترامب" للولايات المتّحدة الأمريكيّة الأكثر إنجازًا لـ "إسرائيل" فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة وعمليّة التسوية السلميّة، وهي بمثابة إنجاز كبير، حيث تمّ تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس بعد أكثر من عشرين عامًا من الإعلان عنه، واعترفت بها عاصمة لـ"إسرائيل"، بالإضافة إلى الاعتراف بسيادتها على هضبة الجولان، وتوقّف المساعدات الأمريكيّة للسلطة الفلسطينيّة، وأنهى حكمه بدفع أربع دول عربيّة إلى إعلان تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وهي: الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

ب. ورشة البحرين الاقتصادية

ضمن خطّة "ترامب" للسلام، أُقيمت في العاصمة البحرينيّة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م ورشة العمل الاقتصاديّة التي حملت عنوان "السلام من أجل الازدهار" (المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، وذلك بهدف إجراء مناقشات حول رؤية طموحة وإطار لمستقبل مزدهر للشعب الفلسطينيّ والمنطقة. وأعلن وزير خارجيّة البحرين "خالد بن أحمد آل خليفة" في المؤتمر (أنّ "إسرائيل" جزء أساسيّ وشرعيّ من الشرق الأوسط، وأنّ الشعب اليهوديّ جزء من تراث المنطقة) (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

ويهدف المؤتمر إلى جمع استثمارات (بخمسين مليار دولار) على مدى عشرة أعوام (الجزيرة نت، ٢٠١٩)، ويعدّ المؤتمر الشقَّ الاقتصاديّ لخطّة ترامب للسلام، وقد شاركت كلّ السعوديّة والإمارات وسلطنة عُمان إلى جانب مصر والأردن والمغرب في الورشة، وسط مقاطعة فلسطين والكويت للورشة، في حين لم تدعَ "إسرائيل"، ولكن تمّ حضور صحفيّين ورجال أعمال "إسرائيليّين" دخلوا البحرين بطريقة رسميّة من خلال جوازات سفرهم "الإسرائيليّة" (سما، ٢٠١٩).

وقال رئيس السلطة الفلسطينيّة "محمود عباس": (إنّ تحويل أمريكا القضيّة الفلسطينيّة من سياسيّة إلى اقتصاديّة هو مخالف لعمليّة السلام ومخالف لقرارات الشرعية الدوليّة، ولن نحضر إلى المنامة ولا نشجّع أحدًا للذهاب هناك) (عبيد، ٢٠١٩)، بدوره رفض "إسماعيل هنيّة"، رئيس المكتب السياسيّ لحركة حماس بشدّة، دعوة أيّ دولة عربيّة لاستضافة مؤتمرات تشكّل جسرًا للتطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ" وعلى حساب الحقوق الفلسطينيّة، وأوضح أنّ هذه الورشة تأتي في إطار الجهود الأمريكيّة و"الإسرائيليّة" لتدمير المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وأضاف أنّ المسألة ليست اقتصاديّة فقط، بل لها أهداف سياسيّة، وتهدف إلى إضعاف القضيّة الفلسطينيّة وتحويلها إلى مسألة اقتصاديّة أو إنسانيّة بدلًا من قضيّة شعب يسعى للحرّيّة والاستقلال) (موقع حركة حماس، ٢٠١٩).

من جانبها، قالت النائب في "الكنيست الإسرائيليّ" "روت فاسرمان ليندا": إنَّ (انعقاد قمّة البحرين الاقتصاديّة يدلّ على ابتعاد الدول العربيّة عن القضيّة الفلسطينيّة، وأنّ استمرار الرفض الفلسطينيّ لخطّة الرئيس "ترامب" قد يثير غضب الزعماء العرب ضدّهم. وأنّ السعوديّة تحدّثت بلسان واحد واضح مع الفلسطينيّين قائلة: "أمننا أهمّ من قضيّتكم") (ليندا، ٢٠١٩)..

وقال خبير عسكريّ "إسرائيليّ" لـ"صحيفة معاريف الإسرائيليّة": إنّ ("إسرائيل" ترى قمّة البحرين إنّجازًا نوعيًّا، حيث أظهرت الدول العربيّة المشاركة فيها استعدادها لتعزيز العلاقات مع "إسرائيل"، حتّى دون اتّخاذ قرارات فوريّة بشأن هذا الموضوع) (بن دافيد، ٢٠١٩).

وقالت "صحيفة مكور ريشون الإسرائيليّة": إنّ (قمّة البحرين هي التطبيق العمليّ لمشروع السلام الاقتصاديّ الذي دأب على إعلانه "نتنياهو" في خطاباته السياسيّة، لاسيّما خطاب مؤتمر هرتسيليا عام ٢٠٠٨م حين كان زعيمًا للمعارضة "الإسرائيليّة") (حزوني، ٢٠١٩).

ج. العلاقات "الإسرائيليّة" – السعوديّة

كانت نواة العلاقات السعوديّة – "الإسرائيليّة" في الموقف غير المؤيد لسياسات الرئيس الأمريكيّ "بارك أوباما" إزاء إيران وبرنامجها النووي، إلّا إنّ وصول الرئيس "دونالد ترامب" للرئاسة برؤيته المطابقة لـ"إسرائيل" والسعوديّة كان حافزًا كبيرًا لتنامي العلاقات بين البلدين (أبو عامر، ٢٠١٩).

وقد شكّل انتقال الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" خلال زيارته إلى منطقة الشرق الأوسط في مايو/ أيار ٢٠١٧م، مباشرةً من السعوديّة إلى "إسرائيل" بعد انتهاء قمّة عربيّة – إسلاميّة – أمريكيّة، شكلًا جديدًا للعلاقات بين "إسرائيل" والسعوديّة (STAFF، ٢٠١٧).

وهنا حصلت واقعة غير مسبوقة، هي زيارة وفد سعوديّ "إسرائيل" ولقاؤه نوّابًا في "الكنيست الإسرائيليّ" (بشارة، ٢٠١٨). وبمبادرة من وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" تمّ استضافة وفد يضمّ صحافيّين من السعوديّة والعراق، وزار الوفد متحف "ياد فاشيم" لتخليد ذكرى الهولوكوست والكنيست والأماكن المقدّسة في القدس، وعقد الوفد اجتماعات مع أعضاء كنيست ودبلوماسيّين في وزارة الخارجيّة (عرب ٤٨، ٢٠١٩).

واستضاف معهد واشنطن مناظرة بين الأمير "تركي الفيصل" ومستشار الأمن القومي "الإسرائيليّ" السابق اللواء "يعقوب عميدور"، حيث تحدّث كلّ منهما عن أهمّيّة الحوار لتحقيق السلام والأمن. كما التقى الأمير "الفيصل" بوزير الدفاع "الإسرائيليّ" "موشيه يعالون" في مؤتمر ميونخ للأمن الذي عُقد في فبراير/ شباط ٢٠١٧م في المدينة الألمانيّة (السعيد، ٢٠١٧).

وعقدت لقاءات عدّة تدور حول التحدّيات المشتركة بين الجانبين، وشملت هذه اللقاءات مسؤولين سعوديّين رفيعي المناصب بينهم اللواء "أنور عشقي" الذي يؤكّد في تصريحاته إمكانيّة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" في حال وافقت على مبادرة السلام العربيّة، وأنّ الباب مفتوح بعد ذلك للتعاون بين الطرفين حسب المصالح المشتركة (الصباح اليمني، ٢٠٢٠).

من ناحية أخرى، عقد اللواء "عشقي" اجتماعًا في واشنطن مع المدير العامّ لوزارة الخارجيّة "دوري جولد" خمس جلسات سابقة سرًّا (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩). وأعلن جولد أنّ "هناك شبكة واسعة جدًّا من المصالح المشتركة بين "إسرائيل" ودول الخليج، والتهديد المشترك هو إيران، لكنّ السؤال ليس في البحث عن هذه المصالح؛ لأنّها واضحة، وإنّما الأهمّ في كيفيّة تحسين علاقات الجانبين، خاصّة مع السعوديّة، صحيح أنّ الغرب يسعى لأن تكون هناك تصريحات علنيّة حول هذا التقارب، لكنّ الواقع لا يقول ذلك". وأضاف جولد، أنّ "هناك تعاونًا كبيرًا مجديًا وعمليًّا يحصل تحت الطاولة بين "إسرائيل"

والسعوديّة؛ لأنّ لديهما مصالح متبادلة منذ زمن بعيد، هذا ليس جديدًا، وهو يستمرّ اليوم (معهد أبحاث الأمن القومي ، ٢٠١٩).

في سياق متّصل، يتحدّث مراسل "صحيفة إسرائيل اليوم" "إيلي لاؤون"، عن التقارب الوثيق بين المملكة العربيّة السعوديّة و"إسرائيل" في عدم السماح للنفوذ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، وأشار إلى مدى دفء العلاقات بين الرياض و"تل أبيب" من خلال الموافقة السعوديّة على استخدام أجوائها للطائرات القادمة والمغادرة من "إسرائيل"، ولكن لا يزال السعوديّون لم يعلنوا عن أيّ اتصالات مع "إسرائيل" (لاؤون، ٢٠١٩)..

أمّا ما يثبت نموّ العلاقات "الإسرائيليّة" – السعوديّة، فهو ما كشفته صحيفة "نيويورك تايمز" أنّ وليّ العهد السعوديّ "محمّد بن سلمان" عرض على رئيس السلطة الفلسطينيّة "محمود عباس" بقبول ضاحية أبو ديس المجاورة لمدينة القدس "عاصمة للدولة الفلسطينيّة" بدلًا من القسم الشرقيّ من مدينة القدس، وهو ما يتناسب مع رؤية ترامب للسلام أو ما يعرف بـ"صفقة القرن" (عربي ٢١، ٢٠١٧). كما تحدّث ولي العهد السعوديّ عن "حقّ إسرائيل في الوجود"، وعن المصالح المشتركة مع السعوديّة؛ كما سعى إعلاميّون سعوديّون إلى تهيئة المناخ لعلاقة سياسيّة رسميّة محتملة مع "إسرائيل" (صالح م.، ٢٠١٨).

تمثّل الخطر الأكبر هنا في لقاء وليّ العهد "محمّد بن سلمان" مع زعماء اليهود المؤيّدين لـ"إسرائيل" في الولايات المتّحدة، حيث أبلغهم أنّ الفلسطينيّين يجب أن يقبلوا اقتراحات "ترامب" أو يتوقّفوا عن الشكوى، وأخبرهم أيضًا أنّ القضيّة الفلسطينيّة لا تعتبر أولويّة للحكومة السعوديّة والجمهور السعوديّ، حيث يوجد قضايا أكثر إلحاحًا وأهمّيّة، لكنّ وليّ العهد تمّ كبحه من قبل والده الملك "سلمان" بشأن القضيّة الفلسطينيّة، حيث أعلن تسمية قمّة الجامعة العربيّة في الظهران عام ٢٠١٨م بـ"قمة القدس" (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

كما التقى "محمّد بن سلمان" المبعوث الخاصّ للرئيس الأمريكيّ إلى الشرق الأوسط "جينسون غرينبلات"، وكبير مستشاري ترامب "جاريد كوشنير"، حيث ناقشوا سير عمليّة السلام بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين"، وأكّد وليّ العهد السعوديّ دعم بلاده لجهود البيت الأبيض في هذا المجال (روسيا اليوم، ٢٠١٨).

وقد كثفت الإدارة الأمريكيّة برئاسة الرئيس "جو بايدن" منذ بداية العام ٢٠٢٣م حراكها السياسيّ، الهادف بشكل أساسيّ، إلى التوصّل إلى اتّفاقٍ تطبيع بين السعودية و"إسرائيل"، ووفقًا للعديد من المراقبين، فإنّ إدارة الرئيس الأمريكيّ "جو بايدن"، تضع نُصب عينيها التَوَصّل إلى مثل هذا الاتّفاق، بحلول شهر مارس / آذار من العام ٢٠٢٤م، وقبل دخولها في تفاصيل الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة القادمة.

وتشير تقارير أمريكيّة عدّة، إلى أنّ وفدًا دبلوماسيًّا إسرائيليًّا رفيع المستوى، زار واشنطن خلال أغسطس / أب ٢٠٢٣، لمراجعة الخطوط العريضة لاتّفاق التطبيع المرتقب، وتُضيف التقارير أنّ الوفد كان برئاسة وزير الشؤون الإستراتيجيّة "الإسرائيلي" "رون ديرمر"، وأنّه عقد اجتماعات في البيت الأبيض، في السابع عشر من أغسطس/ آب الماضي، والتقى مستشار الأمن القوميّ للبيت الأبيض "جيك سوليفان"، ومستشار الرئيس الأمريكيّ الأوّل للشرق الأوسط "بريت ماكغورك"، وكبير مستشاري الرئيس للطاقة "آموس هوكستين"، وهم المسؤولون الأمريكيّون الثلاثة الذين يُشرفون على الجهود الدبلوماسيّة، الهادفة للتطْبيع بين "إسرائيل" والمملكة العربية السعوديّة (BBC عربي، ٢٠٢٣).

وفي رسالة واضحة عن الجهود المبذولة لدخول السعودية لمسار التطبيع مع "إسرائيل" قال ولي العهد السعوديّ "محمّد بن سلمان" في مقابلة أجراها مع شبكة "فوكس نيوز" الأمريكيّة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣م "لدينا مفاوضات جيّدة مستمرّة حتّى الآن، علينا أن نرى إلى أين ستصل الأمور، نأمل أن يؤدّي ذلك إلى تسهيل حياة الفلسطينيّين وجعل "إسرائيل" لاعبًا في الشرق الأوسط"، وأضاف "نقترب كلّ يوم أكثر، ويبدو الأمر جدّيًا لأوّل مرة، سنرى كيف ستسير الأمور" (عربي، ٢٠٢٣).

وضمن مساعي تطوير العلاقات السعوديّة – "الإسرائيليّة" وقّعت السعوديّة في يوليو/ تموز ٢٠٢٣م اتّفاقيّة مع منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) تعهّدت فيها بالسماح لممثّلين "إسرائيليّين" بالمشاركة في اجتماع لجنة التراث العالميّ لـ(يونسكو) الذي تستضيفه العاصمة السعوديّة، الرياض في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣م، وفي خطوة علنيّة لتطوّر العلاقات وصل وفد "إسرائيليّ" إلى الرّياض عبر دولة الإمارات، في أوّل زيارة رسميّة للسعوديّة، للمشاركة في فعاليّات الدورة الـ٤٥ للجنة التراث العالميّ التابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثّقافة (يونسكو)، ويضمّ الوفد "الإسرائيليّ" ممثّلين عن وزارة الخارجيّة وسلطة الآثار في "تل أبيب" برئاسة رئيس المنظمة الدوليّة بوزارة الخارجيّة "أمير فايسبورد"، وعضويّة كلّ من سفير "إسرائيل" لدى (اليونسكو) "حاييم أسراف"، ورئيس سلطة الآثار "إيلي إسكوزيدو"، بالرّغم من هذه المشاركة الرسميّة نشرت وسائل الإعلام "الإسرائيليّة" أنّ السعوديّة، رفضت منح تأشيرة دخول إلى أراضيها لكلّ من وزير الخارجيّة "إيلي كوهين"، ووزير التربية والتعليم "يوآف كيش"، للمشاركة في المؤتمر، وهو ما دفع الإدارة الأمريكيّة للتدخل لدى "الاحتلال الإسرائيليّ" بعدم وضع الرياض في موقف محرج كنتيجة للإجراءات السعوديّة تجاه الوزيرين "الإسرائيليّين" بينما يجري العمل على اتّفاق التطبيع الثنائيّ الأكثر أهمّيّة، وقد تراجعت وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" بناءً على طلب الأميركيّين، فلم يشارك الوزيران، واقتصر الأمر على مسؤولين من المستوى المهنيّ (بيرمان، ٢٠٢٣).

بالإضافة إلى ذلك، ازداد الاهتمام بشراء التكنولوجيا "الإسرائيليّة" للاستخدام في التجسّس على المعارضين السياسيّين ومراقبة أنشطتهم وتتبّعها، وفي مايو/ أيار ٢٠١٩م، اتّهم فريق تطبيق (واتساب WhatsApp) مجموعة (إن إس أو NSO) "الإسرائيليّة" باستخدام تكنولوجيا (بيغاسوس للتجسّس Pegasus) لاختراق التطبيق ومراقبة الصحافيّين والنشطاء والحقوقيّين وإنشاء قاعدة بيانات عنهم قبل بيعها للمملكة العربيّة السعوديّة (Sabbagh, ٢٠١٩)

يعتقد الباحث أنّ العلاقات "الإسرائيليّة" – السعوديّة تعدّ الأكثر تعقيدًا من باقي دول الخليج، فالسعوديّة مترّددة في الاندفاع على طريق تطبيق العلاقات مع "إسرائيل"، على الرغم من بعض المؤشرات المعبّرة التي برزت في السنوات الأخيرة، وأدوار لعبها الأمير "تركي الفيصل" واللواء "أنور عشقي" لتمهيد طريق التقارب بينهما.

د. العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتيّة

تسير العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتيّة بخطى متسارعة بسبب ثلاثة عوامل هي: "العداء لإيران، وكراهية الإخوان المسلمين، والقناعة المشتركة بأنّ السلام مع الفلسطينيّين من الصعب تحقيقه"، فالإمارات باتت ترى أنّ هناك واقعًا ملحًّا جديدًا يطغى على منطق حلّ الدولتين الذي يعدّ شرطًا واجبًا لإنجاح عمليّة سلام شاملة وتطبيع العلاقات، وعليه فإنّ القضيّة الفلسطينيّة لم تعدّ من أولويّاتها بعد أن فقدت أهمّيّتها لدى صنّاع القرار الإماراتيّين بل سعت الإمارات خلف الكواليس إلى الترويج لسرديّة واقع جديد يقلّل من شأن القضيّة الفلسطينيّة ومركزها على قائمة الأولويّات، وقد تجسّد ذلك من خلال انتشار مفاجئ لوسم "فلسطين ليست قضيّتي" عبر موقع "تويتر" في كلّ من الإمارات، والسعوديّة، ويبدو أنّ الدولتين عملتا على توظيف جيوش من حسابات على مواقع التواصل الاجتماعيّ، لتسويق أجندتهما الإقليميّة وترويجها (البراري، ٢٠٢٠).

من جهة أخرى، بدأت ملامح تطوّر العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتيّة تظهر بشكل علنيّ منذ غياب رئيس دولة الإمارات "الشيخ خليفة بن زايد" عام ٢٠١٤م بسبب مرضه، وبروز شقيقه "محمّد بن زايد" في المشهد السياسيّ لدولة الإمارات باعتباره الحاكم الفعليّ لدولة الإمارات (عربي بوست، ٢٠١٩)، وهو ما دفع إلى تغيير شكل العلاقة بين "إسرائيل" والإمارات من الشكل السرّيّ لتأخذ الطابع العلنيّ (Rahman، ٢٠١٩). وقد شملت مجالات أمنيّة وعسكريّة وتجاريّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة.

تطوّرت العلاقات بين الإمارات و"إسرائيل"، بحسب تصريح رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م بإقامة "إسرائيل" علاقات مع ستّ دول عربيّة على الأقلّ، وأنّ وتيرة التطبيع مع الدول العربيّة تتقدّم وتأخذ منحى تصاعديًّا (حساب تويتر بنيامين نتنياهو، ٢٠١٩)،

ويعدّ مجال التعاون الأمنيّ والعسكريّ هو أحد أهمّ مجالات التعاون بين الإمارات و"إسرائيل". وأبرز المجالات العسكريّة هي التدريبات المشتركة والمناورات الجوّيّة، وصفقات بيع الأسلحة والمعدّات العسكريّة، والمنظومات الدفاعيّة والطائرات المسيّرة وتبادل الوفود الأمنيّة والعسكريّة بين الجانبين (الحلو، ٢٠٢١)، كما تعاقدت شركة "أبو ظبي مار" مع الشركة الألمانيّة "تيسنكروب" لبناء سفن حربية لصالح "إسرائيل" وحماية منشآت حقول الغاز "الإسرائيليّة" في البحر المتوسط (متراس، ٢٠١٩).

وفي البداية، توالت الأخبار في وسائل الإعلام "الإسرائيليّة"، حول اشتراك الإمارات في مناورات جوّيّة مشتركة جمعتها بـ"إسرائيل" وباكستان وإسبانيا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، باسم (العلم الأحمر RED FLAG) في قاعدة نيليس بولاية نيفادا، من ١٥ – ٢٦ أغسطس/ آب ٢٠١٧م؛ لاستهداف "تنظيم داعش". ومن الواضح أنّ هذه التدريبات ليست الأولى من نوعها بين الجانبين، فعبّرت عمليّة اشتراك الإمارات في مناورات جوّيّة مع "إسرائيل"، عن المراحل المتقدّمة لعمليّة تطبيع العلاقات، لتصل أشدّها في التنسيق حول توالي الضربات على "تنظيم داعش" في سوريا، وهو ما عدّته "إسرائيل" بمثابة تطبيع حقيقيّ بين الجانبين (السعيد، ٢٠١٧).

وفي مارس/ آذار ٢٠١٧م، أبريل/ نيسان ٢٠١٩م، شاركت قوّات الجوّ الإماراتيّة في تدريبات عسكريّة تحت اسم (إينيو هوس Iniohos) في اليونان، وتمّت المشاركة أيضًا من قبل "إسرائيل" (Cohen, ٢٠١٧)، وفي عام ٢٠١٨م، أعلن عن زيارة مسؤولين عسكريّين إماراتيّين لقاعدة جوّيّة في "إسرائيل" لتدريبهم ومراجعة العمليّات الخاصّة بالطائرات الحربيّة (F-٣٥) الأمريكيّة، على الرغم من نفي "إسرائيل" لذلك (AHRONHEIM، ٢٠١٨).

أمّا على المستوى السياسيّ، فقد شهد التطبيع الإماراتيّ مع "إسرائيل" تناميًا ملحوظًا. فالتقى "نتنياهو" في مارس/ آذار ٢٠١٨م في واشنطن، مع سفيري دولة الإمارات العربيّة والبحرين حين كانا يجتمعان مع بعض الصحفيّين الأمريكيّين، وتحدّثوا معًا حول إيران (نحمياس، ٢٠١٨).

ويقول الكاتب في "موقع ويلّا الإسرائيليّ" "عومري نحمياس": إنّ (العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات تتحسن وتقترب، وكان آخر دليل على ذلك اللّقاء بين سفيري البلدين "رون دريمر" و"يوسف العتيبة" في حفل العشاء الذي نظّمه المعهد اليهوديّ لأبحاث الأمن القوميّ في واشنطن في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨م) (نحمياس، ٢٠١٨).

بالإضافة إلى ذلك، قامت وزيرة الثقافة والرياضة "الإسرائيليّة" "ميري ريغف"، بزيارة "أبو ظبي" في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٨م (القدس العربي، ٢٠١٩)، وشارك في المؤتمر الذي عقد في دبي وزير الاتّصالات "الإسرائيليّ" "أيّوب قرّا". كما زار وزير الخارجيّة والاستخبارات "الإسرائيليّ" "يسرائيل كاتس"،

"أبو ظبي" في يوليو/ تموز ٢٠١٩م، لحضور المؤتمر البيئيّ الذي نظّمته الأمم المتّحدة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، وزار أيضًا وفد من وزارة العدل "الإسرائيليّة"، بقيادة نائبة المدّعي العام، "دينا زيلبر"، أبو ظبي في ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٩م، لحضور مؤتمر دوليّ حول مكافحة الفساد (أبو هلال، ٢٠٢١).

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" وبشكل رسميّ عن زيارة وفد "إسرائيليّ" للإمارات برئاسة المدير العامّ للوزارة "يوفال روتم" وبمشاركة مسؤولين كبار من ديوان رئاسة الوزراء والوزارات الأخرى لدولة الإمارات في ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٩م وعقده لقاءات سرّيّة مع كبار المسؤولين الإماراتيين، وتوقيع الوفد اتّفاقًا رسميًا بشأن مشاركة "إسرائيل" في معرض "إكسبو دبيّ"، والبدء بتجهيز الجناح "الإسرائيليّ" الخاصّ بالمعرض (الجزيرة نت، ٢٠١٩). وقد أكّد "نتنياهو" مشاركة "إسرائيل" في معرض "إكسبو دبي" (الخليج أون لاين، ٢٠٢٠)، وكتب "نتنياهو" على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" باللغة العربيّة: إنّ ("إسرائيل" ستشارك في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠م)، المقرر عقده بين ٢٠ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٠م و١٠ أبريل/ نيسان ٢٠٢١م (حساب تويتر بنيامين نتنياهو، ٢٠١٩).

وفي مارس/ آذار ٢٠١٨م، التقى سفيرا الإمارات والبحرين مع "نتنياهو" في واشنطن في حفل عشاء وصف بالودّيّ وفقًا لتقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست ووكالة الأسوشيتد برس (صالح م.، ٢٠١٨).

كذلك، كان للسفير الإماراتيّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة "يوسف العتيبة"، دور بارز في إيجاد حالة من الانسجام العالي في القضايا السياسيّة المشتركة بين الإمارات و"إسرائيل" والتي نجم عنها المزيد من التفاعلات السياسيّة المشتركة، وذلك وفق ما نشر من تسريبات عام ٢٠١٧م لرسائل الإيميل الشخصيّ له (سعيد، ٢٠١٧)، كما عمل "العتيبة" على الترويج للتطبيع الإماراتيّ – "الإسرائيليّ" من خلال الصحف "الإسرائيليّة"، حيث نشر مقالًا سياسيًا بصحيفة يديعوت أحرنوت العبرية في ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م (محمود، ٢٠٢٠). بعنوان "الضمّ أو التطبيع"(Al Otaib, ٢٠٢٠) . وجاء هذا المقال بعد ثلاثة أيام فقط من هبوط طائرة إماراتية في مطار "بن غوريون" في "إسرائيل". وأعلنت الإمارات حينها أنّ هذه الطائرة كانت محمّلة بالمساعدات للشعب الفلسطينيّ في مواجهة فيروس كورونا، ولكن كان واضحًا أن هذا لم يكن سبب الهبوط. ورفضت السلطة الفلسطينيّة استلام هذه المساعدات بسبب عدم تنسيق الإمارات المسبق معها (صوافطة، ٢٠٢٠)، وفي ١٧ من الشهر نفسه، شارك وزير الدولة الإماراتيّ للشؤون الخارجيّة، "أنور قرقاش"، في المؤتمر السنويّ الافتراضيّ للجنة اليهوديّة – الأميركيّة، وألقى خطابًا قال فيه: (إنّ التواصل مع "إسرائيل" يمثّل أهمّيّة كبيرة وسوف يؤدي إلى آفاق أفضل من الطرق الأخرى التي تمّ اتّباعها في الماضي) (الشرق القطرية، ٢٠٢٠)

كان بإمكان السفير نشر المقال بأيّ صحيفة غربيّة أكثر انتشارًا وحضورًا إلّا إنّ السفير حاول الظهور للمجتمع "الإسرائيليّ" لإثبات مدى تطوّر العلاقات الإماراتيّة – "الإسرائيليّة".

وتتابعت علنًا مظاهر التطبيع، وحضر مسؤولون عرب مؤتمرات دوليّة بجانب مسؤولين "إسرائيليّين". ففي ١٣ و١٤ فبراير/ شباط ٢٠١٩م، شارك مسؤولون خليجيّون إلى جانب مسؤولين "إسرائيليّين" في المؤتمر الوزاري الدوليّ لتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط، الذي عقد في العاصمة البولندية وارسو، كان الهدف من المؤتمر تشكيل تحالف دوليّ لمواجهة إيران (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

وأعلن "نتنياهو" في ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م أنّ "إسرائيل" ستوقّع اتفاقًا مع الإمارات التي لا تقيم علاقات دبلوماسيّة معها، وذلك بشأن التعاون لمحاربة فيروس كورونا، وفي اليوم التالي أرسلت الإمارات (١٠٠ ألف عبوة) تشخيص فحص كورونا إلى "إسرائيل" في إطار التعاون بينهما في مكافحة الفيروس، وقد أعلنت صحيفة "يديعوت أحرنوت" إطلاق الإمارات مشروعًا مشتركًا مع "إسرائيل" في إطار مكافحة كورونا (الحاج، ٢٠٢٠)، إذ ذكرت وكالة أنباء الإمارات أنّ شركتين إماراتيّتين أطلقتا مشاريع في مجال الطب ومكافحة كورونا مع شركتين "إسرائيليّتين"، وفي ٣ يوليو/ تموز ٢٠٢٠م وقّعت شركتا (رافاييل للأنظمة العسكريّة المتقدّمة و"إسرائيل" لصناعات الطيران والفضاء) اتّفاقًا مع مجموعة (٤٢ الإماراتيّة) لتطوير حلول تكنولوجيّة في مكافحة كورونا (وكالة أنباء الإمارات، ٢٠٢٠)

أمّا على المستوى الثقافيّ والرياضيّ، فأعلن اتّحاد رياضة الجودو، مشاركة منتخب "إسرائيل" في بطولة "غراند سلام" العالميّة للجودو في أبو ظبي في العام ٢٠١٨م، هذا وسبق أن شارك المنتخب "الإسرائيليّ" في البطولة نفسها التي نظّمت عام ٢٠١٧م (السعيد، ٢٠١٧)، وسمحت الإمارات للرياضيّين "الإسرائيليّين" المشاركة في بطولة الجودو عام ٢٠١٨م برفع العلم "الإسرائيليّ" وعزف النشيد "الإسرائيليّ" "هاتيكفا" (حمود، ٢٠٢٠).

وقالت الكاتبة في صحيفة مكور "الإسرائيليّة" "ريشون دوتان ميلاخ": إنّ واقعة استماع النشيد الوطنيّ الإسرائيليّ "هاتكفاه" في أبو ظبي هي واحدة من الأحداث الأسطوريّة في تاريخ "إسرائيل"/ وبعد أن سمح برفع العلم "الإسرائيليّ" وترديد النشيد القوميّ "الإسرائيليّ"، وبالرغم من أنّ ذلك جاء بفعل الضغوط التي مارسها اتّحاد الجودو العالميّ، فإنّ المسؤولين الإماراتيّين لم يتضرّروا أو يكونوا غير مرتاحين من هذا السلوك "الإسرائيليّ" على أرضهم (ميلاخ، ٢٠١٨).

وشارك فريقان إماراتيّ وبحرينيّ في سباق دوليّ للدرّاجات الذي انطلق من القدس المحتلّة (٤ مايو/ أيّار ٢٠١٨م)، ضمن احتفالات "إسرائيل" بذكرى قيامها السبعين، وبنقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس (صالح م.، ٢٠١٨)، في وقت كان يحيي الشعب الفلسطينيّ ذكرى النكبة الفلسطينيّة السبعين.

أمّا على المستوى الاستخباريّ فتعاقدت الإمارات في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٨م مع مجموعة (إن إس أو NSO) "الإسرائيليّة" لشراء تقنية متطوّرة لاختراق الهاتف المحمول "الموبايل"، بهدف التجسّس على مختلف أعدائها سواء داخليًّا أو خارجيًّا، بمن فيهم المعارضين والصحفيّين والمثقّفين (المركز العربي، ٢٠٢٠)، وفي شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠م، طلبت منظّمة العفو الدوليّة من "إسرائيل" إلغاء ترخيص شركة (إن إس أو NSO) ومنعها من تصدير منتجاتها التي تستخدم في هجمات قاسية ضدّ نشطاء حقوق الإنسان في دول مختلفة، بما فيها الإمارات (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٠).

وبالفعل خرجت العلاقات "الإسرائيليّة" – الإماراتية إلى العلن خلال رئاسة "دونالد ترامب" للولايات المتّحدة، باعتبار أنّ العدو الرئيس لهذه الدول هو إيران. متجاهلة ما تمّ الاتّفاق عليه سابقًا في الاجتماعات العربيّة بشأن رفض التسوية السياسيّة والتطبيع مع "إسرائيل" قبل حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة.

من هنا تمكّنت "إسرائيل" بشكل رئيس من تحقيق هدفها الأهمّ بالتوصّل إلى اتّفاق للتطبيع مع الإمارات، فقد أعلن البيت الأبيض في ١٣ أغسطس/آب ٢٠٢٠م عن تحقيق اتّفاق سلام "تاريخيّ" بين دولة الإمارات العربيّة المتّحدة و"إسرائيل"، وفي تغريدة للرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" على موقع "تويتر"، نصّ البيان المشترك للاتّفاق، "إنّ الرئيس "دونالد ترامب"، ورئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو"، ووليّ عهد أبو ظبي "محمّد بن زايد" تحدّثوا اليوم ١٣ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م، وتوصلوا إلى تطبيع العلاقات بشكل كامل بينهم (BBC عربي، ٢٠٢٠).

وقد شارك "نتنياهو" في نشر تغريدة "ترامب"، وعلّق عليها بالقول: (يوم تاريخيّ) (حساب تويتر بنيامين نتنياهو، ٢٠٢٠)، أمّا ولي عهد أبو ظبي الشيخ "محمّد بن زايد"، فقال في تغريدة له: (في اتّصالي الهاتفيّ مع الرئيس الأمريكيّ ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيليّ نتنياهو، تمّ الاتّفاق على إيقاف ضمّ "إسرائيل" للأراضي الفلسطينيّة، ووضع خطّة طريق نحو تعزيز التعاون المشترك وصولًا إلى علاقات ثنائيّة) (حساب تويتر محمد بن زايد، ٢٠٢٠). وفيما يتعلّق بالوزير الإماراتيّ للشّؤون الخارجيّة "أنور قرقاش"، فأعرب في تغريدة له (أنّ هناك العديد من المبادرات والمحطّات السياسيّة التي شهدتها المنطقة، مثل كامب ديفيد ومدريد وأوسلو وواي ريفر وأنابوليس وغيرها. كما تسعى الإمارات اليوم لتمثيل فرصة جديدة لإحياء السلام مع تجميد "إسرائيل" ضمّ الأراضي الفلسطينيّة) (حساب تويتر أنور قرقاش، ٢٠٢٠)

وقد حاولت الإمارات إيجاد انطباع بأنّها نجحت في دعم قضيّة فلسطين من خلال هذه الاتّفاقيّة، حيث أشار البيان الثلاثيّ إلى تأجيل "إسرائيل" إعلان ضمّ أراضٍ فلسطينيّة، والذي تمّ حسمه سابقًا بسبب الصراعات الحكوميّة في "إسرائيل". وأكّد "نتنياهو" في المؤتمر الصحفيّ الذي عقده بعد صدور البيان الثلاثيّ أنّه ما زال يصرّ على مشروع الضمّ وأنّه سيتمّ النظر فيه في الوقت المناسب (المركز العربي، ٢٠٢٠).

لا يخفي الإعلان المشترك اعتماده على المقاربة التي تبنتها إدارة "ترامب" منذ بداية قيادته للبيت الأبيض، حيث يرون أنّ تحقيق السلام بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين" لا يمكن تحقيقه إلّا عن طريق المقاربة الإقليميّة، على أساس أنّ ذلك سيخدم مشروع الولايات المتّحدة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في محاربة التوسّع الإيرانيّ فيها. وتسعى هذه المقاربة لتقديم حوافز في اتّجاهين، الأوّل لـ"إسرائيل" ويمكن تحقيقه عن طريق الاعتراف بها وتقاربها مع بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ ومحور الاعتدال العربيّ، والثاني، لدول الخليج ومحور الاعتدال العربيّ الذي يريد المزيد من الانخراط الأمريكيّ في المنطقة وخاصّة في محاصرة النفوذ الإيرانيّ في العراق وسوريا واليمن (أبو ارشيد، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، شدّد الإعلان الثلاثيّ المشترك على أنّ التطبيع الكامل بين دولة الإمارات و"إسرائيل" سيتمّ تحقيقه. وأنّه سيتمّ عقد اجتماعات بين الجانبين خلال أسابيع قليلة للتوقيع على اتّفاقيّات ثنائيّة في مجالات متعدّدة وشاملة، على سبيل المثال إنشاء سفارات، وتوقيع اتّفاقيّات للاستثمار والسياحة والرحلات الجوّيّة المباشرة والأمن والاتّصالات والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحّيّة والثقافة والبيئة (المركز العربي، ٢٠٢٠).

بناء على ما تمّ ذكره أعلاه، يدلّ البيان الثلاثيّ المشترك بوضوح على أنّ إقامة علاقات طبيعيّة بين الإمارات و"إسرائيل" سيساعد على تعزيز العلاقات بين أكثر الشركاء لأمريكا أهمّيّة. وبالتّالي، سوف تكون الولايات المتّحدة، بالتّعاون مع الجانبين، في موقع ملائم لإطلاق أجندة إستراتيجيّة للشرق الأوسط للتعاون الدبلوماسيّ والتجاريّ والأمنيّ. وفي اتّفاق السلام بينهما، يؤكّدون على أنّ الدول الثلاث تتشارك في نظرتها للتهديدات والفرص في المنطقة (أبو ارشيد، ٢٠٢٠)، وفي خطابه في العاصمة السعوديّة (الرياض) في مايو/ أيار ٢٠١٧م، أكّد "ترامب" أنّه سيعمل على احتواء إيران وعزلها عن المنطقة وزيادة مبيعات الأسلحة لدول الخليج لتعزيز الأمن الخليجيّ، ترامب لم يتوانَ عن إعلان نيّته دمج "إسرائيل" في منظومة المنطقة العربيّة الأمنيّة، حيث أعلن: (إنّ ما حدث مع إيران يجعل "إسرائيل" قريبة من أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط) (Holland & Mason, ٢٠١٧) .

ويعدّ التطبيع إنجازًا كبيرًا لـ"الإسرائيليّين"، إذ يعتقد "نتنياهو" بأنّ قوّة "إسرائيل" ستُجبر العرب على الاعتراف بخيار وجودها الوحيد، وترى "إسرائيل" أنّ السلام مع مصر والأردن لم يكن كافيًا، فاتّجهت نحو دول مجلس التعاون الخليجيّ ودول عربيّة أخرى لتعزيز شرعيّتها بعمليّة التطبيع (السيد، وآخرون، ٢٠٢١)..

وقد صرّح وزير الخارجيّة الأمريكيّ "مايك بومبيو" قبل مراسم توقيع اتّفاقيّة السلام في البيت الأبيض بأنّ الإمارات والبحرين يدركان خطورة التهديد الذي تمثّله إيران، لذا يعملان الآن مع "إسرائيل" على إقامة علاقات أمنيّة واقتصاديّة (الجزيرة نت، ٢٠٢٠)، وفي ذات الإطار، كتب وزير الخارجيّة الإماراتيّ "عبد الله بن زايد" مقالًا في صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكيّة قبل يوم واحد من التوقيع على الاتّفاقيّتين؛ وأشار إلى أنّ تطبيع العلاقات بين الإمارات و"إسرائيل" وإعلان البحرين عن تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" يمثّل فرصة لمواجهة التحدّيات التي تواجه المنطقة. كما أشار ضمنيًّا إلى تيّارات "الإسلام السياسيّ" وإيران وتركيا بقوله: (وجود دول وتيّارات تدافع عن أشكال التطرّف وتهاجم أميركا و"إسرائيل" والإمارات، ويروّجون للصّراع والفوضى وعدم الاستقرار ويهاجمون اتفاق السلام مع "إسرائيل". ويعتبر التوقيع على اتّفاق السلام ردًّا مناسبًا عليهم) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

ولهذه الأسباب، شهد البيت الأبيض مساء ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م مراسم توقيع اتّفاقات "أبراهام" للسلام بين دولة الامارات العربيّة المتّحدة و"إسرائيل"، وحضر مراسم التوقيع عن الجانب "الإسرائيليّ" رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" بينما مثل دولة الإمارات وزير خارجيّتها "عبد الله بن زايد" (روسيا اليوم، ٢٠٢٠).

وبناءً على توقيع اتّفاقات "أبراهام" افتتحت "إسرائيل" سفارتها في العاصمة الإماراتيّة "أبو ظبي" في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ وكان القائم بأعمال السفير "الإسرائيليّ" لدى الإمارات "إيتان نائيه" على رأس البعثة الدبلوماسيّة لـ"إسرائيل"، وذلك بعد ٥ أسهر من توقيع الطرفين اتّفاقيّة السلام (الحرة، ٢٠٢١)، وفي ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م افتتح وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ"، السفارة "الإسرائيليّة" في "أبو ظبي"، وذلك خلال أوّل زيارة رسميّة لوزير "إسرائيليّ" عقب توقيع اتّفاق السلام مع الإمارات ووصول السفير "الإسرائيليّ" للإمارات (CNN عربي، ٢٠٢١).

كما وصل في ١ مارس/ آذار ٢٠٢١م أوّل سفير إماراتيّ لدى "إسرائيل"، وهو "محمّد آل خاجة"، في أوّل زيارة رسميّة له، وقدّم أوراق اعتماده إلى "الرئيس الإسرائيليّ" "رؤوفين ريفلين"، وقال "آل خاجة" في مقال مشترك مع القائم بأعمال السفارة "الإسرائيليّة" في أبو ظبي، "إيتان نائيه"، إنّه سيعقد اجتماعات مع رئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "نتنياهو" ووزير الخارجيّة "جابي أشكنازي"، عقب تقديمه أوراق اعتماده للرئيس "الإسرائيليّ" إضافة إلى البدء في تحديد موقع السفارة الإماراتيّة في "تل أبيب" (أرناؤوط، ٢٠٢١).

إلّا أن دوافع اتّفاقات "أبراهام" تبعد كلّ البعد عن معاهدة السلام المصريّة – "الإسرائيليّة" "كامب ديفيد"، ومعاهدة السلام الأردنيّة – "الإسرائيليّة" "عربة"، واللتين استندتا على مبدأ إقامة سلام مقابل استرداد الأراضي التي احتلّتها "إسرائيل"، حيث تمّ إغفال القضيّة الفلسطينيّة إلى حدٍ كبير في اتّفاقات "أبراهام"، وهي عبارة عن اتّفاقات ثنائيّة تركّز على المصالح الأمنيّة للدّول الأطراف في مواجهة التهديد الإيرانيّ، بالإضافة إلى مصالح اقتصاديّة وإستراتيجيّة.

وتتحدّث "أبو ظبي" أنّ اتّفاق السلام قدّم منفعة للفلسطينيّين، فبحسب وزير الدولة الإماراتيّ للشؤون الخارجيّة "أنور قرقاش"، شكّلت اتّفاقات "أبراهام" "الضربة القاضّية" لضمّ الأراضي الفلسطينيّة، لكنّ المفارقة أنّ قلّة من الفلسطينيّين –هذا إن وجدوا– يوافقون على هذا الرأيّ، وفي الواقع هذه الفكرة ليست سوى ستار لمصالح الإمارات الفعلية (البراري، ٢٠٢٠).

وفي تعليق "بنيامين نتنياهو"، خلال المؤتمر الصحفيّ على إنجاز اتّفاق السلام مع الإمارات، قال: (إنّ الاتّفاق مع الإمارات يدشّن حقبة جديدة من العلاقات بين "إسرائيل" والعالم العربيّ، وإنّه لا تغيير على مخطّط الضمّ، وإنّ الضمّ أرجئ فقط، مشيرًا إلى أنّ المستوطنات في الضفة الغربيّة، ستبقى، لكنّه استدرك: "أنّه ملتزم بالضمّ"، لكن كما قلت لن يتمّ تطبيق السيادة (على أراضٍ في الضفة الغربية المحتلّة) إلّا بالتنسيق الكامل مع الأمريكيّين، مضيفًا، أنّ ثمّة اليوم دولًا عديدة ترى "إسرائيل" حليفًا إستراتيجيًّا للاستقرار والأمن، وكذلك السلام، مشيرًا إلى أنّه "ستنضمّ دول عربيّة وإسلاميّة إضافيّة إلى دائرة السلام مع "إسرائيل". السلام المبنيّ على التعاون الاقتصاديّ المتين، والاحترام المتبادل، سلام حقيقيّ وليس سلامَ شعارٍ "سلام مقابل سلام") (مغربي، ٢٠٢٠).

إنّ تصريح "نتنياهو" هذا يتنافى مع ما صرّح به وليّ عهد أبو ظبي، "محمّد بن زايد" أو وزير الدولة الإماراتيّ للشؤون الخارجيّة "أنور قرقاش"، من خلال التلاعب بالكلمات، من إيقاف الضمّ أحيانًا وتجميده حينًا آخر، ليأتي "نتنياهو" ليؤكّد أنّ الكلمة المستخدمة هي التأجيل، دون أن يتلقّى على تصريحه أيّ تعليق أو تعديل من طرف الإمارات، كما استطاع في مؤتمره الصحفيّ أن يدشّن لحقبة جديدة وقاعدة جديدة في ساحة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" سيكون لها ما لها، ألا وهي قاعدة "السلام مقابل السلام" بديلًا عن قاعدة "الأرض مقابل السلام".

بالإضافة إلى ذلك، إذا تمّ وضع قرارات الشرعية الدوليّة على أساس "الأرض مقابل السلام" في السياق الفلسطينيّ/ العربيّ – "الإسرائيليّ"، فإنّ اتّفاقات "أبراهام" لم تأخذ بعين الاعتبار تلك القاعدة بشكل كامل، ممّا يتناقض مع التزامات الإمارات وفقًا لقرارات القمة العربيّة التي أقرّت "مبادرة السلام العربيّة" في عام ٢٠٠٢م.

ويقول "نتنياهو" (بأنّ هذا الاتّفاق يمثّل اتّفاق السلام الأوّل بين "إسرائيل" ودولة عربيّة منذ ستّ وعشرين سنة، ويتميّز بمواقفه المبنيّة على قيمتي السلام والقوّة، والتي تحدّدان مسار السلام بشكل جديد. وأعلن: "بموجب ذلك، إنّ "إسرائيل" لن تكون مطالبة بالانسحاب من أيّ مناطقٍ كجزءٍ من هذا الاتّفاق) (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

فالاتّفاق أسهم في تعزيز فكرة "نتنياهو" التي تفيد بأنّه من الممكن تطبيع العلاقات مع الدول العربيّة من دون حلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وبتعبير آخر كسبت مزاعم "إسرائيل" بأنّ القضيّة الفلسطينيّة لم تعد تشكّل أولويّة بالنسبة للدول العربيّة مزيدًا من الصدقيّة، حتّى إنّ بعضهم يقول: إنّ معادة الصهيونيّة "لم تعد من أبرز السمات التي تجمع عليها السياسة العربيّة، بل إنّ العداء المشترك تجاه إيران وحلفائها هو ما أسهم في تقريب المسافات بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربيّة.

وتأتي اتّفاقيّة السلام بين الإمارات و"إسرائيل" وفق الرؤية الإماراتيّة مصلحة للقضيّة الفلسطينيّة لعدّة اعتبارات تفرضها المتغيرات الإقليميّة والدوليّة من بينها (النجداوي، ٢٠٢١):

- رؤية صانع القرار الإماراتيّ بأنّ القضيّة الفلسطينيّة هي محور الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وأولويّة من أولويّات السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات، وأنّ اتّفاقية السلام هي الركيزة الأساسيّة التي سيبنى عليها لاحقًا لتعزيز عمليّة السلام في الشرق الأوسط بين الطرفين الفلسطينيّ و"الإسرائيليّ".
- قد تساعد اتّفاقيّة السلام الفلسطينيّين من خلال إكسابهم مظلّة دوليّة لدعم الشعب الفلسطينيّ نتيجة ما يترتب عليها من تعاون إقليميّ ودوليّ في المجالات المختلفة.
- ترى قيادة الإمارات أنّ اتفاقيّة السلام ضرورة في ظلّ المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة المحيطة بالمنطقة العربيّة، لذلك أصبح النهج الجديد الحفاظ على مصالحها العليا لتعزيز أسس الأمن والاستقرار في المنطقة كافّة.

وبالتالي، قوبل الاتّفاق الإماراتيّ – "الإسرائيليّ" بشجب واسع من قبل الشعب الفلسطينيّ وقادة فصائله، مثل السلطة الفلسطينيّة وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلاميّ، وأعلنت السلطة الفلسطينيّة رفضها واستنكارها القويّ للإعلان الثلاثيّ الأمريكيّ – الإماراتيّ – "الإسرائيليّ" المفاجئ بشأن التطبيع الكامل للعلاقات بين "إسرائيل" ودولة الإمارات، ووصفت البيان بلغة شديدة اللهجة بواسطة المتحدث الرسمي للسلطة الفلسطينيّة، نبيل أبو ردينة: (إنّ الإمارات خانت القدس والأقصى وقضيّة فلسطين، واعترفت بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وأكّد أنّه لا يحقّ لدولة الإمارات أو أيّ شخص آخر التحدّث نيابة عن

الشعب الفلسطينيّ، ووصف ما حدث بأنّه "خيانة" و"مشين"، ودعا إلى عدم مقايضة تعليق قرار الضمّ غير الشرعي بالتطبيع) (الرجوب، ٢٠٢٠).

وفي نفس السياق، طالب الأمين العامّ للجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينيّة "صائب عريقات"، الأمين العامّ للجامعة العربيّة "أحمد أبو الغيط" بالاستقالة ما لم يتم إصدار بيان يدين اتّفاق التطبيع "الإسرائيليّ" – الإماراتي، معتبرًا الخطوة الإماراتيّة طعنة كبرى في ظهر الشعب الفلسطينيّ، وأنّ فلسطين لن تكون قربانًا يقدّم في معابد اللؤم والتمحور السياسيّ خارج المنطقة، ففلسطين والقدس أهمّ من كلّ عواصم العرب والمسلمين والعالم، كما أعلن وزير الخارجيّة الفلسطينيّ "رياض المالكي" استدعاء السفير الفلسطينيّ من دولة الإمارات على الفور (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

كذلك عبّرت حركة المقاومة الإسلاميّة "حماس" عن رفضها لاتّفاق السلام الإماراتيّ – "الإسرائيليّ"، وقال عضو المكتب السياسيّ للحركة "موسى أبو مرزوق"، (بأنّ الاتّفاق يعدّ مكافأة لـ"الاحتلال الإسرائيليّ" وتشجيعًا له على جرائمه ضدّ الشعب الفلسطينيّ) (BBC عربي، ٢٠٢٠).

وعبّرت حركة الجهاد الإسلاميّ عن إدانتها لاتّفاق التطبيع، وقال المتحدّث باسم الحركة "داود شهاب": إنّ هذا الاتّفاق يخالف إجماع الدول العربيّة، ويسمح بتشريع الاحتلال، ويساعد "الحكومة الإسرائيليّة" على الخروج من وضعها المأزوم وأزماتها المتعدّدة (وكالة أنباء فارس، ٢٠٢٠).

ولم يتردّد مساعد وزير الخارجيّة الإماراتيّ للشؤون الخارجيّة والثقافية والدبلوماسية العامة، "عمر غبّاش" في الردّ على تلك الانتقادات الفلسطينيّة الموجّهة لاتّفاقات "أبراهام"، وحاول تبرير الاتّفاق بسبب دور الإمارات كدولة مستقلّة بعيدًا عن قرار الفلسطينيّين في تحديد طبيعة العلاقة بـ"إسرائيل" (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

في غضون ذلك، أثار توقيع اتّفاقات "أبراهام" وما تلاه من إعلانات عن خطط وبرامج وتعاون مشترك بين الإمارات و"إسرائيل" في جميع المجالات، شكوكًا بأنّ هذه الخطوة ليست لإنهاء الصراع بين دولة عربيّة و"إسرائيل"، بل هو تعبير عن تحالف معها، خاصّة مع التمهيد الطويل لهذا التحالف والذي رعته الأطراف الأمريكيّة منذ سنوات، في إطار رؤية تدافع عن قضايا المنطقة ومساعٍ لمواجهة ما يعتبره الجانبان تهديدات مشتركة (الحاج ع.، ٢٠٢٠).

وتوصلت إلى أنّ اتّفاقات "أبراهام" مثّلت نقطة تحوّل إستراتيجيّة في الموقف العربيّ والخليجيّ تجاه "إسرائيل"، كونه مخالفًا لأسس التسوية السياسيّة التي أكّدت على مبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربيّة التي ربطت التطبيع مع "إسرائيل" بتحقيق تسوية سياسيّة، تضمن قيام دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس.

هـ. العلاقات "الإسرائيليّة" – البحرينية

حدث تطوّر ملحوظ في العلاقات "الإسرائيليّة" – البحرينيّة، حيث أكّد وزير خارجيّة البحرين "خالد بن أحمد آل خليفة" أنّ "إسرائيل" وجدت لتبقى، ولها الحقّ في أن تعيش داخل حدود آمنة، وأنّ البحرين ودول عربيّة أخرى تريد التطبيع معها (الجزيرة نت، ٢٠١٩).

وخلال اجتماع سرّيّ جمع وزيرة الخارجيّة "الإسرائيليّة" "تسيفي ليفني"، مع وزير الخارجيّة البحريني، في مؤتمر الأمن في ميونخ في فبراير/ شباط ٢٠١٧م، صرّح الوزير البحرينيّ بأنّ الملك البحريني، "حمد ابن عيسى آل خليفة"، اتّخذ قرارًا بتحسين العلاقات مع "إسرائيل"، وطلب الوزير من "ليفني" نقل رسالة إلى "نتنياهو" تؤكّد رغبة البحرين في تطوير العلاقات بين الجانبين. وأعلنت "ليفني" في مقابلة مع "القناة الإسرائيليّة الـ ١٣" (أنّ البحرين متميّزة في صلاتها مع اليهود، حيث إنّ سفيرتهم في واشنطن يهوديّة، ويعيش اليهود داخلها بأمان، وأنّ زعماءهم معتدلون في نظرتهم تجاه "إسرائيل") (ضاهر، ٢٠١٩).

في الوقت نفسه، حضر "ناصر بن حمد آل خليفة"، وليّ عهد البحرين، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧م مراسم احتفال في مدينة لوس أنجلوس نظّمه مركز يهودي لإحياء ذكرى الهولوكوست "المحرقة". واجتمع مع الحاخام "إبراهام كوبر"، رئيس مركز "شيمون فيزنتال"، ونقل الحاخام "كوبر" عن الملك "حمد بن عيسى آل خليفة" اعتراضه على مقاطعة الدول العربيّة لـ"إسرائيل" والسماح للشعب البحرينيّ بزيارة إسرائيل" (المسفر، ٢٠١٧).

ونتيجة لذلك، تسارعت وتيرة الاتّصالات بين البحرين و"إسرائيل"، وبإيعاز وتعليمات من ملك البحرين زار وفد بحرينيّ مدينة القدس في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧م ضمّ (٢٤) شخصًا من جمعيّة "هذه هي البحرين" واستمرّت الزيارة (٤) أيام، لـ"بعث رسالة تسامح للإسرائيليّين"، وقد أثارت هذه الزيارة جدلًا واسعًا في العالم العربيّ؛ لأنّها كانت أوّل زيارة رسميّة معلنة من دولة خليجيّة إلى "إسرائيل" ووصفها الإعلام "الإسرائيليّ" بأنّها حدث تاريخيّ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، وتأتي الزيارة في توقيت يشهد فيه معظم الدول العربيّة والإسلاميّة ردود فعل شعبيّة غاضبة بسبب خطوة الرئيس "ترامب" بنقل سفارة بلاده لمدينة القدس المحتلّة. (الجزيرة نت، ٢٠١٧).

وواصلت البحرين خطى التطبيع، فأعلن وزير الاتصالات "الإسرائيليّ" "أيوب قرا" أنّه التقى في فبراير/ شباط ٢٠١٨م نائب رئيس مجلس الوزراء "مبارك آل خليفة" في "تل أبيب" (صالح م.، ٢٠١٨). وفي يوليو/ تموز ٢٠١٩م، التقى وزير خارجيّة البحرين "خالد بن أحمد آل خليفة" مع وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" "يسرائيل كاتس" في العاصمة الأمريكيّة واشنطن (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

ونتيجة للتطوّرات السريعة في حركة التطبيع بين "إسرائيل" والبحرين ، أعلن الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م انضمام البحرين إلى دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في إبرام اتّفاق لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ووصفها بأنّها "اتّفاقيّة السلام الثانية" بعد الإمارات. كما قال إنّه تحدّث مع ملك البحرين الملك "حمد بن عيسى آل خليفة" ورئيس وزراء "إسرائيل" "بنيامين نتنياهو" عبر الهاتف (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

وفي ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، أقيمت مراسم توقيع معاهدة السلام بين "إسرائيل" ومملكة البحرين في البيت الأبيض، وذلك برعاية من الولايات المتّحدة الأمريكيّة. كما التقى الرئيس الأمريكيّ "ترامب" وزير الخارجيّة البحريني "عبد اللطيف الزيّاني" قبيل بدء مراسم التوقيع، وأجرى مباحثات مع العاهل السعوديّ الملك "سلمان" ووليّ العهد السعوديّ "محمّد بن سلمان"، مؤكّدًا أنّ لديهما عقلًا منفتحًا وسينضمّان إلى السلام (روسيا اليوم، ٢٠٢٠)، واعتبر كبير مستشاري "ترامب" "جاريد كوشنير" التطبيع بين السعوديّة و"إسرائيل" أمرًا حتميًّا، وقال "ترامب" بأنّ منطقة الشرق الأوسط شهدت يومًا تاريخيًا للسلام (The Times of Israel، ٢٠٢٠).

وأعلن "ترامب" أنّهما اتّفقا (بأنّ البحرين ستطبّع علاقاتها الدبلوماسيّة مع "إسرائيل" بشكل كامل، وسيتمّ تبادل السفارات والسفراء، وسيتمّ بدء رحلات جوّيّة مباشرة بين البلدين، وسيتمّ إطلاق مبادرات للتعاون في مجالات عدّة، بما في ذلك الصحّة والأعمال التجاريّة والتكنولوجيا والتعليم والأمن والزراعة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

وكأوّل إجراء رسميّ عقب توقيع اتّفاقات "أبراهام" افتتح وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ" في ١ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٠م أي بعد أسبوعين من توقيع اتّفاق السلام السفارة "الإسرائيليّة" في العاصمة البحرين المنامة، وقال وزير الخارجيّة "الإسرائيليّ"، في تغريدة له عبر صفحته على تويتر: (قصصنا الشريط؛ وافتتحنا رسميًّا السفارة "الإسرائيليّة" في البحرين بحضور وزير خارجيّتها عبد اللطيف الزيّاني") (عموري، ٢٠٢١).

وفي ٣٠ مارس/ آذار ٢٠٢١م أصدر ملك البحرين مرسومًا بإنشاء بعثة دبلوماسيّة لبلاده في "تل أبيب"، وأعلنت وزارة الخارجيّة "الإسرائيليّة" أنّ وزير الخارجيّة البحرينيّ "عبد اللطيف الزيّاني" أبلغ نظيره "الإسرائيليّ" "غابي أشكنازي" قرار المنامة فتح سفارة لها في "تل أبيب"، وتعيين "خالد الجلاهمة" كأوّل سفير للبحرين في "إسرائيل". وفي ٣٠ أغسطس/ آب من نفس العام وصل السفير البحرينيّ "خالد الجلاهمة"، إلى "تل أبيب"، تمهيدًا لتسلّم مهامّه رسميًّا (الجزيرة نت، ٢٠٢١).

ولم يتمّ ذكر أيّ شيء عن الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" في البيان المشترك، وأشار وزير الخارجيّة البحرينيّ "عبد اللطيف بن راشد الزيّاني" بعد التوقيع إلى أنّه يأمل في وجود تعاون مثمر في جميع المجالات

بين البلدين، وقد دعا إلى السلام في المنطقة وحلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" في إطار حلّ الدولتين (BBC عربي، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، يتطابق الدافع لسعي البحرين على إقامة علاقات طبيعيّة مع "إسرائيل" مع الدافع الذي أعلنته الإمارات، والذي يأتي على شكل الفوائد المنتظرة والمكاسب التي سوف تخلقها هذه الاتّفاقيّة، والتي تشمل الأمن، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والتعاون العلميّ، ولكن يعتقد بعض المراقبين أنّهم يشكّكون في فوائد هذا التطبيع للبحرين، نظرًا لتفاوت القوّة بين الطرفين؛ إذ يعتقدون أنّ الاتّفاق يصبّ في صالح "إسرائيل"، بتحوّل البحرين إلى سوق للمنتجات الأمنيّة والتكنولوجيّة والعسكريّة، وهذا يمكن أن يعزّز اقتصاد "إسرائيل" بشكل ملحوظ (السيد، وآخرون، ٢٠٢١)..

هذا وتشكّل اتّفاقيّات التطبيع مع "إسرائيل" تغيرًّا عميقًا في منطقة الشرق الأوسط، وتعدّ مقاربة إدارة "ترامب" للصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" سببًا في ذلك، إذ تتمحور حول تقبّل وجود "إسرائيل" ودورها الأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ في المنطقة. وتسعى اتّفاقات "أبراهام" إلى تشكيل الوعي والثّقافة في المنطقة بحيث يسمح لـ"إسرائيل" بالاندماج فيها بدون تغيير سياساتها وسلوكها تجاه الفلسطينيّين.

ويشير التخلّي الرسميّ العربيّ عن القضيّة الفلسطينيّة، كما اتّضح في رفض جامعة الدول العربيّة إدانة التطبيع الإماراتيّ والبحرينيّ مع "إسرائيل" وخروجهما عن "المبادرة العربيّة للسلام"، إلى أنّ الاعتماد بات كليًّا الآن على الشعب الفلسطينيّ وصلابة إرادته في المقاومة، يؤكّد هذا الأمر أيضًا على أهمّيّة رفض شعوب الدول العربيّة وإفشالها أشكال التطبيع الأخرى مع "إسرائيل"، وهو ما يزيد من الفجوة بين الشعوب العربيّة وأنظمة الحكم القائمة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

باختصار، يبدو الوضع "الإسرائيليّ" ظاهريًّا موافقًا على حلّ الدولتين ويستعدّ للمفاوضات من أجل تحقيق السلام العادل والشامل، ومع ذلك، عمليًّا، قام بإنهاء فرصة حلّ القضيّة الفلسطينيّة، وسعى إلى تحويل آليّات حلّ الصراع مع الطرف الفلسطينيّ إلى حلّه بشكل منفرد مع الدول العربيّة، والانتقال إلى الحلّ الإقليميّ والسلام مع الدول العربيّة من خلال تطبيع العلاقات معهم دون الوصول إلى حلّ للقضيّة الفلسطينيّة.

و. العلاقات "الإسرائيليّة" – القطرية

من المعروف أنّ العلاقات التجاريّة بين "إسرائيل" وقطر بدأت في سنة ١٩٩٦ وبحضور "الرئيس الإسرائيليّ" السابق "شمعون بيريز"، ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات القطريّة – "الإسرائيليّة" أشكالًا متعدّدة من القطيعة والتواصل والزيارات، إلّا أنّه غلب عليها المقاطعة مع وجود بعض الزيارات والمشاركات.

ليس هذا فقط، بل وصل الموقف القطريّ إلى الصرامة في مسألة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" حيث أكّدت قطر رفضها التطبيع مع "إسرائيل" أو إقامة علاقات دبلوماسيّة معها إلّا بعد حلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، علاوة على أنّ الأمير "تميم بن حمد آل ثاني" التقى بـ "جاريد كوشنر" في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م وأكّد موقف قطر الداعي إلى الحلّ العادل للصراع الفلسطينيّ على أساس الشرعيّة الدوليّة ومبادرة السلام العربيّة، وعلى أساس حلّ الدولتين، وبتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

إضافة إلى ذلك، قال وزير الخارجيّة القطريّ "محمّد بن عبد الرحمن" في مقابلة تلفزيونيّة على قناة الجزيرة القطريّة حول انتظار قطر دورها في التطبيع: (إنّ قطر لا تستطيع القيام بأيّ دور في التطبيع مع "إسرائيل" قبل أن تلتزم هذه الأخيرة بمبادرة السلام العربيّة، وتنهي الاحتلال، وتعمل على قيام دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس الشرقية، وتسمح بعودة اللاجئين، وإذا تمّ تحقيق ذلك، فسيكون لدولة قطر دور في التطبيع) (يوسف أ.، ٢٠٢١).

وقالت مساعدة وزير الخارجيّة القطري، "لولوة الخاطر"، في مقابلة مع وكالة بلومبيرغ الأميركية (أن حلّ القضيّة الفلسطينيّة ليس التطبيع مع "إسرائيل"، بل هو تطبيق قرارات الشرعية الدوليّة وتمكين الفلسطينيّين من حقوقهم وإيجاد حلّ عادل لقضيّتهم. وأنّ جوهر الصراع مع "إسرائيل" يتعلّق بالظروف السيّئة التي يعانيها الفلسطينيّون جرّاء "الاحتلال الإسرائيليّ"، حيث يعيشون دون وطن ودولة تحت الاحتلال، وبالتّالي لا يمكن أن يكون الحلّ بعيدًا عن ذلك) (CNN عربي، ٢٠٢٠).

ز. العلاقات "الإسرائيليّة" – العُمانية

نفّذ "رئيس الوزراء الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" زيارة لسلطنة عُمان (مساء الخميس ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ حتّى صباح اليوم التّالي) وتعدّ هذه الزيارة أوّل زيارة رسميّة لـ "نتنياهو" بهذا المستوى للسلطنة؛ وقد تحقّق هذا اللقاء بفضل الجهود المستمرّة لرئيس المخابرات "الإسرائيليّة"، "يوسي كوهين"، الذي رافق "نتنياهو" في زيارته وبذل جهوده لمدّة أربعة أشهر (صالح م.، ٢٠١٨). إلى جانب زوجة "نتنياهو، سارة"، ومستشار الأمن القوميّ "مائير بن شبات" ومدير عامّ وزارة الخارجيّة "يوفال روتم" والسكرتير العسكريّ لرئيس الحكومة الجنرال "أفي بلوت" (شاليف، ٢٠١٨).

ونقلت المراسلة السياسيّة لـ"موقع ويللا الإسرائيليّ" "تال شاليف" عن مصدر "إسرائيليّ" رفيع المستوى شارك في الزيارة أنّ "حجم الحفاوة العمانيّة في الاستقبال الذي تلقّاه "نتنياهو" من السلطان "قابوس بن سعيد" كان مدهشًا، ممّا يعني أنّ الزيارة شكّلت اختراقًا جدّيًّا سياسيًا في المنطقة" (شاليف، ٢٠١٨).

أثارت الزيارة التاريخيّة التي أجراها "نتنياهو"، لسلطنة عُمان، والاستقبال الحارّ الذي تلقّاه من السلطان "قابوس"، غضبًا كبيرًا من المجتمع الفلسطينيّ والعربيّ والإسلاميّ، ولكنّها حصلت على دعم كبير من أعلى المستوى السياسيّ ومن بعض قادة دول مجلس التعاون حيث تمّ اعتبارها خطوة مهمّة نحو "التطبيع العلنيّ".

مع ذلك، وصفت الزيارة بأنّها خطوة مهمّة في تنفيذ الخطّة التي وضعها "نتنياهو" لتعزيز العلاقات مع دول الخليج والعربيّة الأخرى، حيث ستسمح هذه الخطوة باستخدام قدرات "إسرائيل" وخبراتها في مجالات الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد.

وخلال مشاركته في مؤتمر النقل الدوليّ في مسقط في ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠١٨م، قدم وزير النقل "يسرائيل كاتس" اقتراحًا لدول الخليج ودول عربيّة أخرى للانضمام إلى مشروع "سكّة حديد السلام"، والذي يهدف إلى ربط دول الخليج و"إسرائيل" والأردنّ عن طريق سكّة حديديّة. وأشار إلى أنّ الفائدة ستصل للفلسطينيّين من خلال ربطهم بميناء حيفا ودول الخليج العربيّ (الأناضول، ٢٠١٩).

وتشير مصادر بارزة في السلطة الفلسطينيّة إلى أنّ زيارة مسؤولين "إسرائيليّين"، وعلى رأسهم نتنياهو، لسلطنة عُمان، ليست الأولى أو الأخيرة في تاريخ العلاقات العربيّة الإسرائيليّة العلنيّة. بل تمثّل هذه الزيارة بداية مرحلة جديدة، فيها ستكون "إسرائيل" حليفًا وصديقًا للدول العربيّة والإسلاميّة.

وفي ظلّ الزيارات المتتالية لمسؤولين وشخصيّات "إسرائيليّة" لدول الخليج، والتطوّرات الدراماتيكيّة تجاه العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، نشر مواطنون خليجيّون عريضة تدعو إلى رفض دول الخليج التطبيع مع "إسرائيل" باعتبارها دولة احتلال، ونشروا من خلالها على مواقع التواصل الاجتماعيّ خصوصًا "تويتر" وسم (خليجيّون ضدّ التطبيع) (أبو مصطفى، ٢٠١٩).

حيث تمّ توقيع عريضة تنصّ على (أنّ زيارة رئيس وزراء "الاحتلال الإسرائيليّ" إلى سلطنة عُمان واستقباله من قبل السلطان قابوس صدم الشعوب في دول مجلس التعاون الخليجيّ، فهذه الزيارة كشفت عن المدى المخجل الذي وصلت إليه بعض الأنظمة في تطبيعها مع "كيان" مغتصب وعنصريّ يحتلّ أراضي عربيّة ويمارس أبشع عمليّات القتل والتهجير تجاه الشعب الفلسطينيّ. وسبق تلك الزيارة بوقت قصير، مشاركة فريق "الكيان" في بطولة الجودو في أبو ظبي وحضرت وزيرة الثقافة والرياضة في "إسرائيل" "ميري ريغيف"، التي تشتهر بعنصريّتها وكرهها الشديد للعرب، وتجوّلها في بعض المعالم السياحيّة في الإمارات) (دعوة لمقاطعة الكيان الصهيوني في الخليج، ٢٠١٨).

وجاء في العريضة التي تمّ التوقيع عليها ما يأتي: "نرفض كلّ مساومة فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة، ونطالب حكوماتنا في دول الخليج العربيّ بتحمّل التزاماتها التاريخيّة والأخلاقيّة باتّخاذ خطوات عمليّة

وملموسة لنبذ التطبيع على المستويات الرسميّة وغير الرسميّة كافّة، ويأتي على رأسها (دعوة لمقاطعة الكيان الصهيوني في الخليج، ٢٠١٨):

١. إعادة تنشيط مقاطعة "الكيان الصهيونيّ" في دول الخليج، بناءً على طموحات شعوب المنطقة، لمنع أشكال التطبيع كافّة بما في ذلك اللقاءات الرسميّة وغير الرسميّة مع المسؤولين "الإسرائيليّين"، والحرص على عدم إرسال أيّ بعثات رسميّة إلى الكيان الغاصب أو السماح لأيّ بعثة غير رسميّة بالزيارة ومقابلة المسؤولين "الإسرائيليّين"، وكذلك إعاقة جهود الدول المتعلّقة بتنظيم العلاقات مع هذا الكيان.

٢. يمنع مشاركة "الإسرائيليّين" في أيّ فعاليات رياضيّة أو ثقافيّة أو أكاديميّة في دول الخليج العربيّ، ويمنع مواطني الخليج العربيّ من المشاركة في أيّ فعاليات مشابهة تحت إشراف "الكيان الغاصب"، كما يتمّ قطع مصادر التواصل الرياضيّ والثقافيّ والأكاديميّ كافّة مع "الكيان الغاصب".

٣. سيتمّ معاقبة أيّ شخص ينتهك هذه التعليمات بموجب الأنظمة المتعلّقة بمقاطعة العدوّ الصهيونيّ في دول الخليج العربيّ، والأنظمة التي تمنع السفر إلى "الكيان الغاصب".

٤. يجب اتّخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتشجيع مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها، بالإضافة إلى فرض العقوبات عليها، ضمن إطار حركة المقاطعة الدوليّة (BDS).

وقد جاء هذا الحراك في ظلّ تعبير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجيّ عن رفضهم للتطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ" في أكثر من مناسبة، واستخدام الوسائل المتاحة لهم. يأتي ذلك في ضوء توسع الاحتلال في إجراءاته العنصريّة والاستيطانيّة والتهويديّة داخل الأراضي الفلسطينيّة، وزيادة الجرائم التي يرتكبها بشكل يوميّ ضدّ الشعب الفلسطينيّ.

ح. العلاقات "الإسرائيليّة" – الكويتية

مازالت الكويت عصيّة على التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ حسب الرأي السائد في "إسرائيل"، فالسياسات الكويتيّة المتمثّلة في مقاطعة وفودها لـ"لاحتلال الإسرائيليّ" في المحافل الدوليّة والمؤتمرات الدوليّة، مثل خروج الكويتيّين من القاعة عند بدء ممثّلي "الاحتلال الإسرائيليّ" بالحديث، لا زالت تدلّ على إصرار الكويت على مقاطعة "إسرائيل" (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩).

تأكيدًا على ما سبق، أقرّ مجلس الأمّة الكويتيّ، قانون مناهضة التطبيع مع "إسرائيل"، وأعاد تقرير القانون إلى اللجنة البرلمانيّة الخارجيّة، ووافق المجلس على توصية بـ"تكليف الشعبة البرلمانيّة باستمرار جهودها لطرد وفود "إسرائيل" من المحافل الدوليّة التي يشارك فيها فيها البرلمان الكويتيّ (الشروق، ٢٠٢١).

كما تمّ إقرار قانون في الكويت يحظر التعامل مع "إسرائيل"، والمخالفون للقانون يعاقبون بالسجن المؤبّد أو المؤقّت، والأشغال الشاقّة، والغرامة الماليّة. كما يمنع الدستور الكويتيّ المواطنين والوافدين من التعاطف أو التعامل بالتطبيع مع "إسرائيل". كما تمنع المادّة الرابعة الكويتيّين والوافدين المقيمين والمؤقّتين من السفر إلى "إسرائيل" بأيّ شكل من الأشكال (فرح، ٢٠٢٠).

ليس هذا فقط بل ترفض الكويت دخول أيّ مواطن "إسرائيليّ" إلى أراضيها أو التعامل بشكلٍ مباشر أو غير مباشر مع جميع المعاملات التجارية "الإسرائيليّة" (تابناك، ٢٠١٩).

فالنظام السياسيّ في الكويت معادٍ للاحتلال، فقد هاجم رئيس مجلس الأمّة "مرزوق الغانم" في مؤتمر البرلمان الدوليّ في سانت بطرسبرغ بـ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧م "نحمان شاي" رئيس وفد "الكنيست الإسرائيليّ"، ووصفه بالمحتلّ وقاتل الأطفال، وصرّخ عليه قائلًا: (احمل حقائبك وغادر هذه القاعة)، وسط تصفيق حارّ من الحضور (عبد الغفار، ٢٠١٧). ومن المعروف تاريخيًّا أنّ الكويت صاحبة الموقف الأقوى الداعم للقضيّة الفلسطينيّة، ويؤدّي البرلمان الكويتيّ دورًا محوريًّا في هذا الصّدد (دياب، ٢٠٢١).

بناءً عليه، يتّضح الموقف الكويتيّ المناهض لـ"إسرائيل" في كلّ من الخطاب السياسيّ الداخليّ والخارجيّ (منتدى السياسات العربية، ٢٠١٩).

ومنذ تولّي الكويت عضويّتها في مجلس الأمن في يناير/ كانون ثاني ٢٠١٨م، خلفًا لمصر، في تمثيل المجموعة العربيّة، قامت الكويت بالاستفادة من هذا المنصب لتوفير قرارات دوليّة تدعم وتحمي الشعب الفلسطينيّ، حيث قدّمت مشاريع قرارات مختلفة إلى أعضاء مجلس الأمن الدوليّ، ونجحت الدبلوماسيّة الكويتيّة في إبطال قرارات أمريكيّة تستهدف إدانة المقاومة الفلسطينيّة، كما تمّ تمرير قرار إجرائيّ ينصّ على وجوب حصول مشروع القرار الأمريكيّ على أغلبيّة الثلثين لاعتماده، وهذا كان من الصعب تحقيقه من قبل الولايات المتّحدة (الخليج أونلاين، ٢٠١٨).

وقد ظهرت عدّة دعوات داخليّة بين الحين والآخر لتأسيس علاقات طبيعيّة مع "إسرائيل" وتطبيع العلاقات معها، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ والمنصات الرقميّة للترويج لهذه الأفكار. إلّا أنّ معارضة التطبيع كانت أكثر شيوعًا وتأثيرًا. وردًّا على ذلك، ذكر نائب وزير الخارجيّة الكويتيّ "خالد الجار الله" في يناير/ كانون ثاني ٢٠١٩م (أنّ الكويت لا تنوي تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" وأنّ "جميع الأصوات التي تدعو إلى التطبيع كانت أصواتًا فرديّة ولم تمثّل الموقف الكويتيّ الرسميّ)، ويعتبر هذا الموقف هو التوجّه الرسميّ المعلن والمعمول به من قبل الدولة في مواجهة التطبيع (Middle East Monitor, ٢٠١٤).

ونتيجة لتوقيع الإمارات والبحرين اتّفاقيّات السلام مع "إسرائيل"، كان للكويت ردّ فعل مختلف، إذ انتقد البرلمان الكويتيّ هاتين الدولتين وأعلن دعمه القويّ للقضيّة الفلسطينيّة. وأصدر (٤١) نائبًا من أصل (٥٠) في مجلس الأمّة الكويتيّ بيانًا، منهم رئيس المجلس "مرزوق الغانم"، يدعون فيه الحكومة لإثبات موقفها. وعبّر الشارع الكويتيّ أيضًا عن غضبه وموقفه، باستخدام وسم (كويتيّون ضدّ التطبيع)، وقاموا بتصميم مجسمات لخارطة فلسطين التاريخيّة، ورفعت لافتات تناصر الفلسطينيّين وتدين الاحتلال (فرح، ٢٠٢٠).

٥، ٤ تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة

يتناول الباحث في هذا المبحث الهدف الرابع للدّارسة، والمتمثّل في: تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة.

تعاني القضيّة الفلسطينيّة الكثير من التطبيع مع "إسرائيل"، وتحوّلات الأنظمة العربيّة التي طبّعت علاقاتها مع "إسرائيل" باعتبارها حليفًا لا عدوًّا، وهو ما أثّر بشكل سلبيّ على القضيّة الفلسطينيّة، وعلى التضامن العالميّ مع الشعب الفلسطينيّ (العشماوي، ٢٠١٩).

وهو ما أنتج العديد من الآثار والتداعيات على القضيّة الفلسطينيّة، إذ كانت تشكّل القضيّة الفلسطينيّة وعلى مر السنوات الطويلة السابقة محورًا أساسيًّا في الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وقد عانت الكثير من التطبيع العربيّ – "الإسرائيليّ"، والذي يهدف إلى إزالة الحواجز النفسيّة بين الدول المطبّعة بغرض التقارب، وجعل العلاقات طبيعيّة بينهم، وبالتالي تجاهل القضيّة الفلسطينيّة، والاعتراف بدولة "الاحتلال الإسرائيليّ".

ومما لا شكّ فيه أن تطبيع دول مجلس التعاون الخليجيّ سيؤدّي حتمًا إلى آثار خطيرة على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة عمومًا، لا سيما مسائل الحلّ النهائيّ وقيام الدولة الفلسطينيّة، وكذلك القفز على قرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة وهو ما سيؤدّي إلى تحطيم كلّ الجهود في التوصل لتسوية الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" (محمود ض.، ٢٠١٩).

ونتيجة لذلك، فإنّ لعمليّة التطبيع مجموعة من التداعيات على القضيّة الفلسطينيّة في وقت واحد على الصعيد الجيوإستراتيجيّ والسياسيّ والديمغرافيّ والأمنيّ والعسكريّ والشعبيّ، وهي على النّحو الآتي:

١، ٥، ٤ التداعيات الجيوإستراتيجيّة للتطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ على القضيّة الفلسطينيّة

لا يوجد شكّ في أنّ الفلسطينيّين هم الأكثر خسارة من تطبيع العلاقات بين دول الخليج و"إسرائيل". برغم احتجاجاتهم ونداءاتهم بعدم الاستعجال في التطبيع على حساب حقوقهم، إلّا أنّهم

يجدون أنفسهم في مفترق طرق في تاريخ صراعهم مع "الاحتلال الإسرائيليّ". ويأتي هذا التطبيع بين دول الخليج و"إسرائيل" دون أيّ تقدّم في القضيّة الفلسطينيّة أو احترام لاعتراضات الفلسطينيّين، وهذا يعدّ المرّة الأولى التي تتجرأ فيها دول الخليج على تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" وتأسيس علاقات دبلوماسيّة دون أن ينتظروا تحقيق تقدّم في القضيّة الفلسطينيّة.

ليس هذا فقط، بل لم تأتِ الاتّفاقيّات وسياسات التطبيع التي عقدت في السنوات السابقة بأيّ بارقة أمل للشعب الفلسطينيّ، ولم تخدم القضيّة الفلسطينيّة بشيء (عبد الكريم ع.، ٢٠٢١)، وإنّ لتطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة تداعياتها الجيوإستراتيجيّة على القضيّة الفلسطينيّة، تتمحور فيما يأتي:

أوّلًا: تحويل الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، إلى صراع فلسطينيّ – "إسرائيليّ"

أدّى تراجع الاهتمام بالقضيّة الفلسطينيّة وتحويل عمليّة التطبيع "الإسرائيليّة" – الخليجيّة من صراع عربيّ شامل إلى صراع فلسطينيّ – "إسرائيليّ"، مع اتّجاه بناء علاقات تطبيعيّة "إسرائيليّة" – عربيّة لا ترتبط بتطوّرات التسوية الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" بالمنظور الكليّ، سواء بين العرب كوحدة كاملة و"إسرائيل" وفق المبادرة العربيّة، أو بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين" في المرحلة الراهنة (محمد ل.، ٢٠٢٢).

وهو ما قامت به "إسرائيل" بالتّعاون مع إدارة "ترامب" ضمن صفقة القرن، حيث شملت إقرار الولايات المتّحدة بالقدس كعاصمة للاحتلال الإسرائيليّ" ونقل السفارة الأمريكيّة إليها، كما ضغطت "إسرائيل" وإدارة "ترامب" لإغلاق وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين وتفعيل خيار إنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيّين (صالح م.، ٢٠١٨).

وممّا لا شك فيه، أنّ تحويل علاقات الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" إلى علاقات طبيعيّة، وآليّات الصراع إلى آليّات تطبيع، هو التطوّر الأخطر الذي يستهدف في السنوات الأخيرة مرمى الأهداف القوميّة للشعوب العربيّة (عوض، ١٩٨٨).

ليس هذا فحسب، بل يقدّم التطبيع فرصة لا مثيل لها للجانب "الإسرائيليّ" للانفراد أكثر بالفلسطينيّين ومحاصرتهم في زاوية أكثر ضيقًا، فبعد أن كانت القضيّة الفلسطينيّة تأخذ بعدًا عربيًّا وإسلاميًّا، وينظر إليها على أنّها القضيّة المركزية الجامعة، سيكون التطبيع ضربة قاصمة للعمل العربيّ المشترك حول الصراع، بحيث يكون من نتاج هذا التوجّه الجديد تحييد المزيد من الأطراف والفواعل الإقليميّة العربيّة ذات العلاقة المباشرة (محمد ل.، ٢٠٢٢).

هذا وقد أعلن رئيس الحكومة "الإسرائيليّة" "بنيامين نتنياهو" أنّ صيغة "الأرض مقابل السلام" التي قامت عليها عمليّة السلام لعدّة عقود قد انتهت. وتسعى الإدارة الأمريكيّة لتثبيت صيغة جديدة وهي

اتّفاقيّات التطبيع الخليجيّة على حساب الصيغة السابقة التي تتمحور حول انسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربيّة التي احتلتها في عام ١٩٦٧م، وتنفيذ قرارات الشرعيّة الدوليّة شرطًا للسلام مع الدول العربيّة، وقد تمّ التعبير عن هذه الصيغة في مبادرة السلام العربيّة عام ٢٠٠٢م (الحاج ع.، ٢٠٢٠).

إذا كان التطبيع ينظر إليه من زاوية الدول المطبّعة بمنظور مصالح مشتركة، فإنّ الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" لها أهداف أكثر بعدًا وعمقًا، وبالتّالي يتمكّن صانع القرار "الإسرائيليّ" من إضعاف الترابط العربيّ حول مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة (محمد ل.، ٢٠٢٢).

كما أنّ الناظر لعمليّة التطبيع "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، يتولّد لديه قناعة بأنّ ما يحدث من تطبيع يسير في مسار واحد لصالح "إسرائيل"، وأنّ الدول المطبّعة أصبحت في قبضة "إسرائيل" التي لا تؤمن بأيّ اتّفاقيّات، وأنّ الشعب الفلسطينيّ الذي عاش يدافع عن قضيّته والقضيّة المركزيّة لدى الدول العربيّة، أصبح وحده وجهًا لوجه يواجه السياستين الأمريكيّة و"الإسرائيليّة" في المنطقة، دون دعم ومؤازرة من قبل الدول العربيّة (أبو مصطفى، ٢٠١٩).

بشكل مؤقّت، قد يؤدّي التطبيع إلى انتهاء الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، ويمكن أن يؤدّي إلى ضعف العداء مع "إسرائيل"، ولكنّ ذلك لا يعني أنّها لم تعد تشكّل خطرًا على الدول العربيّة والإسلاميّة، أو أنّ نشوء علاقات مع "إسرائيل" أفضل من إيران، فإنّ التطبيع لن يغيّر حقيقة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وواقعه، وأنّ "إسرائيل" دولة احتلال ونظام استيطانيّ يسعى للاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة بشكل دائم. ومع ذلك، فإنّ التطبيع الخليجيّ قد يجعل القيادة الفلسطينيّة محرجة، حيث إنّها مازالت متمسّكة في موقفها بشأن السلام مع "إسرائيل" وتدعو إلى انعقاد مؤتمر دوليّ للسلام.

ليس هذا فحسب، بل إنّ "إسرائيل" تدير الصّراع مع الفلسطينيّين لا مع العرب؛ وتسعى للعمل على عدم تمكين الفلسطينيّين من إقامة دولتهم المستقلة، وبات هذا واضحًا بعدم التزامها بالقرارات الدوليّة التي صدرت بحقّ الفلسطينيّين في تقرير مصيرهم في إقامة الدولة الفلسطينيّة، كما تسعى "إسرائيل" للتهرّب من استحقاقاتها تجاه الشعب الفلسطينيّ، وبالتّالي لا تريد دفع ثمن التطبيع مع الدول العربيّة في ظلّ تباين المواقف العربيّة بل ضعفها وهشاشتها، بالإضافة إلى الانقسام السياسيّ والتسويف في تنفيذ قرارات الأمم المتّحدة، كما وتريد التطبيع أوّلًا ثمّ النظر في الوصول لاتّفاق عربيّ معها لإنهاء الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" (خلف الله، ٢٠٢١).

وفي واقع الأمر، نجحت "إسرائيل" وبمساعدة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بفكّ الارتباط العربيّ بالقضيّة الفلسطينيّة، وإبقاء حالة الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" مفتوحًا، وذلك بترك القضايا المصيرية

كالقدس المحتلّة واللاجئون والمستوطنات حبيسة الارتهان للزّمن وما يتمخّض عنه من صراع او اتّفاقيّات بين الجانبين (صلاح الدين، ٢٠١٨).

إلّا أنّ عضو الهيئة العليا لتنسيقيّة مناهضة الصهيونيّة والتطبيع "طارق الشايع"، يرى فشل محاولات حصر الصراع بين الفلسطينيّين و"الاحتلال الإسرائيليّ"، وأنّ محاولة عزل الفلسطينيّين عن محيطهم العربيّ والإسلاميّ وحتّى الدوليّ، قد بائت بالفشل أمام ارتباط الشعوب بقضاياهم المصيريّة وعلى رأسها القضيّة الفلسطينيّة، فمن خلال المتابعة والتواصل مع الكثير من مؤسّسات المجتمع المدنيّ في أغلب الدول العربيّة والإسلاميّة تأكّد أنّ الأمّة العربيّة والإسلاميّة لا زالت مرتبطة بالقضيّة الفلسطينيّة أكثر من ذي قبل، قاطعين الشكّ باليقين في عدم توافقهم مع بعض الأنظمة التي خانت القضيّة الفلسطينيّة بتطبيعها مع الاحتلال. وأنّ إيمان الأمّة نابع من عدالة القضيّة، وأنّ الحقّ لا يسقط بالتّقادم (الشايع، ٢٠٢٣).

وترى الدراسة أنّ تطبيع العلاقات لن ينهي حالة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، ولن يستطيع طيّ صفحة القضيّة الفلسطينيّة إلى الأبد، بل هي مرحلة من مراحل الصراع اختلت فيه موازين القوى لصالح "إسرائيل"، لأسباب لم تعد خافية على الشارع العربيّ والفلسطينيّ.

ثانيًا: تحويل الصراع من فلسطينيّ – "إسرائيليّ"، إلى فلسطينيّ – عربيّ

في الواقع، سيدفع الفلسطينيّون ثمن تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، حيث تحاول القيادة الإسرائيليّة من خلال التطبيع مع دول مجلس التعاون إلى ممارسة المزيد من الضغوط الإضافية على الفلسطينيّين، من أجل إبقائهم مهمّشين وغير فاعلين سواءً على الصعيد الفلسطينيّ أو العربيّ، وذلك بهدف تقديم تنازلات في المسائل المصيريّة، خاصّة مصير مدينة القدس، وقضيّة اللاجئين، والحدود، وبات العالم يدرك أنّ العمل من أجل القضيّة الفلسطينيّة لم يعد يتصدّر أولويّات دول مجلس التعاون ولا الدول العربيّة في ظلّ الاهتمام بقضاياها الداخليّة، فأغلب القادة العرب باتوا لا يكترثون كثيرًا بالقضيّة الفلسطينيّة، وباتوا أكثر جرأة في إعلان علاقاتهم مع "إسرائيل" وانتقادهم للجانب الفلسطينيّ (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩).

أدّى التّطبيع سابق الذّكر إلى تآكل مركزيّة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وسيؤدّي إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويّات السياسة الخارجيّة للأنظمة المطبّعة بتراجع موقفها في تبنّي قرارات أو مواقف واضحة تجاه قضايا مصيرية في الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" مثل (الاستيطان، وتهويد القدس، ونقل السفارة الأمريكيّة للقدس)، وبه تتبدل وجهة نظر العديد من الحكومات العربيّة بشكل تدريجي، ليتفكك المفكك أكثر وينتقل الصراع من صراع قائم بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين"، ويتحوّل مع الوقت بطريقة دراماتيكية إلى صراع فلسطينيّ – عربيّ (محمد ل.، ٢٠٢٢).

ويقول رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان "باقر درويش"، لا شكّ أنّ للتطبيع تأثيرًا سلبيًّا على السياسيات الخارجيّة للدول المطبّعة، فلوحظ وجود مقاربة جديدة للقضايا المصيريّة من قبل تلك الدول، وأنّ التغيير نحو هذه المقاربة لم يكن على الشكل الإعلاميّ فقط، بل وصل للمستوى الدبلوماسيّ والماليّ والقانونيّ، وهناك قضايا مصلحيّة للدول المطبّعة من ضمن الأهداف الرئيسة لتعزيز مسار التطبيع، لذلك من الطبيعيّ جدًّا أن نشاهد تحوّلًا في طبيعة السياسات الخارجيّة (درويش ب.، ٢٠٢٣)

ويثير سباق دول مجلس التعاون الخليجيّ نحو التطبيع مع "إسرائيل" العديد من الأسئلة حول غياب الدعم العربيّ للشعب الفلسطينيّ، وحتّى الاتّفاق على موقف مشترك تجاه القضيّة الفلسطينيّة وحقوق الشعب الفلسطينيّ. ولعلّ القمة العربيّة في نواكشوط، التي انعقدت في يوليو/ تموز ٢٠١٦، والمشاركة الضعيفة لزعماء الدول العربيّة فيها، أظهرت المكانة الهامشيّة التي وصلت إليها القضيّة الفلسطينيّة، وكيف تحوّلت من مسألة مركزيّة للعرب إلى بيان روتيني مكرّر في القمم العربيّة (اللباد، ٢٠١٦).

في هذا السياق، أوردت بعض الصحف من بينها صحيفة التايمز البريطانيّة أنّ وليّ السعوديّ محمّد بن سلمان ضغط على الرئيس الفلسطينيّ لقبول خطّة ترامب للسلام "صفقة القرن" الخالية من أيّ جدول زمنيّ، لإقامة الدولة الفلسطينيّة، ودون وعود بتجميد الاستيطان (إيرو نيوز عربي، ٢٠١٧)، الأمر الذي يسهم في مزيد من العزل للقضيّة الفلسطينيّة عن محيطها العربيّ، كما سيزداد الضغط العربيّ والأمريكيّ على الجانب الفلسطينيّ لخلق إطار جديد لعمليّة السلام.

وردًّا على إعلان التطبيع الإماراتيّ – البحرينيّ مع "إسرائيل" تمّ استدعاء السفراء الفلسطينيّين من أبو ظبي والمنامة، وأكّدت رئاسة السلطة في بيان رفضها واستنكارها للاتّفاق، حيث اعتبرته خيانة للمبادرة العربيّة للسلام، (وأنّ ما فعلته هاتين الدولتين يعدّ خيانة للقدس والمسجد الأقصى والقضيّة الفلسطينيّة، وهو اعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" ويشجّع على نسف القضيّة الفلسطينيّة. وشدّدت على أنّه لا يحقّ لأيّ جهة التحدّث باسم الشعب الفلسطينيّ) (الجزيرة نت، ٢٠٢٠).

وبهذا التطبيع، استطاعت "إسرائيل" أن تمسّ جوهر القضيّة الفلسطينيّة، حتّى إنّ جامعة الدول العربيّة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠ لم تستنكر إقبال الإمارات والبحرين على التطبيع، ولم تستجب لطلب السلطة الفلسطينيّة بانعقاد قمّة طارئة بسبب هذا التطبيع (خلف الله، ٢٠٢١).

بمعنى آخر، نجحت عمليّة التطبيع في إضعاف، إن لم يكن تغييب الوعي بالقضيّة الفلسطينيّة، والأهمّ كون "إسرائيل" عدوًا إستراتيجيًّا للشعوب العربيّة والإسلاميّة.

ثمّ صدر مؤخّرًا قرار عقب القمّة العربيّة "قمّة الجزائر" والتي عقدت خلال ١ – ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢؛ بالتشديد على تمسّك الدول العربيّة بحلّ الدولتين، الذي يجسّد الدولة الفلسطينيّة المستقلّة

ذات السيادة على أساس قوانين الأمم المتّحدة وقرارات المجتمع الدوليّ ذات العلاقة، ومبادرة السلام العربيّة جميع بنودها، وتأكيد رفض أيّ ضغوط سياسيّة أو ماليّة داخليّة تمارس على الشعب الفلسطينيّ بهدف فرض حلول غير عادلة للقضيّة الفلسطينيّة (جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠).

ثالثًا: تحويل القضيّة الفلسطينيّة من قضيّة قوميّة سياسيّة إلى قضيّة إنسانيّة

تراجعت القضيّة الفلسطينيّة من الوجدان العربيّ مع كل خطوة يخطوها العرب للتّفاوض مع "إسرائيل"، وفي كلّ مرّة تفقد القضيّة مصادر قوّتها حتّى وصلت إلى مراحل حرجة في يومنا هذا، فأصبحت الحلقة الأضعف، ونجحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في استقطاب الكثير من الداعمين للقضيّة الفلسطينيّة سواءً كانوا دولًا أو منظمات أو أشخاصًا في المحيط الإقليميّ والدوليّ.

وقد تمكّنت الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" من تحجيم القضيّة الفلسطينيّة من قضيّة قوميّة سياسيّة إلى وطن محتلّ يجب تحريره إلى قضيّة إنسانيّة لا تعني فقط "إسرائيل" وإنّما مسؤوليّة الجميع، فأراضي الدول العربيّة المجاورة بإمكانها استيعاب المزيد من الفلسطينيّين، كما أنّ رؤوس الأموال الخليجيّة أيضًا كفيلة بمعالجة المعضلة، باعتبارها إنسانيّة واقتصاديّة من أساسها (محمد ل.، ٢٠٢٢).

وعليه فمسألة اللاجئين أصبحت مسألة إنسانيّة وليست سياسيّة، بحيث يجب النظر في حالتهم وظروفهم اللاإنسانيّة واقتراح حلّ من قبيل إسكانهم في دول الجوار العربيّ، أمّا قضيّتا القدس والاستيطان فأصبحتا في حدّ ذاتهما تأخذان حيّزًا أكبر من القضيّة الأساسيّة "قضيّة التحرير"، وأصبحت كلّ الجدالات الفكريّة والسياسيّة متمحورة حول كيفيّة مساعدة الفلسطينيّين إنسانيًّا واقتصاديًّا وضمان الحدّ الأدنى من تمتّعهم بحقوقهم الإنسانيّة كرعايا تحت مظلّة الاحتلال (محمد ل.، ٢٠٢٢).

كما أضعف التطبيع ما يطالب به الفلسطينيّون من المجتمع الدوليّ بوقف الاحتلال ومعاقبته، في ظلّ تمدّد مشروعاته التهويديّة والاستيطانيّة، كما أحدث هذا الاتّفاق ثغرة في التحرّك السياسيّ والدبلوماسيّ الفلسطينيّ الذي يهدف إلى بناء حائط صدّ سياسيّ لإفشال "صفقة القرن" وقرار الضمّ "الإسرائيليّ"، ما أتاح لـ"إسرائيل" ترويج فكرة أنّ الدول العربيّة قبلت بإجراءات وسياسات أمريكيّة جديدة بشأن الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"؛ وذلك في محاولة للتغلّب على المعارضة العالميّة لتلك الإجراءات وقراراتها، وتوسيع مشروعها القمعيّ ضدّ الشعب الفلسطينيّ (أبو زنبيط و الدبعي، ٢٠٢٠)، ويرى الفلسطينيّون التحالف العربيّ مع "إسرائيل" كمكافأة لها (خلف الله، ٢٠٢١).

من أبرز ما يلفت النظر في موضوع التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ، بروز ملامح تحييد مسار الصراع وتفكيكه، وتمييع مرتكزاته وزوايا معالجته أيديولوجيًّا وسياسيًّا، وتمكّن المنظّر "الإسرائيليّ" –تزامنًا مع المخرجات السياسيّة والقيميّة للتطبيع– من نقل القضيّة الفلسطينيّة من قضيّة سياسيّة جوهرها "الاحتلال

الإسرائيليّ" لأرض فلسطين التاريخيّة وتهجير شعبها والاستيلاء على وطنهم وممتلكاتهم، إلى قضيّة إنسانية يجب معالجتها إنسانيًّا والبحث عن توفير الدعم الماليّ للشعب الفلسطينيّ نتيجة تراجعه من قبل بعض الدول وتوقّفه من دول أخرى (محمد ل.، ٢٠٢٢).

ونتيجة للضغوط الأمريكيّة، توقّفت المساعدات الماليّة الخليجيّة للفلسطينيّين، وذلك بعدما طلب الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" (من الدّول الثريّة عدم تقديم أيّ دعم للفلسطينيّين)، وأكّد وزير الماليّة الفلسطينيّ "شكري بشارة" خلال مؤتمر صحفيّ، (أنّ دولًا عربيّة قامت بتعليق المنح والمساعدات الموجّهة لدعم السلطة الفلسطينيّة، ولم يكن هناك أسباب واضحة لهذا التوقّف، إنّما كان ذلك جزءًا من الضغوط التي تمارس على الجانب الفلسطينيّ للموافقة على صفقة القرن وتطبيع الدول الخليجيّة مع "إسرائيل") (خبيصة، ٢٠٢٠).

وقد تراجعت المنح والمساعدات المالية المقدّمة من الدول العربيّة لميزانيّة السلطة الفلسطينيّة بنسبة ٨١,٥٪ على أساس سنويّ، متناسبة مع تصريحات أمريكيّة بشأن وقف الدعم المالي الموجه للسلطة الفلسطينيّة، فخلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٠م أظهرت بيانات الميزانيّة السنويّة الصادرة عن وزارة الماليّة الفلسطينيّة لعام ٢٠٢٠م أنّ إجماليّ الدعم العربيّ للموازنة بلغ (٣٨,٩٣ مليون دولار) حتّى أغسطس/ آب ٢٠٢٠م، وكان إجمالي المنح العربيّة المقدّمة لدعم ميزانية السلطة (٢١٠,٥ مليون دولار) في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩م، كما تراجع الدعم السعوديّ الموجّه للميزانية الفلسطينيّة، خلال أوّل ثمانية شهور من ٢٠٢٠م، حيث بلغ (٣٠,٨ مليون دولار)، وكان بالفترة ذاتها (١٣٠ مليون دولار) من العام٢٠١٩. (خبيصة، ٢٠٢٠).

إضافة إلى ذلك، خفّضت الإمارات بشكل كبير تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا"، حيث كان تخفيض التمويل واضحًا في العام ٢٠٢٠م مقارنة بالأعوام ٢٠١٨م و٢٠١٩م، حيث قدّمت في العام ٢٠٢٠م مليون دولار فقط وفقًا لما صرّح به الناطق باسم الأونروا "سامي مشعشع"، في حين كان التمويل بشكل متساوٍ في العامين ٢٠١٨م و٢٠١٩م بقيمة (٥١,٥ مليون دولار) (عربي ٢١، ٢٠٢١).

لذا، فإنّ جوهر التطبيع، بالنسبة لـ "إسرائيل"، في مساراته وشروطه، هو تصفية وليس حلًّا للقضيّة الفلسطينيّة، بل يهدف إلى تصفية القضيّة من خلال إجبار الفلسطينيّ على الاستسلام والقبول بالعروض، وتحويل القضيّة السياسيّة العادلة إلى قضيّة إنسانيّة، وهذا يتوافق مع خطّة "ترامب" للسلام "صفقة القرن"، حيث يحقّق التطبيع العديد من المصالح لـ "إسرائيل"، فهو يسمح لها بالاستفادة اقتصاديًّا من المحيط العربيّ المحيط بها، وتحسين مكانتها بين الدول، وخاصّة الدول المؤيّدة للقضيّة الفلسطينيّة مثل دول الخليج، دون

أن تضطر إلى تقديم أيّ تنازلات تذكر (العشماوي، ٢٠١٩)، وتحويل القضيّة الفلسطينيّة من جوهر الصراع إلى شأن "إسرائيليّ" داخليّ، تتفاوض حوله "إسرائيل" مع فئة محدودة من الفلسطينيّين، للوصول إلى حلّ لا يخرج عن إطار الحكم الذاتيّ (الرنتاوي، ٢٠٢٠).

في الختام، يتّضح أنّ هذه النتائج لها آثار سلبيّة على القضيّة الفلسطينيّة، إذ نجح "نتنياهو" في تحقيق مكاسب مقابل عدم تحقيق فلسطين والعرب أيّ شيء، وهو ما يؤكّد أنّه لا يحتاج لحلّ الصراع مع الفلسطينيّين لتطوير العلاقات السياسيّة والدبلوماسيّة مع الدول الخليجيّة والعربيّة، في حين فقد الفلسطينيّون دعم العالم العربيّ باعتباره مصدرًا أساسيًّا من مصادر الضغط على "إسرائيل"، ووجدوا أنفسهم أكثر عزلة بشكل لم يسبق له مثيل، بينما اكتسبت دول مجلس التعاون الخليجيّ تحالفًا مع "إسرائيل"، مع تهديدات محفوفة بالمخاطر، دون الحصول على أيّ مكاسب ملموسة.

٢، ٥، ٤ التداعيات السياسيّة

إنّ عمليّة السلام "التطبيع" التي تمّ الشروع بها منذ اتّفاق أوسلو، كان هدفها تثبيت شرعيّة "إسرائيل" ضمن حدود فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ وفي وطن آمن لها، وقد تمّ البدء بها تحت عنوان (الأرض مقابل السلام)، وهذا يعني أن تقوم "إسرائيل" بمنح الفلسطينيّين جزءًا من الأراضي التي احتلتها أساسًا منهم، مقابل إعطاء الدول العربيّة السلام لـ"إسرائيل" (المحميد، ٢٠٠٥).

وتعدّ اتّفاقيّات التطبيع "الإسرائيليّة" – الخليجيّة تغييرًا في قواعد اللعبة، لكن في الاتجاه الخاطئ بالنسبة لحلّ القضيّة الفلسطينيّة، وعلى عكس ما يحتاجه الفلسطينيّون (مجلة شؤون فلسطينية، ٢٠٢٠)، لذلك، فإنّه سيؤدّي إلى زيادة تعنّت "إسرائيل" في شروط التسوية الفلسطينيّة، وبالتالي تحييدها كمحدد للعلاقات الخليجيّة "العربيّة" – "الإسرائيليّة"، ممّا يدفع النظام العربيّ إلى مزيد من حالة التبعثر والانقسام (أبو هلال، ٢٠٢١)، وإفقاد الفلسطينيّين القدرة على التأثير على مواقف دول العالم بسبب افتقاره للأدوات والمصالح التي يمكن تقديمها (الحمد، ٢٠٢٠).

كما أنّ إضعاف الموقف الفلسطينيّ، سيؤدّي إلى تعزيز مكانة "إسرائيل" على المستوى الإقليميّ والدوليّ، وخاصّة في الأمم المتّحدة ومجلس الأمن والمنظّمات الدوليّة. وسيعطي "إسرائيل" الحقّ في السيطرة على جزء كبير من الأرض الفلسطينيّة بدعم وتأييد من الدول الخليجيّة المطبّعة. كما سيتمّ استبعاد مطالبة اللاجئين الفلسطينيّين بالعودة إلى ديارهم من دائرة التفاوض بين الفلسطينيّين و"الإسرائيليّين"، وسيكون التركيز على إمكانيّة توطينهم مقابل إسقاط هذا الحقّ في المحصّلة النهائيّة، وبهذا سيتمّ عزل القضيّة الفلسطينيّة عن العالم العربيّ والإسلاميّ، ويتحوّل التركيز على التطبيع مع "إسرائيل" بدلًا من تطبيق مبادرة السلام العربيّة (يوسف أ.، ٢٠٢٠).

ويضيف النائب في مجلس الأمّة الكويتيّ "حمد المطر"، أنّ اتّفاقيّات التطبيع "الإسرائيليّة" – الخليجيّة بمثابة قتل لمبادرة السلام العربيّة، وتجاوز لكلّ الخطوط الحمراء الرسميّة المتّفق عليها عربيًّا منذ سنوات طويلة، كما أنّ التطبيع يخدم في المقام الأوّل الجانب "الإسرائيليّ" والرؤية الأمريكيّة الداعمة لـ"إسرائيل" (المطر، ٢٠٢٣).

كما يرى رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان "باقر درويش"، أنّ الذهاب نحو التوقيع على اتّفاقيّات التطبيع كان بمثابة إنهاء للحديث عن مبادرة السلام العربيّة، فالتطبيع قدّم تنازلات أوسع ممّا كان في مبادرة السلام، ولذلك لم يعد الحديث عن المبادرة ضمن أدبيّات دول الخليج (درويش ب.، ٢٠٢٣)

ويعدّ هذا بلا شك إنجازًا عظيمًا للإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" التي تركّز على التطبيع بمسارات منفردة مع بعض الدول العربيّة، ورفض أيّ مسارات تفاوضيّة جماعيّة؛ لأنّ "إسرائيل" تسعى إلى تفادي تطبيق القرارات الشرعيّة الدوليّة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة، وهذا الهدف سعت إليه "إسرائيل" منذ مفاوضاتها مع مصر في نهاية سبعينيّات القرن الماضي، حيث أدركت أنّ التفاوض مع كلّ بلد عربيّ بشكل منفرد يحقّق أهدفها.

ويمكن إجمال الآثار السياسيّة للتطبيع في أربع نقاط مركزيّة، وهي كالآتي:

١. إهمال "حلّ الدولتين"

لا يوجد أيّ مؤشر على أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ الموقّعة على اتّفاقيّات التطبيع ستبحث إنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان خلال مناقشاتها لسبل التعاون، حيث أشار بعض السياسيّين "الإسرائيليّين" بسعادة إلى أنّ مسألة الفلسطينيّين لم تعد شرطًا للتطبيع. ومن بين هؤلاء القادة كلّ من زعيم "حزب يمينا" و"رئيس الوزراء الإسرائيليّ" السابق "نفتالي بينيت"، ورئيس الوزراء "الإسرائيليّ" "بنيامين نتنياهو" (وحدة تقدير الموقف مركز الأبحاث م. ت. ف، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من حرص وزير الخارجيّة الإماراتي في كلمته خلال حفل توقيع اتّفاق "أبرهام" على ذكر حلّ الدولتين العادل والشامل كحلّ للصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وأنّه سيكون الأساس والقاعدة الصلبة لاتّفاق السلام، إلّا أنّ النصّ الفعليّ للاتّفاق لم يشر إلى هذه المسألة أو تضمّنها. ولم يذكر الاتّفاق أيّ مرجعيّة لهذا الحلّ أو قرارات الشرعيّة الدوليّة، واكتفى بالتأكيد على حاجة إيجاد حلّ سلميّ يحقّق تطلّعات الشعبين)، ولم يذكر "نتنياهو" هذه النقطة في كلمته أثناء الحفل عندما قال: (من كان يحلم يومًا بوجود اتّفاق سلام مع دولة عربيّة من دون عودتنا إلى حدود عام ١٩٦٧م). وهذا يتوافق مع لغة خطّة "ترامب" للسلام المعروفة باسم "صفقة القرن" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

لكنّ النائب في مجلس الأمّة الكويتيّ "حمد المطر"، يرى أنّ اتّفاقيّات التطبيع هي ركن أساس من أركان صفقة القرن، ولها الكثير من الأبعاد والأهداف الإستراتيجيّة غير المعلنة، والتي لا تستهدف القضيّة الفلسطينيّة فحسب بل تهدف إلى إعادة صياغة المنطقة بما يخدم "إسرائيل" في المنطقة (المطر، ٢٠٢٣)

بالإضافة إلى ذلك، تنصّ اتّفاقيّات التطبيع على أنّ الأطراف ستواصل جهودها لحلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" بطريقة عادلة وشاملة ودائمة، دون توضيح طبيعة هذا الحلّ العادل والشامل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

ويختلّف اتّفاق التطبيع الخليجيّ عن كلّ اتّفاقيات السلام العربيّة التي سبقته، فكلّ اتّفاقيّات السلام قامت بها مصر والأردنّ والفلسطينيّون، تمّت باسم تغيير الموقف "الإسرائيليّ" لصالح عودة القدس وتحرير الأرض وإقامة دولة فلسطينيّة وحقّ العودة، أمّا هذا الاتّفاق فيتحدّث عن علاقة تحالف في ظلّ التوسّع الاستيطانيّ وتغيير معالم مدينة القدس المحتلّة، وأنّ الفائدة "الإسرائيليّة" الأهمّ من الاتّفاق تتلّخص ببناء علاقة إستراتيجيّة مع دولة عربيّة بعيدة عن حدودها المزعومة (الغبرا ش.، ٢٠٢٠).

ويرى الشاعر الكويتيّ أحمد الكندري، أنّ الدول المطبّعة انحازت للاحتلال على حساب الحقوق الفلسطينيّة، ودخلت في عداء مع الشعب الفلسطينيّ ومقاومته؛ لأنّ أيّ تسوية مع الاحتلال لا تكون إلّا على حساب الشعب الفلسطينيّ (الكندري، ٢٠٢٣).

وعليه، سيساهم التطبيع في توظيف بعض الدول العربيّة في تصفية القضيّة الفلسطينيّة، وتبديد آمال الشعب الفلسطينيّ في تحرير أرضه واستعادة حقوقه الكاملة وإقامة دولته؛ لأنّ التطبيع يقيّد قدرات الأمّة ويحوّلها إلى أدوات في خدمة "إسرائيل"، فيقوم بتغيير عقيدتها الأمنيّة والعسكريّة، ويعيد صياغة شبكات علاقاتها.

كلّ ذلك يعزّز الادّعاء "الإسرائيليّ" والأمريكيّ بأنّ السلام الإقليميّ يمكن تحقيقه دون حلّ الصراع الفلسطينيّ. فقد أصبحت مصالح دول مجلس التعاون الخليجيّ الأهمّ بعد أن أصبح التهديد الإيرانيّ الأكثر أهمّيّة بالنسبة لهم. وبالتالي، لم يعد بإمكان دول المجلس الضغط على "إسرائيل" للقبول بأيّ تسوية سياسيّة وفقًا لمبادرة السلام العربيّة أو قرارات الشرعيّة الدوليّة كشرط لتطبيع العلاقات (مسارات، ٢٠٢٠)، وتمثّل اتّفاقات "أبراهام" ديناميّة جديدة في الجغرافيا السياسيّة الإقليميّة (هاني، ٢٠٢٠).

ليس هذا فقط، بل أضعفت اتّفاقيّات التطبيع الموقف العربيّ الداعي لإنهاء "الاحتلال الإسرائيليّ"، وتحقيق الفلسطينيّين لحقّهم في تقرير مصيرهم واستقلالهم؛ حيث يعدّ ذلك ركيزة أساسيّة لأيّ حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

- تقويض قدرة الشعب الفلسطينيّ على نيل حقوقه المشروعة.
- لا علاقة للتطبيع بحلّ القضيّة الفلسطينيّة، وأنّ من قام بعقد اتّفاقات التطبيع قام بعقدها لأسباب تخصّه، لا علاقة له بعدالة القضيّة الفلسطينيّة، وفهمت "إسرائيل" أنّ ذلك قبولًا، وسياستها الاستيطانية.

بناء عليه، يتّضح أنّ تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة سينعكس سلبًا على الحقّ الطبيعيّ للشعب الفلسطينيّ في قيام دولتهم وتقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم وسيادتهم، عبر تثبيت "الاحتلال الإسرائيليّ" وجعله دائمًا، واعتباره كيانًا طبيعيًّا متجاهلين الحقّ الفلسطينيّ في سبيل تحصيل مكاسب ضيّقة خاصّة بهم.

٢. "تبنّي خطّة ترامب للسلام" مرجعيةً لحلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"

تعدّ عمليّة التطبيع الخليجيّ انتهاكًا واضحًا لمبادرة السلام العربيّة، وتأتي في ظلّ إعلان "إسرائيل" رفضها صراحة لشروط التسوية العربيّة، وإصرارها كذلك على اعتبار خطة "ترامب" للسلام "صفقة القرن" هي الأساس الوحيد لأيّ تسوية قادمة للقضيّة الفلسطينيّة (نافعة، ٢٠٢٠).

وهنا تعمل "إسرائيل" في هذه الحالة على التقليل من دور الجانب الفلسطينيّ في العلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة" وإفقاد القضيّة الفلسطينيّة الورقة العربيّة، كما يعملون على ترجيح رؤية "إسرائيل" المتمثّلة في مبدأ "السلام مقابل السلام" بدلًا من مبدأ مبادرة السلام العربيّة والمفاوضات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" التي تقوم على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وهو ما سيؤدّي إلى إنهاء القضيّة بشكل نهائيّ، وإلغاء المبادرة العربيّة، وخلق فجوة في الرؤية العربيّة الموحّدة، وسدّ الأفق السياسيّ للحلّ النهائيّ للقضيّة الفلسطينيّة (الحمد، ٢٠٢٠). وهذا يزيد بالتأكيد من حضور "إسرائيل" الإقليميّ والدوليّ وتطبيع علاقاتها مع أكثر من نظام يرى في "إسرائيل" بوّابة للولايات المتّحدة الأمريكيّة (أبو زنبيط و الدبعي، ٢٠٢٠).

في الواقع، يتّفق تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة بشكل أكبر مع خطّة ترامب للسلام "صفقة القرن"، التي تضمّن إنشاء دولة فلسطينيّة بشروط يجب على الفلسطينيّين تحقيقها أوّلًا، وتقديم تنازلات جوهريّة في قضايا الحلّ النهائيّ للصّراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، مثل: "السيادة، والأرض، والحدود، والقدس ، واللاجئين، والأمن، والمياه، والمستوطنات، وطبيعة التواصل الجغرافيّ للدولة الفلسطينيّة المفترضة". بالإضافة إلى ذلك، فهو يؤسّس لتحوّل سياسيّ بخصوص حلّ القضيّة الفلسطينيّة، حيث لم يعد هذا الحلّ شرطًا لقيام العلاقات مع "إسرائيل"، وهو الأمر الذي أكّد "نتنياهو" مرارًا عليه قائلًا: (من كان يحلم يومًا بوجود اتّفاق سلام مع دول عربيّة دون عودتنا إلى حدود عام ١٩٦٧م) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)..

وإلى حدّ كبير، فإنّ التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ يساهم في إضعاف القضيّة الفلسطينيّة، وعلى رأسها قضيّة القدس التي تفرّدت بها "إسرائيل" بعد قرار الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" باعترافه بأنّ القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقراره بنقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس (أبو مصطفى، ٢٠١٩).

وفي ظلّ ذروة التوسّع الاستيطانيّ في الضفة الغربيّة والقدس، وبالرّغم من أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ يعرفون رفض "نتنياهو" لقرارات الشرعيّة الدوليّة وجامعة الدول العربيّة، ورفضه لمبادرة السلام العربيّة، فإنّ هذا الأمر يمثّل دعمًا لمشروع "إسرائيل" في تصفية القضيّة الفلسطينيّة في سبيل تحقيق أجندتها الإقليميّة المتناغمة مع الأجندة "الإسرائيليّة" في المنطقة (المركز العربي، ٢٠٢٠).

بلا شكّ، فإنّ ذلك يمكّن "إسرائيل" من كسر حلقة الارتباط بين انتهاء الاحتلال للأراضي العربيّة وعمليّة السلام، وهذا يتعارض مع مطالب الفلسطينيّين ومعظم العرب. كما أنّه يضعف مبادرة السلام العربيّة ويقلّل من إرادتهم لفرضها. وإنّ كسر الارتباط بالتطبيع قبل تطبيق المبادرة، سيؤدّي إلى فقدان العرب لورقة أخرى من أوراقهم المتبقّية للمطالبة بإنهاء "الاحتلال الإسرائيليّ" وإيقاف المشروع الصهيونيّ التوسّعيّ على حساهم، ممّا يترك الشعب الفلسطينيّ وحده في مواجهة الاحتلال (هواش، ٢٠٢٠).

ليس هذا فقط، بل إنّ إعلان اتّفاقيّات التطبيع يعدّ ضربة للقضيّة الفلسطينيّة وتحديدًا لموقف الرافضين لخطة "ترامب" "صفقة القرن". وقد اضطرت بعض دول الخليج لتأييد هذه المبادرة والخضوع للولايات المتّحدة الأمريكيّة، من خلال التطبيع مع "إسرائيل" (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

ويرى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "إسماعيل هنيّة"، أنّ صفقة القرن هدفت لضرب ركائز القضيّة الفلسطينيّة متمثّلة في القدس، والأرض، وحقّ العودة، وهي تهدف إلى بناء تحالف إقليميّ يسمح لـ"إسرائيل" باختراق الإقليم والمنطقة العربيّة عبر التطبيع، كما تهدف إلى إعادة ترتيب مصفوفة الأصدقاء والأعداء في المنطقة، إلا أنّه لا يستطيع أحد مهما كان أن يتجاوز حقوقنا التاريخيّة، وأن يبني معادلات، فمن يبني المعادلات هو الشعوب الحرّة المقاومة، مؤكّدًا عدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، وأنّ "إسرائيل" ليست جارة أو حليفة وليست جزءًا من الحلّ وستبقى العدوّ (هنية، ٢٠٢٣).

ويقول نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل المحتل "كمال الخطيب": إن مشروع التطبيع هو خطوة من خطوات صفقة القرن التي يراد –عبر التدرّج فيها– الوصول إلى جعل كلّ الأنظمة العربية توقّع اتّفاقيّات سلام مع الاحتلال الإسرائيليّ، بينما تبقى القضيّة الفلسطينيّة على حالها، بمعنى إطلاق يده وغضّ الطّرف عن كلّ ما يجري حاليًّا في الضفة الغربيّة من مشاريع تهويد للقدس والأقصى، وتوسيع المستوطنات، وهذا يثبت أن الجانب "الإسرائيلي" يتراجع في تلبية الحقوق الفلسطينيّة، في حين أنّ الجانب العربيّ يندفع تجاهه (الخطيب، ٢٠٢٣).

فضلًا عن أنّ التطبيع يشكّل غطاء لتهويد القدس، فقد بدأت إرهاصات نتائجه بالظهور تباعًا، وهي علامات تعطي صورة واضحة بأنّ هذه الموجة ستكون لها آثار سلبيّة على مدينة القدس المحتلّة فقبلت الدول المطبّعة بالرؤية "الإسرائيليّة" حول القدس والأقصى، وشرعنت اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، وجعلت أداءهم الصوات التلموديّة حقًّا لهم مثلما يؤدّي المسلمين صلاتهم فيه، وكأنّه يمنح الشرعيّة للاحتلال لممارسة المزيد من اعتداءاته وإجرامه على المسجد الأقصى، إضافة إلى التقسيم الزمانيّ والمكانيّ للمسجد الأقصى كحقّ مكتسب لليهود (أبو هلال، ٢٠٢١).

وعليه، اتّضح أنّه لا علاقة للتطبيع بالقضيّة الفلسطينيّة ولا لحلّها؛ بل كانت مصالح هذه الدول مع "إسرائيل" هي العامل الأهمّ، أو تحت بندّ الضغط الأمريكيّ على هذه الدول من أجل التطبيع، وهكذا عاد الأمر بحلّة جديدة مع الدول الخليجيّة المطبّعة مع "إسرائيل"، تطبيع جديد بمبرّرات جديدة في ظروف ومتغيّرات إقليميّة ودوليّة مغايرة وجديدة لما كان عليه الأمر في الماضي، فالتطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ لم ولن يخدم القضيّة الفلسطينيّة بقدر ما يخدم هذه الدول بعلاقاتها مع "إسرائيل"، ويعطي "إسرائيل" شرعيّة دوليّة بوجوده واحتلاله لفلسطين بطريقة غير مباشرة، كما ويعود عليها بالمكاسب السياسيّة الكبيرة.

٣. التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ غير مرهون بحلّ القضيّة الفلسطينيّة

ترتبط هذه النقطة بالافتراضات التي قامت عليها مقاربة إدارة ترامب للصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، حيث تتمثّل هذه المقاربة في أنّ إقامة علاقات دبلوماسية بين دول عربيّة و"إسرائيل" لا يجب أن يكون مرتبطًا بعمليّة التفاوض الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" التي تضعها السلطة الفلسطينيّة كمطلب. وفي المقابل، يعمل كلٌّ من "ترامب" ومستشاره الخاصّ المسؤول عن ملفّ السلام في الشرق الأوسط "جاريد كوشنر" على تعزيز الدور الأمريكيّ في المنطقة، ونشر وجهات النظر المشتركة بين العرب و"الإسرائيليّين" حول تشكيل شراكات اقتصاديّة وأمنيّة، وذلك لمواجهة التهديد الإيرانيّ في المنطقة(Carafano, ٢٠٢٠) .

وممّا لا شك فيه، أنّ "إسرائيل" سعت لاستغلال التحوّلات التي حدثت في البيئة العربيّة والإقليميّة، للعمل على تجاوز القضيّة الفلسطينيّة، وإقامة علاقات طبيعيّة مع دول مجلس التعاون الخليجيّ، ومثّلت العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة تهديدًا للقضيّة الفلسطينيّة؛ كونها لم تربط بين مسار التطبيع وإيجاد حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة وحفظ الثوابت الوطنية الفلسطينيّة (شامية، ٢٠٢٠).

وتوصلت الدراسة إلى أنّ "إسرائيل" مهتمة في المقام الأوّل بالحصول على الاعتراف من دول مجلس التعاون الخليجيّ، وخصوصًا المطبّعة معها بـ"يهودية الدولة الإسرائيليّة وعبريّتها"؛ ممّا يعني الموافقة على صفقة القرن من قبل تلك الدّول، وهو الاعتراف العلنيّ بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهوديّة"، وهذا سيؤدّي إلى مزيد من

الإهانة من قبل "إسرائيل" للشعب الفلسطينيّ ولحقوقه. وعندما يحدث ذلك، فإنّه سيؤدّي إلى تفاقم المشكلة الفلسطينيّة وعجز القيادة عن إيجاد حلول لها.

وفي الواقع، فإنّ التطوّرات التي شهدتها العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وفشل مفاوضات الوضع النهائيّ مع السلطة الفلسطينيّة، ومحاولة إجبار الجانب الفلسطينيّ على تقديم تنازلات أكثر (العجمي، ٢٠٠٥). ثمّ الوصول لاتّفاقات "أبراهام"، قد ألقى بالضربة القاضية على فكرة التوصّل للسلام أوّلًا، وعزّز مسار تطبيع العلاقات بعد ذلك، ويبدو أنّ مقاربة "نتنياهو" باتت تكتسي أهمّيّة أكبر الآن، وهي مقاربة تنطلق من الخارج إلى الداخل، أيّ: تطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون بغرض عزل الفلسطينيّين وإضعافهم من أجل إرغامهم على تسوية الصراع بالشروط التي تضعها "إسرائيل" (البراري، ٢٠٢٠).

كما تنهي هذه التطوّرات مسلسل التلاعب والتسويف "الإسرائيليّ" في المواقف وحالة التأييد الأمريكيّ المطلق لكلّ السياسات "الإسرائيليّة"، وآخرها محاولات "إسرائيل" التخلّي عن حلّ الدولتين والعمل على بقاء "الدولة اليهوديّة"، ومن ثمّ العمل على إنهاء القضيّة الفلسطينيّة (محمود ض.، ٢٠١٩).

في الحقيقة، لا يمكن فصل اتّفاقيّات التطبيع عن خطّة "ترامب" للسلام المعروفة باسم "صفقة القرن"، حيث تعتقد الإدارة الأمريكيّة أنّ تحسّن العلاقات بين "إسرائيل" والدول الخليجيّة سيزيد من عزل الفلسطينيّين عن محيطهم العربيّ؛ ممّا يجعلهم يقبلون بالخطّة الأمريكيّة، ممّا سيؤدّي إلى تهميش القضيّة الفلسطينيّة ضمن أجندة الدول العربيّة (جرابعة، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، قالت الكاتبة في صحيفة "إسرائيل اليوم" "ليلاخ سيفان": إنّ الإمارات وضعت القضيّة الفلسطينيّة جانبًا لتعتني بنفسها، وإنّ الوقت ليس لصالح الفلسطينيّين، فقد بات متاحًا لـ"إسرائيل" الاستفادة من علاقاتها بالدول العربيّة ومن دونهم (أبو عامر، ٢٠٢٠).

وبالإشارة إلى الموضوع ذاته، فإنّ توجّه الإمارات والبحرين للتطبيع مع "إسرائيل" تحت أيّ ذريعة ومبرّر، هو خروج عن الإجماع العربيّ، ويخدم "إسرائيل" أكثر من الإمارات كما تحدّثت الكاتبة الإسرائيليّة "ليلاخ سيفان"، وكما تحدّث عنه "نتنياهو" في خطاباته المتكرّرة في السياق ذاته، أنّ التطبيع سوف يعود على "إسرائيل" بكثير من الفوائد وأهمّها الجانب الاقتصاديّ، أمّا فيما يتعلّق بالجوانب الجيوسياسيّة والإستراتيجيّة، فتوغّلها في العالم العربيّ، وقربها من عدوّها إيران ومعرفة ما يجري عن قرب من خلال اتّفاقات "أبراهام".

ويضيف الباحث الكويتيّ في القضيّة الفلسطينيّة "عبد الله الموسوي"، أنّ اتّفاقات "أبراهام" لم تحقّق أيّ شيء للشعب الفلسطينيّ، بل حقّقت الكثير من الأهداف "الإسرائيليّة"، وعلى إثر التطبيع ارتفعت

وتيرة عمليّات التنكيل بالشعب الفلسطينيّ والاعتداءات "الإسرائيليّة" على المسجد الأقصى والأراضي الفلسطينيّة (الموسوي، ٢٠٢٣).

في الواقع، اتّفاقات "أبراهام" لم تكن اتّفاق تسوية سلميّة، وإنّما كان مسارًا للتوسّع "الإسرائيليّ" على حساب القضيّة الفلسطينيّة (البراري، ٢٠٢٠)؛ ممّا ساهم في تثبيت احتلال "إسرائيل" لفلسطين، وتغييب القضيّة الفلسطينيّة وزيادة من حصارها والمساهمة في تصفيتها (المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، ٢٠١٧).

٤. مخطّط الضمّ لا يزال حاضرًا

يشير إعلان تطبيع العلاقات بين الإمارات و"إسرائيل" إلى (أنّ "إسرائيل" ستعلّق إعلان السيادة على مناطق الأغوار، وهو ما كان من المقرّر تنفيذه في مطلع يوليو/ تموز ٢٠٢٠م، وستدعم هذه الخطوة جهود توسيع العلاقات مع بقيّة دول العالم العربيّ والإسلاميّ). وينصّ الإعلان المشترك على (أنّ تطبيع العلاقات بين الجانبين سيحدث تغييرًا في المنطقة، ويشجّع على النموّ الاقتصاديّ والابتكار التكنولوجيّ وتوطيد العلاقات بين الشعوب). ويعدّ هذا الإعلان ثمرة لخطوة دبلوماسيّة من الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" (U.S Embassy in Israel, ٢٠٢٠) .

وقد تمّ استخدام صيغة مخفّفة في الإمارات للترويج لعمليّة تطبيع العلاقات الإماراتية – "الإسرائيليّة"، وذلك من خلال ما صرّح به وليّ العهد "محمّد بن زايد"، الذي وصف ما جرى بأنّه اتّفاق على وقف خطط الضمّ وحدّد خارطة طريق لتعاون مشترك للوصول إلى علاقة ثنائيّة بين الجانبين (حساب تويتر محمد بن زايد، ٢٠٢٠).

ومع ذلك، أشار "نتنياهو" إلى أنّه أعطى "محمّد بن زايد" تعهّدًا بتأجيل خطّة الضّمّ لبعض الأراضي في الضفة الغربية، لكنّه لن يتوقّف عن ضمّ أجزاء أخرى منها (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

كما أعلن السفير الأمريكيّ لدى "إسرائيل" "ديفيد فريدمان" أنّ تجميد الضمّ يعني وقفه مؤقّتًا، وأنّ ذلك التجميد لن يدوم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

ومع ذلك، أشار الإعلان المشترك في أغسطس/ آب ٢٠٢٠م إلى "تجميد" قرار الضمّ "الإسرائيليّ"، وليس إلى "وقفه". ووفقًا لتقرير نشرته "صحيفة تايمز أوف إسرائيل"، حصلت دولة الإمارات على تعهّد من إدارة الرئيس "ترامب" بعدم الموافقة على أيّ قرار "إسرائيليّ" بضمّ أجزاء من الضفّة الغربيّة قبل عام ٢٠٢٤م، في حال فاز "ترامب" بولاية رئاسيّة ثانية (MAGID، ٢٠٢٠).

علاوة على ذلك، حاولت دولة الإمارات تبرير الاتّفاق بأنّه تمّ من خلاله منع "إسرائيل" من البدء في إجراءات الضمّ في الضفة الغربيّة، ولكن تمّ نفي ذلك من قبل الإدارة الأمريكيّة و"إسرائيل" على التوالي حيث تمّ التأكيد على تجميد الضمّ مؤقّتًا وليس إلغاءه بشكل نهائيّ، وهذا سيؤدّي إلى تقليص فرص إقامة دولة فلسطينيّة على حدود عام ١٩٦٧م.

وقد اعتبر نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل المحتل "كمال الخطيب" ما تقوم به الإمارات يساهم في دفع المؤسّسة "الإسرائيلية" إلى مزيد من خطوات الضمّ وخطوات التنصّل من أيّ اتّفاقيّات مسبقة؛ لأنّ الجانب "الإسرائيليّ" مطمئنّ إلى أنّ الإمارات وسياساتها تصبّ بالكامل في مصلحة "المشروع الصهيونيّ"، وما صدر من مواقف وبيانات رسميّة عن الجانب الإماراتيّ لا تمتّ للحقيقة بصلة، فـ"إسرائيل" لا تعبأ بهذه البيانات، وهي تسير وفق أجندتها ومشروعها الذي تريد له أن يصل في النهاية إلى أن لا تقوم دولة فلسطينية (الخطيب، ٢٠٢٣).

بينما يرى الكاتب والمؤرّخ والسياسيّ الفلسطينيّ "بشير نافع"، أنّ الدول المطبّعة لم تحصل في الحقيقة على أيّ مقابل من "إسرائيل" فيما يتعلّق بالمسألة الفلسطينيّة، والمؤكّد أنّ ذهابهم للتطبيع معها تمّ لأسباب تتعلّق بمصالح دولهم الإقليميّة ومخاوفهم، واعتقاد قادتهم أنّ العلاقات مع "إسرائيل" ستوفّر لهم الحماية وعلاقات أفضل مع واشنطن. فالمسألة الفلسطينيّة لم تكن على جدول أعمال المطبّعين (نافع، ٢٠٢٣).

بناءً على ما ذُكر، يتّضح أنّ دولة الإمارات أعلنت أنّ عمليّة التطبيع يمكن أن تكون مفيدة للفلسطينيّين، كما أنّها منعت عمليّة الضم، لكن هذا ليس صحيحًا. في الواقع، فإنّ هذه الاتّفاقيّات سمحت بترك الفلسطينيّين وحيدين دون حصولهم على شيء؛ لأنّ الإمارات ليس لديها مشروع سياسيّ أو عسكريّ لمواجهة "إسرائيل". بالتّالي، فإنّ عمليّة التطبيع مجرّد ذريعة لتبرير هذا الأمر.

إضافة إلى ذلك، فإنّ التبرير باعتبار التطبيع إنجازًا يشكّل جزءًا من حالة الفهم الخاطئ للعلاقة مع "إسرائيل"، بحيث يشير هذا الفهم إلى تنازل حقيقي عن الحقوق الفلسطينية الثابتة عند العرب، في إشارة فعليّة إلى تراجع اعتبار القضيّة الفلسطينيّة قضيّة قوميّة مركزيّة، واعتبار المحتلّ مساويًا لمن يحتلّه من شعب، كلّ ذلك يتوازى مع التبرير للتّطبيع على أنّه إنجاز حقيقيّ أتى لانتشال الشعب الفلسطينيّ من مخطّط كبير مثل الضمّ، في خطاب عامّ موجّه للشعوب العربيّة التي طبّعت حكوماتها، بأنّ هذا التطبيع ما هو إلّا لمصلحة الشعب الفلسطينيّ، وهي فكرة ملتوية إن اقتنع بها العرب فعلًا فسيصبح التطبيع مع "إسرائيل" مطلبًا في قادم الأيّام، ظاهره مصلحة الفلسطينيّين، وباطنه تصفية قضيتهم (أبو زنبيط و الدبعي، ٢٠٢٠).

وعلى الرّغم من أنّ الإمارات قد سعت إلى إظهار أنّ اتّفاقيّة التطبيع مع "إسرائيل" قد ساهمت في وقف خطّة ضمّ الأراضي الفلسطينيّة، إلّا أنّ ما حدث هو العكس، حيث استغلّت "إسرائيل" هذا التبرير

من خلال قضم المزيد من الأرض، والتلويح بتعليق هذا التهديد حال انضمام دول عربيّة أخرى إلى مسيرة التطبيع، كذلك، كان توقيت هذه الاتّفاقيّة بمثابة هديّة مجانيّة لليمين "الإسرائيليّ"، علاوة على أنّها قد أعطت "إسرائيل" مبرّرًا للتراجع عن مبادرة السلام العربيّة التي تشترط حلّ القضيّة الفلسطينيّة على أساس حلّ الدولتين وفق حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، قبل تطبيع العلاقات معها (المركز العربي، ٢٠٢٠).

في الواقع، فإنّ "إسرائيل"، لم تكن ستنفّذ الضمّ، حتّى من دون التطبيع، وذلك لاعتبارات سياسيّة داخليّة، واعتبارات أخرى تتعلّق بالائتلاف الحكوميّ "الإسرائيليّ"، وبالتالي فإنّ ادّعاء الإمارات أنّ الصفقة تحافظ على حلّ الدّولتين ليس سوى ستار يخفي خلفه واقعًا مختلفًا وقاتمًا، وأيّ نظرة فاحصة للاتّفاق ستكتشف أنّ الإمارات لا تضمن التزام "إسرائيل" بعدم ضمّ أجزاء من الضفة الغربيّة إليها، وهو ما أعلنه الجانبان الأمريكيّ و"الإسرائيليّ" لتأكيد هذه النقطة.

٣، ٥، ٤ التداعيات الدينيّة والديمغرافيّة

تعدّ القضيّة الفلسطينيّة قضيّة دينية قائمة على الأيديولوجيا، وتمثّل محور الهويّة الإسلاميّة للشعوب العربيّة والإسلاميّة، وأحد أشكال التعبير عن الهوية الإسلاميّة والعربيّة للقضيّة الفلسطينيّة (بشارة، ٢٠١٨)، إلّا إنّ التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ يهدّد النسق الإسلاميّ للقضيّة الفلسطينيّة، والأيديولوجيّ لدى الشعب الفلسطينيّ (أبو هلال، ٢٠٢١).

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجيّ إرسال الوفود لزيارة مدينة القدس، وإظهار زياراتهم كشكل من أشكال الدعم، إلّا إنّ هذه الزيارات في الواقع لا تدعم مدينة القدس ولا سكّانها، بل تدعم "الاحتلال الإسرائيليّ" سياسيًّا، وتمنحه الشرعيّة أمام الشعوب الخليجيّة والعربيّة والمجتمع الدوليّ (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩)، ويصنّف الباحث المقدسيّ "راسم عبيدات" هذه الزيارات في إطار التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ، وهو ما جرى الاتّفاق عليه في اتّفاقات "أبراهام"، وأنّها تساعد الاحتلال في إضفاء شرعيّته على مدينة القدس (عبيدات ر.، ٢٠٢٣)،

ويرى النائب في المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ "مروان أبو راس" أنّ الزعم بأنّ زيارات الشخصيّات الخليجيّة للقدس كانت تهدف لزيارة المسجد الأقصى للصلاة فيه، غير منطقيّة، ونحن نقول: إنّنا لسنا بحاجة إلى مثل هذه الزيارات؛ لأنّها تقوّي عدوّنا وتعطيه مزيدًا من الإمعان في تمدّد مشروعه "الصهيونيّ" على أرض فلسطين (أبو راس، ٢٠٢٣). ومن الواضح أنّ هذه الزيارات لا تحدث إلّا بموافقة "إسرائيليّة"، ما يعني أنّ الاحتلال لن يقبل بزيارات المسجد الأقصى إذا لم يستفد منها بطريقة أو بأخرى، فتلك الزيارات والخطوات تحصل بتسهيل وأحيانًا بتعاون "إسرائيليّ" لتحقيق أهداف ذات قيمة أعلى من هذه الزيارة (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩).

ونتيجة لعمليّة التطبيع يبرز حافز لتهميش القضيّة الفلسطينيّة سعيًا وراء مصالح قُطرية أو تهديدات وهميّة (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩)، والمشكلة أنّها استخدمتها أداة للحصول على رضا الولايات المتّحدة من خلال تحقيق السلام مع "إسرائيل"، خاصّة بعد التسعينيّات من القرن الماضي، وبدأت العلاقات بين "إسرائيل" والخليج بشكل فعليّ في ذلك الوقت (بشارة، ٢٠١٨).

علاوة على ذلك، أسهمت إستراتيجيّة التطبيع بتشجيع "إسرائيل" على التنكر للمطالب الفلسطينيّة الوطنيّة والتاريخيّة والدينيّة في مدينة القدس، وشجّعها على الاستمرار بسلوكها في خطط التهويد وتغيير موازين القوى الديمغرافيّة من خلال مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينيّة وضمّها لبلدية الاحتلال في مدينة القدس، والتوسّع الاستيطانيّ المستمرّ بالمدينة (المزين و جرغون، ٢٠١٩).

وهذا من شأنه أن يؤثّر سلبًا على القضيّة الفلسطينيّة داخليًّا وخارجيًّا من خلال تقديم تنازلات عن دعم القضايا المصيريّة مثل: قضيّة اللاجئين، ومدينة القدس، والحدود، وعدم اكتراثهم بمعاناة الشعب الفلسطينيّ الذي سيواصل دفع ثمن التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ بسبب جرأة دول المجلس في إعلان علاقاتها مع "إسرائيل"، وانتقاد الجانب الفلسطينيّ (زحالقة)، وبسبب عمليّة التطبيع تمّ تحويل بيئة الإعلام لترويج أفكار مخالفة للأفكار العربيّة التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عامًا، ويتعلّق ذلك بشكل خاصّ بمعنى القضيّة الفلسطينيّة كونها قضيّة عربيّة مركزيّة ومهمّة جدًّا في السياسة العربيّة، وتسعى بعض الأطراف إلى خفض أهمّيّتها (الحمد، ٢٠٢٠)

تترتّب على التحوّلات الحاليّة آثار سلبيّة عميقة على النمط العقائديّ للنظام الإقليميّ العربيّ، وقد تؤثّر بشكل كبير على قضيّة فلسطين وتجعلها تحمل خطر التهميش؛ وسنوضّح فيما يأتي أهمّ هذه التأثيرات:

١. تهديد الوجود الفلسطينيّ

إنّ تطبيع العلاقات يعطي "إسرائيل" غطاءً في أرض فلسطين وترخيصًا لها بطرد الفلسطينيّين في الداخل المحتلّ "المكوّن الأصليّ" داخل المجتمع "الإسرائيليّ" ومدينة القدس واعتبارهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أيّ وقت (نوفل س.، ٢٠١٨)

في الحقيقة، يستخدم "الاحتلال الإسرائيليّ" العديد من الأساليب العنصريّة ضدّ المجتمع الفلسطينيّ داخل الأراضي المحتلّة وفي مدينة القدس، مثل: حرمانهم من حقوقهم المدنيّة، وتفريقهم باستخدام قوانين التمييز العنصريّة والتجنيس التعسّفيّ، وتعقيدات استصدار رخص البناء، فهذه الإجراءات ليست فقط تمييزًا استثنائيًّا، بل جزءًا من القانون نفسه، وزاد تصاعد وتيرتها بعد التطبيع، نظرًا لغياب الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينيّ من قبل دول العالم العربيّ (جبلي، ٢٠٢١).

الأمر الآخر لتداعيات التطبيع على فلسطينيّ الداخل المحتلّ، هي قضيّة الهويّة في "إسرائيل" –التي تُعرّف نفسها بأنّها دولة ديمقراطيّة ذات طابع يهودي–، مما يدفعهم لرفض فكرة إنشاء دولة فلسطينيّة. وعلى هذا الأساس، يسعون إلى التخلّص من الفلسطينيّين الذين يعدّونهم تهديدًا ديموغرافيًّا عليهم. ومن بين الحلول التي ينظرون إليها هي عمليّة تبادل الأراضي والسكّان، حيث ينظرون إلى الفلسطينيّين في الداخل على أنّهم "العدوّ في الداخل" (جبلي، ٢٠٢١).

أو تنفيذ قانون "يهوديّة الدولة"، ومخطّطات عزل الوجود العربيّ، وتقليصه في الأراضي المحتلّة، عبر التهجير القسريّ، وهدم المنازل والاستيلاء عليها، ومنع التواصل بين السكّان عبر الحواجز. ولم تكن وقائع الاستيلاء على منازل سكّان حيّ الشيخ جرّاح في القدس لصالح الجمعيّات الاستيطانيّة سوى حالة من مئات الحالات في القدس والمناطق التي يسيطر عليها الاحتلال، بعضها يتّخذ شكل نزاع قانونيّ، كما حالة "الشيخ جرّاح" منذ عشرين عامًا، يتمّ عبر إسناد أمنيّ وعصابات المستوطنين والسماسرة (شعبان ع.، ٢٠٢١).

تزامنًا مع ذلك، اشتعلت انتفاضة شعبيّة في فلسطين في شهر مايو/ أيّار ٢٠٢١م، شاركت فيها جميع مدنها وأحزابها، وتنوّعت بين المقاومة السلميّة والمسلّحة، وذلك بسبب محاولة "إسرائيل" إخلاء منازل عائلات فلسطينيّة في حيّ الشيخ جرّاح لصالح جمعيات استيطانيّة "إسرائيليّة". زعمت "إسرائيل" أنّ هذه العائلات اليهوديّة كانت تعيش هناك قبل عام ١٩٤٨م، على الرّغم من تقديم الفلسطينيّين عقودًا رسميّة لملكيّة هذه البيوت، ووثائق تعود للعهد العثمانيّ تدحض المزاعم "الإسرائيليّة"، مؤكّدين أنّهم يعيشون في هذه المنازل منذ النكبة الفلسطينيّة في العام ١٩٤٨م، كباقي الشعب الفلسطينيّ (دياب، ٢٠٢١).

يجب الإشارة إلى أنّ الاحتلال سبق له أن قام بإخلاء منزلين في حيّ "الشيخ جرّاح" في عام ٢٠٠٨م بناءً على قرار قضائيّ. ولكنّ الفلسطينيّين يرون أنّ قرار الإخلاء الجديد في الحيّ يأتي كجزء من مخطّط "إسرائيليّ" أوسع وأعمق يسعى لتهويد المدينة وتعزيز السيطرة عليها، ويعرف باسم "القدس الكبرى". فهذا المخطّط تمّ إعداده في عام ٢٠١٨م بالتّعاون بين "الحكومة الإسرائيليّة" وبلديّة الاحتلال في المدينة، بعد إعلان الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" واعترافه بالقدس "عاصمة لإسرائيل" ونقل السفارة الأمريكيّة من "تل أبيب" إلى المدينة، ويتضمّن مخطّط القدس الكبرى ثلاثة أهداف رئيسة، وهي (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١):

أوّلًا: توسّع السيطرة اليهوديّة على المناطق القريبة من القدس وإقامة حاجز يحيط بالمدينة من الجهات الشماليّة والشرقيّة والجنوبيّة، وبناء مستوطنات لفصل المدينة عن الأراضي الفلسطينيّة المجاورة في الضفّة الغربيّة.

ثانيًا: الاحتفاظ بأفضليّة ديمغرافية لليهود بما يضمن أنّ نسبة تمثيلهم لا تقلّ عن ٧٢٪ من إجمالي سكّان المدينة، وأن تكون نسبة التمثيل للفلسطينيّين ٢٨٪.

ثالثًا: تفتيت وجود الفلسطينيّين في المدينة من خلال إنشاء مناطق استيطانيّة يهوديّة متفرّقة داخل الأحياء الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة.

في الواقع، إنّ ما جرى في حيّ الشيخ جرّاح هو نتاج للسياسات التطبيعيّة مع الاحتلال، فالأمر لم يقتصر على حيّ الشيخ جرّاح بل وصل إلى معظم أحياء مدينة القدس، ومن المؤكّد أنّ عمليّة التطبيع لم تمكّن الشعب الفلسطينيّ من تراجع الاحتلال عن أيّ إجراء تجاه مدينة القدس وأحيائها، بل أضفت الشرعيّة على ممارساته سواءً في الداخل المحتلّ أو في مدينة القدس، ويعدّ الاحتلال هو المستفيد الأكبر منه بتنفيذ سياسته الاستيطانيّة والتهويديّة (عبيدات ر.، ٢٠٢٣).

وترى الدراسة أنّ من نتائج التطبيع: إعلان القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، والسعي لإضفاء الصبغة اليهوديّة عليها، وتغيير واقعها الدينيّ والسياسيّ والسكانيّ بسنّ قوانين ووضع ترتيبات جديدة بغضّ النظر عن الموقف الدوليّ من ذلك، بالإضافة إلى تقويض المؤسّسات الفلسطينيّة فيها، وتوسيع البناء الاستيطانيّ، ومحاولة تهجير سكّانها لصالح الجمعيّات الاستيطانيّة "الإسرائيليّة" وإحلال المستوطنين بدلًا منهم في بيوتهم.

وكذلك ترسيخ اقتحامات المستوطنين المستمرّة للمسجد الأقصى بحماية جنود الاحتلال وأداء صلواتهم التلموديّة فيه.

٢. شرعنة الاحتلال وإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيّين

إنّ اتّفاقيّات التطبيع تعدّ خروجًا عن ميثاق جامعة الدول العربيّة ومخالفة لمبادرة السلام العربيّة، وقد عبّر الأمين العامّ لجامعة الدول العربيّة "أحمد أبو الغيط"، بتاريخ ٢٢ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م، أيّ: بعد تسعة أيام من إعلان الاتّفاق الإماراتيّ – "الإسرائيليّ"، عن موقف الجامعة بأنّ مبادرة السلام العربيّة هي الأساس في أيّ اتّفاق سلام مع "إسرائيل"، من دون الإشارة إلى الموقف الرسميّ العربيّ بشكل صريح من اتّفاق التطبيع بين الإمارات و"إسرائيل" (خلف الله، ٢٠٢١). ويعدّ هذا الموقف صيغة ملتبسة في تطبيق حقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين (الحاج ع.، ٢٠٢٠).

وبالإشارة إلى الموضوع ذاته، فإنّ رفض تمرير مشروع عربيّ من جامعة الدول العربيّة، يعدّ استسلامًا وقبولًا باحتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينيّة بموافقة عربيّة سواءً كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، لكنّها في النهاية شرعنة لاحتلالها لفلسطين وقبولها بذلك (خلف الله، ٢٠٢١)، وتكريسًا وإقرارًا بأحقّيّة "الاحتلال الإسرائيليّ" بتغيير هويّة مدينة القدس العربيّة، بجعل "الاحتلال الإسرائيليّ" رقيبًا شرعيًّا وحاكمًا

في فلسطين (الشايع، ٢٠٢٣)؛ وهذا يفتح المجال أمام دول أخرى ذاهبة للتطبيع تحت ذرائع واهية، تبرّرها وتراها كلّ دولة حسب مصلحتها، دون النظر إلى القضيّة الفلسطينيّة التي كانت بمثابة القضيّة المركزيّة والمحوريّة لدى جامعة الدول العربيّة، وبات مشرعنًا لدى جامعة الدول العربيّة، وهذا يجعلها تضع المبادرة العربيّة، تذهب أدراج الرياح حتّى أصبحت من الماضي، بقبول عربيّ رسميّ (خلف الله، ٢٠٢١).

وبالنظر إلى دعم بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ لرؤية ترامب للسلام "صفقة القرن"، والتي تفرض على الفلسطينيّين تقديم تنازلات جوهريّة في قضايا الصراع المركزيّة، وتحديدًا قضيّتي "القدس واللاجئين"، وهو ما رفضته كلّ المكونات الفلسطينيّة.

وقد أكد كلّ من الرئيس الفلسطينيّ "محمود عباس"، ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلاميّة حماس "إسماعيل هنية"، رفضهما التامّ لاتّفاقات "أبراهام"، مؤكّدين عدم اعتبارها ملزمة للفلسطينيّين وأنّه لن يتمّ احترامها، وشدّدا على وحدة الشعب الفلسطينيّ في رفض التطبيع أو الاعتراف بالاحتلال على حساب حقوقه وثوابته، ورفضوا أيّ محاولة لجعل فلسطين وقدسها وشهدائها وعذاباتهم جسرًا للتطبيع مع الاحتلال، وتوافقا على الاتّصال المستمرّ وتعزيز التنسيق المشترك داخل الأراضي الفلسطينيّة لمواجهة التطوّرات الراهنة (ماجد، ٢٠٢٠).

كذلك، اعتبر الفلسطينيّون تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة بيعًا للقضيّة الفلسطينيّة وخيانّة لها وتخلّيًا عن حقّ عودة اللاجئين، ويرى الشارع الفلسطينيّ أنّ اتفاقات "أبراهام"، خيانة عظمى للقضيّة الفلسطينيّة، وأنّه في حال تطبيع العالم كلّه مع "إسرائيل"، فإنّ الشعب الفلسطينيّ سيحافظ على موقفه ولن يتنازل عن حقوقه أبدًا (فرات، ٢٠٢٠).

٤، ٥، ٤ التداعيات العسكريّة والأمنيّة

أدّى التطبيع إلى تغييرات جذريّة في مفاهيم الأمن والإستراتيجيّات والتحالفات العسكريّة في المنطقة، وخلال هذه المرحلة من التطبيع، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجيّ ترى في إيران بدلًا من "إسرائيل" مصدر التهديد لأمنها القوميّ، وأصبحت مستعدّة للتحالف العسكريّ مع "إسرائيل" لمواجهة هذا الخطر، ممّا قد يتسبّب في قلب معادلة الأمن القوميّ العربيّ. كما أنّ هذا الوضع قد يؤثّر بشكل كبير على المنظومتين العسكريّة والأمنيّة الفلسطينيّة (نافعة، ٢٠٢٠).

ولكن، في الجانب المقابل، تتأكّد الأمور بأنّ التطبيع لم يحقّق شيئًا جديدًا للقضيّة الفلسطينيّة. فقد تخلّى العرب رسميًّا عنها، ويظهر ذلك جليًّا في رفض جامعة الدول العربيّة إدانة التطبيع بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل"، وخروجهما عن "المبادرة العربيّة للسلام". وبالتّالي، يكون التركيز الآن على الشعب الفلسطينيّ وصلابة إرادته في المقاومة. بالإضافة إلى ذلك، تتّبع إيران مقاربة مختلفة وتعارض توجّهات الخليج

و"إسرائيل" حيال القضايا الإقليميّة، وخاصّة فلسطين والمقاومة، وهذا يشير إلى صعوبة تشكيل تحالفات جديدة وتفاقم التوترات الإقليميّة، وربّما تصل لمرحلة التصادم الجزئيّ، وفق ما يؤدّي إلى تشكيل معادلات جديدة على المستويات العسكريّة والأمنيّة (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

تؤكد الترتيبات التنفيذية للتطبيع بين دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل"، وبشكل خاصّ التعاون العسكريّ والأمنيّ، على التوجّه الرسميّ نحو الشراكة مع" إسرائيل"، بالإضافة إلى الاعتماد على مفاهيم مشتركة في المجالات الأمنيّة والقوميّة والإستراتيجيّة، وتحديد الأعداء والجهات التي تعارض المصالح "الإسرائيليّة". وتشير إلى التحوّل نحو اعتماد المعايير "الإسرائيليّة" في هذه الجوانب، الأمر الذي يؤثّر على التيّارات العربيّة التي تدعم القضيّة الفلسطينيّة وتدعم المقاومة ضدّ "الاحتلال الإسرائيليّ" (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

وعلى نطاق آخر يعني التطبيع إمكانيّة انضمام دول أخرى لعمليّة التطبيع مع "إسرائيل"، وذلك باللجوء إلى الصيغة الخليجيّة، ممّا يضغط على الأطراف الرافضة للتطبيع والعازمة على دعم القضيّة الفلسطينيّة. وإذا تمكّنت الإدارة الأمريكيّة و"إسرائيل" من جذب دول عربيّة إضافية، وعلى رأسها السعوديّة، نحو التطبيع، فسيؤدّي ذلك إلى تحوّلٍ جذريّ لصالح "إسرائيل"، ويعني التخلّي عن القضيّة الفلسطينيّة. وبالرّغم من تبنّيها مناهج عدائيّة ضدّ المقاومة الفلسطينيّة، إلّا أنها تلتزم بحقّ الفلسطينيّين في إنشاء دولة فلسطينيّة مستقلّة، على حدود ١٩٦٧م، كشرطٍ للتطبيع مع "إسرائيل". وهذا وفقًا لما ورد في مبادرة السلام العربيّة (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

ويرى ممثّل لجنة القدس التابعة لجمعيّة المحامين الكويتيّين المستشار "عبد العزيز القطان"، أنّ هدف التطبيع بشكل أساس هو إسكات صوت الحقّ بالمقام الأوّل، واللعب على وتر تقديم وعود لن تتحقق؛ لأنّ المطبّع ساوى نفسه أو قارب تسويتها بـ"الاحتلال الإسرائيليّ"؛ لأنّ مجرّد التعامل معه، وضعه في خانة واحدة، وأوّل ما نشهده في الدّول المطبّعة غياب تامّ للمقاومة وذكرها وتحوّلها من رمز إلى تهمة، وبذلك تكون تلك الدول حقّقت هدفها، في حال استطاعت أن تلزم شعبها باتّباع قراراتها، لكنّ ثقتنا بالشّعوب الرّافضة للتطبيع أقوى من أيّ دولة مطبّعة، وسنرى في المستقبل القريب نتائج هذا الأمر الذي قد يرقى لأن يكون انقلابًا على هذا الأمر (القطان، ٢٠٢٣).

ليس هذا فقط، فإذا نظرنا إلى فصائل المقاومة الفلسطينيّة، فإنّها ستجد نفسها مكشوفة الظهر، كلّما وجدت الدول العربيّة تهرول باتّجاه "إسرائيل" غير عابئة بما تجرّه هذه الهرولة من تنسيق أمنيّ عالٍ معها في المجال الأمنيّ والاستخباراتيّ خصوصًا؛ ممّا يضرها، وهذا بدوره يقطع كثيرًا من طرق الإمداد للمقاومة

الفلسطينيّة، سواء العسكريّة أو الأمنيّة، كما يقلل مساحة الوجود للفصائل الفلسطينيّة على التراب العربيّ، ومن ثمّ يقطع سبيل التواصل بين الخارج والداخل لهذه الفصائل (الراجحي).

ويهدف التطبيع أيضًا إلى فرض المزيد من العزلة على فصائل المقاومة الفلسطينيّة، وبالتالي سيؤثّر هذا بشكل سلبيّ عليها وعلى فصائل المقاومة العربيّة، كما سيؤدّي إلى زيادة التضييق الرسميّ على هذه الفصائل بشكل داخليّ وخارجيّ، مما يؤدّي إلى قتل العديد من الأصوات الحرّة المناهضة لهذا التوجّه. ومع ذلك، فإنّ التطبيع يرفع من مستوى صمود الشعب الفلسطينيّ ومقاومته له، ويجعلهم أكثر إبداعًا يوميًّا في هذا المجال. كما أنّ حالة التضامن العربيّ مع الشعب الفلسطينيّ ستؤثّر على الجميع.

على الرغم من ذلك، تمّ اتّخاذ قرارات "إسرائيليّة" لإخلاء سكّان حيّ الشيخ جرّاح كتجربة عمليّة للتطبيع، وقد أدّى هذا إلى التوتّر في مدينة القدس وكلّ فلسطين. ومع ذلك، تبدو الممارسات والمخطّطات "الإسرائيليّة" تجاه المسجد الأقصى هي المحرك الرئيس في تصعيد الأحداث في جميع أنحاء فلسطين. ففي بداية شهر رمضان ١٤٤٢ هـ (مايو/ أيّار ٢٠٢١م)، أعلنت جماعات يهوديّة متطرّفة عن تنفيذ اقتحام كبير للمسجد الأقصى بمناسبة يوم القدس في ١٠ مايو/أيار ٢٠٢١، وهو اليوم الذي احتلّت فيه "إسرائيل" مدينة القدس في عام ١٩٦٧م، ممّا أدّى إلى تصعيد الأحداث بين الفلسطينيّين و"الشرطة الإسرائيليّة" في باحات المسجد الأقصى. وقد فشلت جميع محاولات اقتحام المسجد سواء من المستوطنين أو "الشرطة الإسرائيليّة" (دياب، ٢٠٢١).

ولهذه الأسباب، قامت حركات المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزة بالدّخول على خطّ المواجهة، فأعلن الجناح العسكريّ لحركة المقاومة الإسلاميّة حماس "كتائب القسّام"، أنّه قد أطلق "رشقة صاروخيّة" على مدينة القدس المحتلّة، وسمّيت المعركة باسم "سيف القدس"، وذلك على لسان الناطق باسم الجناح العسكريّ "أبو عبيدة"، والذي قال بأنّ الرشقة هي (ردّ على جرائم الاحتلال وعدوانه على المدينة المقدّسة، وتعذيبه لسكان الشيخ جرّاح والمصلّين في المسجد الأقصى) (كتائب الشهيد عز الدين القسام، ٢٠٢١).

وعلى الرّغم من توقيع بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ اتّفاقيّات تطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، وسماح دول أخرى لشخصيّات سياسيّة وشبابيّة محسوبة على أنظمة الحكم بزيارة "إسرائيل"، أو زيارة شخصيّات سياسيّة ورسميّة "إسرائيليّة" لدول مجلس التعاون الخليجيّ، إلّا أنّ قضيّة الشيخ جرّاح والمحاولات "الإسرائيليّة" لاقتحام المسجد الأقصى شهدت انسجامًا في الموقف الخليجيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة، لكن حصل تباين في الموقف الخليجيّ من نتائج الإجراءات "الإسرائيليّة" والمتمثّلة في التصعيد العسكريّ بين فصائل المقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزة و"الاحتلال الإسرائيليّ"، وهنا يمكننا تناول تحوّلات الموقف الخليجيّ بعد عمليّة التطبيع من خلال:

١. الموقف من محاولات تهجير الفلسطينيّين واقتحام المسجد الأقصى

أدانت ورفضت دول مجلس التعاون الخليجيّ زيادة الأعمال العدائيّة في مدينة القدس، وتكثيف سياسة الإبعاد القسريّ في حيّ الشيخ جرّاح وغيرها من المناطق، ودعت المجتمع الدوليّ للتدخّل لوقف استهداف الوجود الفلسطينيّ في مدينة القدس، ومحاولات تغيير طابعها القانونيّ وتركيبتها السكّانيّة والترتيبات الخاصّة بالأماكن المقدّسة الإسلاميّة، وجهود فرض السيادة "الإسرائيليّة" عليها، وهو خروج عن القانون الدوليّ والقرارات والاتّفاقيّات القائمة في هذا الشأن، كما أكّدوا ضرورة تجنّب مثل هذه الإجراءات الأحاديّة (الخليج أونلاين، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى ترأّس قطر اجتماعًا طارئًا لمجلس جامعة الدول العربيّة في ١٠ مايو/ أيار ٢٠٢٠م تلبية لطلب فلسطين لبحث الجرائم والاعتداءات "الإسرائيليّة" في مدينة القدس المحتلّة (الجزيرة نت، ٢٠٢١).

ويقول النائب في مجلس الأمّة الكويتيّ "حمد المطر": إنّ الموقف الخليجيّ الرسميّ المعلن لا زال داعمًا للحقّ الفلسطينيّ، لا سيّما فيما يخصّ القدس والمسجد الأقصى، حيث يرى أنّ البيان الختاميّ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجيّ أعلن في دورته الـ (٤٣) المنعقدة في العاصمة السعوديّة الرياض بتاريخ ٩ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٢٢م يؤكّد على ثبات الموقف الرسميّ لدول الخليج تجاه بعض القضايا التي لا تقبل المساس بها، فدعا المجلس المجتمع الدوليّ للتّدخّل لوقف استهداف الوجود الفلسطينيّ في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيّين من منازلهم في المدينة، ومحاولات تغيير طابعها القانونيّ والديمغرافيّ (المطر، ٢٠٢٣)

٢. التصعيد العسكريّ بين فصائل المقاومة الفلسطينيّة و"إسرائيل"

على الرّغم من عدم تباين موقف دول الخليج بخصوص أحداث حيّ الشيخ جرّاح ومحاولات اقتحام المسجد الأقصى، والذي تمثّل في إدانة سلوك "إسرائيل" تجاه المسجد الأقصى ورفض ممارساتها، فإنّ الموقف الخليجيّ من التوتّر بين فصائل المقاومة و"إسرائيل" شهد تباينًا، حيث وضعت الإمارات نفسها في موقف محايد، مطالبة بوقف العنف من كلا الطرفين، في حين طالبت الدول الخليجيّة الأخرى (السعوديّة، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان) بوقف الاعتداءات "الإسرائيليّة" على الفلسطينيّين، وكانت قطر الدولة التي قامت بدور وساطة وتهدئة مدعومة بالولايات المتّحدة وبالتشارك مع مصر، وقامت السعوديّة وقطر والكويت بدور تنسيقيّ مع الدول العربيّة والإسلاميّة الأخرى لتكثيف الضغط على "إسرائيل". وقد كانت المواقف الخليجيّة من التصعيد العسكري كالآتي:

دعت قطر المجتمع الدوليّ للتحرّك بشكل فوريّ لوقف الاعتداءات والتطهير العرقيّ "الإسرائيليّ" ضدّ الشعب الفلسطينيّ (يوسف أ.، ٢٠٢١)، والتقى وزير الخارجيّة القطريّ "محمّد بن عبد الرحمن آل ثاني" برئيس المكتب السياسيّ لحركة المقاومة الإسلاميّة حماس "إسماعيل هنيّة" في ١٥ مايو/ أيار، تمّ خلال

الاجتماع مناقشة الاعتداءات "الإسرائيليّة" على المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جرّاح، والعدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة (الراية، ٢٠٢١).

أمّا السعوديّة، فأدان وزير خارجيّتها "فيصل بن فرحان"، الأفعال غير الشرعيّة التي تنتهجها سلطات "الاحتلال"، ودعا خلال اتّصال هاتفيّ مع وزير خارجيّة فلسطين "رياض المالكيّ"، إلى مواصلة الجهود المبذولة للوصول إلى حلّ عادل وشامل للقضيّة الفلسطينيّة، لتمكين الشعب الفلسطينيّ من إقامة دولته المستقلّة على حدود ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقيّة، وفقًا لقرارات الشرعيّة الدوليّة ومبادرة السلام العربيّة. كما ناقش "بن فرحان" مع وزير خارجيّة الكويت "الشيخ أحمد ناصر المحمّد الصباح" ووزير خارجيّة مصر "سامح شكري"، آخر التطوّرات في فلسطين، وأكّدوا على أهميّة وقف إطلاق النار على الفور، ودعوة المجتمع الدوليّ لمواجهة الممارسات العدائيّة "الإسرائيليّة" ضدّ الشعب الفلسطينيّ (دياب، ٢٠٢١).

بينما الإمارات، فأعلن وزير خارجيّتها "عبد الله بن زايد آل نهيان"، أنّ بلاده تضمّ صوتها إلى صوت المجتمع الدوليّ في الدعوة إلى وقف العنف والأعمال العدائيّة، وتحثّ جميع الأطراف على الهدوء، والالتزام بوقف إطلاق النار وبدء حوار سياسيّ. وأشار إلى أهميّة الحوار السلميّ والمصالحة للعيش بسلام وكرامة وازدهار، مستندًا إلى الوعود التي تحملها اتّفاقات "أبراهام" للأجيال الحاليّة والمستقبليّة للعيش بسلام مع جيرانهم "إسرائيل" (الشرق الأوسط، ٢٠٢١).

في المقابل، أجرى وزير الخارجيّة الكويتيّ، الشيخ "أحمد ناصر المحمّد الصباح"، سلسلة اتّصالات ضمن الجهود الدبلوماسيّة التي بذلتها الكويت لتنسيق الجهود العربيّة في وقف العدوان "الإسرائيليّ" في فلسطين. وأجرى هذه الاتّصالات مع وزير الخارجيّة القطريّ، ووزير الخارجيّة المصريّ، ووزير الخارجيّة الأردنيّ "أيمن الصفدي"، ووزير الخارجيّة الفلسطينيّ "رياض المالكيّ" (الشرق القطرية، ٢٠٢١)، وأعرب وزير الخارجيّة الكويتيّ عن وقوف بلاده مع الشعب الفلسطينيّ في مواجهة الاعتداءات "الإسرائيليّة" على مدينة القدس وقطاع غزة (روسيا اليوم، ٢٠٢١).

وفيما يتعلّق بسلطنة عُمان، فقد طالبت المجتمع الدوليّ بالتدخّل الفوريّ لإجبار "إسرائيل" على التوقّف عن عمليّتها العسكريّة في قطاع غزة (اليوم السابع، ٢٠٢١).

أخيرًا، أعلنت البحرين عن تمسّكها بإنشاء دولة فلسطينيّة، وعاصمتها القدس الشرقيّة. ودعت إلى وقف الاعتداءات "الإسرائيليّة" (روسيا اليوم، ٢٠٢١).

ختامًا، يدرك الفلسطينيّون أهميّة العامل الذاتيّ والصّمود والمقاومة كمفتاح لتغيير المواقف العالميّة وأهميّة إعلان المواقف، ورفض تهميش القضيّة الفلسطينيّة وإفشال محاولات إنهائها، خاصّة بعد الخطاب الإماراتيّ واحتمالات تأييد دول أخرى وقيامها بخطوات شبيهة، وخطر أن يصبح الموقف العربيّ مطابقًا

لمواقف أخرى، مثل الموقف الأوروبيّ، الذي يبدو في بعض الأحيان متقدّمًا على بعض المواقف العربيّة من حيث الرغبة في متابعة التعاون مع "إسرائيل" والاكتفاء بإعلان مواقف سياسيّة لفظيّة حول حقوق الفلسطينيّين.

٥، ٥، ٤ التداعيات الثقافية

رفض الفلسطينيّون اتّفاقات "أبراهام" واعتبروها تصفية للقضيّة الفلسطينيّة وتاريخها وصمودها على مرّ العقود السّابقة، كما أنّ هذا الاتّفاقات تخرج عن الإجماع العربيّ وما طالبت به جامعة الدول العربيّة في قمّة بيروت بشأن السلام مع "إسرائيل"، وأنّ هذا التطبيع ترك الفلسطينيّين يواجهون مصيرهم وحدهم، مقابل "الاحتلال الإسرائيليّ" المدعوم من قبل أمريكا على وجه الخصوص، واستمراراه في جرائمه ضدّ الشّعب الفلسطينيّ (خلف الله، ٢٠٢١).

كما جرى التعبير بشكل واضح عن الرفض الفلسطينيّ الواسع لاتّفاقات التطبيع في اجتماع قادة الفصائل الفلسطينيّة والذي عقد بشكل متزامن ما بين رام الله وبيروت في ٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، وذلك لبحث تداعيات صفقة القرن، وعمليّات الضمّ "الإسرائيليّة"، واتّفاق تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة (جرابعة، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يترتّب على عمليّة التطبيع تأثيرات ذات خطورة شديدة على القضيّة الفلسطينيّة والنّسق العقائديّ للنظام العربيّ، ممّا يمكن أن يؤدّي إلى ضرب فكرة العروبة وتجاهلها، بالإضافة إلى خطر التحوّلات الثقافيّة والفكريّة تجاه "إسرائيل" والقضيّة الفلسطينيّة، مثل التحوّلات في مفهوم العدوّ والحليف لدى بعض الأفراد، ممّا يؤدّي إلى نقل "الاحتلال الإسرائيليّ" من دولة عدوّ إلى دولة صديقة وحليفة (الحمد، ٢٠٢٠).

ويتوقع أن تأخذ وسائل الإعلام في الدول العربيّة المطبّعة مواقف تتعارض بشكل كبير مع المفاهيم العربيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة. بل وقد تعمل على ترويج محتوى معادٍ للقضيّة الفلسطينيّة وللتّضامن العربيّ بشكل كبير، بما في ذلك المواقف التي تؤكّد أنّ الفلسطينيّين هم من باعوا أراضيهم والآن يجب أن يتحمّلوا المسؤوليّة، ومن ثمّ لا ينبغي على العرب أن يكونوا أكثر حرصًا على القضيّة الفلسطينيّة من أصحابها الأصليّين، وأنّ المتطرّفين العرب هم من أهدروا فرص التسوية، وهم "ملوك الفرص الضائعة"؛ بل وقد تذهب هذه الأجهزة إلى التحريض على القضيّة الفلسطينيّة، والتأكيد على أنّ المقاومة الفلسطينيّة هي عمل إرهابيّ. والعمل أيضًا على تكريس فكرة أنّ إيران هي العدوّ، وليست "إسرائيل"، وهي المصدر الرئيس لتهديد أمن المنطقة بأكملها (نافعة، ٢٠٢٠).

ووفقًا لرؤية "ترامب" للسلام "صفقة القرن"، يتمّ حاليًا تحويل التطبيع إلى وسيلة لتسوية القضيّة الفلسطينيّة. فالسياسات التطبيعيّة تهدف إلى فرض التطبيع على الشعب العربيّ، وتعزيز وجود "إسرائيل" كواقع لا يمكن إنكاره، كما في خطاب بعض الشخصيّات التي يجري تصديرها لهذا الغرض، وتعزيز الدعاية "الإسرائيليّة" حول الحقّ اليهوديّ في فلسطين (عرابي، ٢٠١٩)، بل وتبنّى بعضهم الرواية الصهيونيّة المزعومة بأنّ "إسرائيل" دائمًا تسعى للسلام، وأنّ المقاطعة العربيّة والمقاومة الفلسطينيّة هما العائق أمام تحقيق السلام في المنطقة والعالم! (السيد، وآخرون، ٢٠٢١).

وممّا لا شكّ فيه، أنّ تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة سيترك آثاره الثقافيّة على القضيّة الفلسطينيّة، حيث باتت الحالة العربيّة مغايرة لما كانت عليه سابقًا من دعم وإسناد، وجاءت اتّفاقيّات التطبيع لتشكّل منعطفًا خطيرًا تعيشه القضيّة الفلسطينيّة.

٦، ٥، ٤ التداعيات الشعبيّة

أعادت ثورات الربيع العربيّ القضيّة الفلسطينيّة إلى مركز الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" إلى مكانه الطبيعيّ إلى جانب الشعوب وتطلّعاتها إلى العدالة والحرّيّة والكرامة، وفي العام ٢٠١١م، عاشت "إسرائيل" أسوأ أعوامها؛ حيث كانت تعيش في عدم اليقين الكامل والعجز عن التنبّؤ بما سيحدث في العالم العربيّ، إلّا إن العام ٢٠١٣م كان أفضل أوقاتها، وهو عام تحقيق الثورات المضادة في دول الربيع العربيّ، التي دعمتها بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ مثل (السعوديّة، والإمارات) (بشارة، ٢٠١٨).

وبشكل تدريجيّ حاول مهندسو التطبيع الإعلان بشكل رسميّ عن هذه العلاقات، وذلك بسبب التحريض المستمرّ الذي يتعرّض له الفلسطينيّون وقضيّتهم من قبل الجمهور العربيّ والخليجيّ، من خلال بعض الأعمال التلفزيونيّة، وتصريحات الكتّاب والصحافيّين المؤيّدين لبعض الحكومات الخليجيّة، أو العاملين في وسائل إعلام ممّولة منها (الحاج ع.، ٢٠٢٠).

في مقابل ذلك يرى الكثيرون من المعارضين للتطبيع أنّ الوضع الشعبيّ هو الدرع الأخير الذي لا يمكن التخلّي عنه، ولا تسامح بأيّ نوع من أنواع التطبيع، أو أيّ قدر من الاعتراف بـ"إسرائيل"، بغض النظر عن مصدره، انسجامًا مع الموقف الفلسطينيّ الأصيل والجماهير العربيّة، وتأييدًا لقضيّة فلسطين والدفاع عن الوجود العربيّ ومستقبله (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩).

وعلى الرغم من ذلك، فإنّه يصعب الحديث في الوقت الحاليّ عن تراجع جوهريّ وكبير للقضيّة الفلسطينيّة على المستوى الشعبيّ، رغم كلّ الجهود التي تبذل من قبل كتّاب الأنظمة والمدافعين عن سياساتها في الإعلام الرسميّ وعلى وسائل التواصل الاجتماعيّ والمنصات الرقميّة، فقد أظهر استطلاع مؤشّر الرأي العربيّ الذي يجريه المركز العربيّ أنّ (٧٨٪) من الرّأي العامّ العربيّ يؤيّدون أنّ القضيّة الفلسطينيّة هي قضيّة

جميع العرب ولا تخص الفلسطينيّين فقط، ورفض (٨٨٪) من المستجيبين اعتراف بلدانهم بـ"إسرائيل" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

ويرى المستجيبين أنّ السياسات "الإسرائيليّة" تهدّد أمن المنطقة، ويعود التمسّك بمركزية القضيّة الفلسطينيّة عند الشعوب العربيّة لعدة أسباب، أهمها: صلة قضيّة فلسطين بقضايا رئيسة مثل: القوميّة، والدين، والهويّة العربيّة بشكل عامّ، وهذا يعني أنّ صلة الكثير من العرب بالقضيّة الفلسطينيّة ليست نتيجة رضاهم عن القيادة الفلسطينيّة أو حتّى عن الشعب الفلسطينيّ من عدمه، وإنّما لأنّ فلسطين تمثّل لهم "أرضًا إسلاميّة" و"أرضًا عربيّة" ومكوّنًا أساسيًّا للهوية والثقافة العربيّة (فريحات، ٢٠٢٠).

بالإضافة إلى ذلك، توزّعت المواقف الشعبيّة العربيّة المؤيّدة للقضيّة الفلسطينيّة والرافضة لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ما بين رفض تصفية القضيّة الفلسطينيّة، وذلك بواسطة التظاهر، ورفض "صفقة القرن"، ورفض اتّفاق "أبرهام"، فتشكّلت اللجان وأصدرت البيانات الرافضة لذلك، مع الدّعوة لوقفات ومظاهرات معبّرة عن الرّفض، وقد أظهرت الشعوب العربيّة تعاطفها مع القضيّة الفلسطينيّة (صالح م.، ٢٠٢٢).

كما يرى رئيس ملتقى القدس في الكويت "جهاد جرادات"، أنّ قضيّة فلسطين والقدس حاضرة وبقوّة بين أوساط وشعوب المنطقة، مهما تقدّم مسار التطبيع، فمحاولات تشويه جهاد الشعب الفلسطينيّ من بعض وسائل الإعلام العربيّ الذي يروّج لفكرة التطبيع لن تستطيع أن تفصل الشعوب العربيّة والإسلاميّة عن فلسطين حتّى وإن تأثّر في بعض المحطّات والدّول (جرادات، ٢٠٢٣).

من جهته يقول الأكاديميّ الكويتيّ "صلاح المهيني": لا زالت الشعوب الخليجيّة وغير الخليجيّة داعمة للقضيّة الفلسطينيّة، لكن ما يجري اليوم هو إعلاء صوت التطبيع في الإعلام الرسميّ وقمع جميع الأصوات المناهضة لهذا الصوت، بل وإجبار الشعوب على القبول بالتطبيع (المهيني، ٢٠٢٣).

كما يرى رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان "باقر درويش"، أنّ الرأي العامّ العربيّ لا زال متعاطفًا مع القضيّة الفلسطينيّة وشاهدنا ما حدث في مونديال قطر "كأس العالم ٢٠٢٢، من سماح دولة قطر للأنشطة الشعبيّة والجماهيرية كافّة سواءً "القطريّة منها أو الفلسطينيّة أو العربيّة والخليجيّة" الداعمة للقضيّة الفلسطينيّة في المونديال، وبروز القضيّة الفلسطينيّة بشكل لافت دفع وسائل الإعلام الدوليّة والعربيّة وحتّى "الإسرائيليّة" قالت حينها أنّ فلسطين الدولة الـ٣٣ المشاركة في المونديال في إشارة واضحة إلى حجم الحضور الشعبي للقضيّة الفلسطينيّة، في حين لوحظ حجم الملاحقة لجميع لأفراد الداعمين لـ"إسرائيل" (درويش ب.، ٢٠٢٣)

وتظهر التطوّرات التاريخيّة منذ عام ١٩٤٨م وحتّى الوقت الحاليّ، بوضوح، أنّ قضيّة فلسطين والتفاعل معها على مستوى الشعب يتناسبان طرديًّا مع نموّ الهويّة العربيّة، وعكسيًّا مع النزعة القُطريّة المحلّيّة (بشارة، ٢٠١٨).

وعليه، فإنّه لا توجد أيّ شرعيّة عربيّة للتطبيع الفرديّ الذي لا يستحضر الحقّ الفلسطينيّ في مواجهة الإجماع العربيّ سواء إجماع الأنظمة أو الشعوب، وعلى الرغم من العرقلة والجمود الذي شهدته المبادرة العربيّة، فإنّها، ومع ظهور خطوات التطبيع الفرديّ المجانيّ الذي يتجاهل الحقّ الفلسطينيّ، تستعيد أنفاسها وتجعل الموقف العربيّ المطبّع والخرق السياسيّ الواضح لإجماع عربيّ رسميّ وشعبيّ، يرفض السلام "الإسرائيليّ" القائم على انتقاص الحقوق الفلسطينيّة (سعد و زايدي، ٢٠٢٠).

ولقد مثّلت اتّفاقيّات التطبيع صدمة للفلسطينيّين؛ كونها جاءت تزامنًا في وقت تمرّ فيه القضيّة الفلسطينيّة بمنحنى خطير، وكان الفلسطينيّون في مقدّمة منتقدي القرار الذي اعتبره الشارع الفلسطينيّ خيانة للقضيّة الفلسطينيّة حيث إنّ السلام مع "إسرائيل" لن يساعد على تحقيق إجماع عربيّ يسعى لإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة، ويعدّ تحطيمًا لمبادئ التضامن العربيّ التي استمرت لعقود من الزمن.

ولقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطينيّ للبحوث السياسيّة والمسحيّة في رام الله ما بين الفترة ٩-١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، عن رفض قرابة (٨٦٪) من الفلسطينيّين المستطلعين لاتّفاقات "أبراهام"، مؤكّدين أنّ الاتّفاق يخدم المصالح "الإسرائيليّة" حصرًا. بالإضافة إلى ذلك، أصبح وصف الاتّفاق بالخيانة شائعًا بين الشعب الفلسطينيّ إذ اختارت الأغلبيّة (٥٣٪) هذا التعبير.

وفي ضوء الرفض الشعبيّ الواسع للتطبيع مع "إسرائيل"، بناءً على رفض الشعب الواسع لهذه العلاقة، وتصاعد الحالة غير المستقرّة في المنطقة، وانتهاء ولاية "ترامب"، وتراجع شدّة الضغوط على الأنظمة العربيّة، فإنّ الأنظمة المطبّعة ستواجه صعوبة في تحمّل أعباء التطبيع باعتبارها أكبر ممّا كانت تتوقّع، وستظلّ العلاقة مع "إسرائيل" مصدرًا للأزمات والشكوك، بينما يبقى "الإسرائيليّ" يتعامل بانتهازيّة وفوقيّة، ولا يملك فرصة للتحوّل إلى صديق أو حليف. وبالتّالي، ستسود حالة من التدافع لحكم الاتّجاه السياسيّ للأنظمة العربيّة بين قبول التطبيع والتراجع عنه أو تجميده، خاصّةً بعد انتصار المقاومة الفلسطينيّة في معركة سيف القدس، ورفض الفلسطينيّين لـ"صفقة القرن" ومسار التطبيع (صالح م.، ٢٠٢٢).

٦، ٤ الخلاصة

أظهرت الدّراسة أنّ بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ أقدمت على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م وشجّعت على هذه العمليّة وعدّتها خطوة بالاتّجاه الصحيح لإقامة السلام العادل. وهو ما ساعد على تطوّر العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة في وقت لاحق، ولم يعد الحديث عن تطوّر العلاقات

بين بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ مع "إسرائيل" يدخل في إطار التعتيم والسرّيّة، بل إنّ الأمر تجاوز هذا الغموض، والضبابيّة، والحديث غير المباشر بين تلك الأطراف، حيث انتقلت العلاقات بصورة علنيّة بين بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل"، ووجود اتّصالات ولقاءات مباشرة مع شخصيّات "إسرائيليّة".

إضافة إلى ذلك، قامت بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، دون إيجاد حلّ شامل للقضيّة الفلسطينيّة. وذلك باعتقادها أنّ هذا التطبيع سيساعدها في الحفاظ على أمنها وتعزيز علاقتها بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، دون الالتفات إلى موقف الفلسطينيّين بشأن التطبيع.

وتظهر تطوّرات العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجيّ و"إسرائيل" بأنّها متماشية مع المصالح "الإسرائيليّة"؛ كونها سعت لأن يكون لها تمثيل دبلوماسيّ رسميّ في الخليج العربيّ، لفكّ عزلتها في منطقة الخليج.

كما أظهر اتّفاقات "أبراهام" التمكّن السياسيّ لـ"إسرائيل" في توسيع الاعتراف بها من دول مجلس التعاون الخليجيّ، تحت ذرائع عديدة، وفي مقدّمتها مواجهة التهديد الإيرانيّ على دول المنطقة، وهو ما سيؤدّي إلى الانعكاس سلبًا على وحدة البيت العربيّ والخليجيّ، نتيجة وجود اتّجاهين متعارضين لفكرة التطبيع، وقد يؤدّي إلى القضاء على الرؤية العربيّة والخليجيّة الموحّدة تجاه القضايا القضيّة الفلسطينيّة والصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ".

ختامًا، تعرّضت القضيّة الفلسطينيّة لضرر حقيقيّ من انطلاق مسار التطبيع بين بعض الدول الخليجيّة و"إسرائيل"؛ لأنّ الاحتلال ينظر إلى التطبيع كفرصة لتحقيق مصالحه في المنطقة، ويندمج فيها عسكريًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، بدون أن تقدّم "إسرائيل" للشعب الفلسطينيّ أيًّا من حقوقه، بل إنّ "إسرائيل" زادت من إنكارها لحقوق الفلسطينيّين مع انطلاق مسار التطبيع، وصعّدت من هجماتها على القدس بمشاريع التهويد، خاصّة ضدّ المسجد الأقصى المبارك، وزاد حجم عدوانها العسكريّ على قطاع غزّة والضفّة الغربيّة. وستزداد خطورة التطبيع على القضيّة الفلسطينيّة، كلّما التحقت قطاعات جديدة من دول التطبيع بهذا المسار. كما أنّ واقع المقاومة الفلسطينيّة يزداد صعوبة مع تزايد التطبيع؛ لأنّ من متطلّبات هذا المسار رفض غالبيّة أشكال المقاومة من هذه الدول والعمل على محاربتها والتضييق عليها، ومساعدة الاحتلال في ملاحقتها.